

إغتيال رئيس

بالوثائق، السرايا، اغتيال اشور السادات
عادل حمودة



قتابل ومصاحف

قصة تنظيم «الجهاد»

للمؤلف وللناشر

عادل حمودة



سيف للنشر

A

320.962

H2279q

c.1

العلاق للفنان
مصطفى حسين

الناشر
سينما النشور

المدير المسئول
راوية عبد العظيم
٥٠ شارع الجمهورية ص. ب ٢٦٧٤ القاهرة
ج. م. ع. تليفون ٩١٥٦٠٧

الطبعة الأولى
ديسمبر ١٩٨٥

A
320.9
H2279

قنابل وَمصاحف

قصة تنظيم «الجهاد»

عادل حمودة

LAU Beirut campus

19 JAN 2017

Levy's Nazari Library

RECEIVED

مكتبة جامعة بيروت العربية

أهداء

إلى سلمى ..

إلى ابنتي الرضيعة التي استقبلت الحياة والكتاب بين
رحى المطبعة ..

إليها .. حتى لا تسام في استنكار عندما تكبر
وترى الظلام يحتل مساحة كبيرة من عقولنا : أين الشمعة
التي أضأتموها لتبديد هذا الظلام ؟

عادل حمودة

الطبعة الأولى ١٩٥٥
الطبعة الثانية ١٩٥٥

الطبعة الأولى
الطبعة الثانية

الطبعة الثالثة

الطبعة الرابعة

من ٣٥ ألف صفحة كان هذا الكتاب
المؤلف



عندما صدر كتابي «اغتيال رئيس» لم أتوقع أن تبذل الأسواق طبعته الأولى في أقل من ٤٨ ساعة . . وأن تباع نسخ منه في السوق السوداء بضعف ثمنها . . وأن يصدر الناشر الطبعة الثانية قبل مرور أقل من أسبوعين على الطبعة الأولى . .

ولم تكن مفاجأة أن يتعرض الكتاب إلى ما يمكن وصفه «بمؤامرة صمت» في كل الصحف والمجلات والحكومية . . لم تشر صحيفة أو مجلة واحدة إليه . . لم تمدحه . . لم تناله . . لم تصفق له . . لم تلمعه . . وكأنه من نص «كلوى» عليهم أن يتحملوه ليمر دون مضاعفات أخرى . . أو كأنه عاصفة اضطرابية من الأفضل أن ينحسروا لها لتنتهي . . وكان ذلك التصرف لا يغفل من الذكاء . . فقد علمتهم التجربة أن فتح الثيران على كتاب ما ، يضاعف من إنتشاره . . والمهجوم عليه يجعل الناس تقبل عليه أكثر . . علمتهم التجربة أن الصمت خير أسلوب للتعامل مع هذا الطراز من الكتب . .

لكن . .

ورغم ذلك كان ذكاء القارئ أعلى . . وإحساسه بالكتاب أكبر . . وإقباله عليه لا حد له . . ففشلت مؤامرة «الصمت» هذه المرة ، كما فشلت مؤامرة «النشيع» في مرات سابقة . .

وكان هذا أمرا طيبا . .

فالصدق مثل الهواء لا يستطيع أحد منعه . .

والصدق مثل الهواء لا تمنعه الأبواب الموصدة في وجهه من الدخول . .



وقد دخل الكتاب كل بيت .. وفتح الأبواب الموصلة .. وجعل الحقيقة في متناول الجميع .. وتحت يد الجميع ..

أكثر من ذلك أزال الكتاب وحاجزه الرعب النفس من أمام الصحافيين والمؤرخين الذين كانوا يخشون الاقتراب من قضية اغتيال السادات .. ويتجنبون فتح ملفاتها .. فقد ناقشوا واقتربوا واقتحموا وتعاملوا مع السادات حيا .. لكنهم لم يفعلوا ذلك معه ميتا .. ناقشوا علاقته باليسار والانفتاح .. واقتحموا حياته الخاصة والشخصية .. وتعاملوا مع مواقفه الخارجية والداخلية .. لكنهم توقفوا عند حادث إغتياله ..

كانوا مع السادات مثل أسطورة ألف ليلة وليلة التي تحكى عن الأربعين غرفة التي من حق الشاطر حسن أن يفتحها جميعا ماعدا الغرفة الأخيرة .. وقد كانت هذه الغرفة الأخيرة هي الغرفة التي فيها ملفات وأسرار ووثائق إغتيال السادات .. وهي الغرفة التي استخرفت الله وفتحتها ..

وهي الغرفة التي أصبح من السهل على غيبي دخولها ، والجلوس فيها ، والاستغراق في النوم العميق إذا استدعى الأمر ..

وقد اتهمنى البعض بالجنون .. واتهمنى البعض الآخر بالتهور .. ولم أشعر لا بالتهور .. ولا بالجنون .. لكننى أحسست أننى مشدود .. مسحور .. مندفع إلى متجم مهجور .. فيه الذهب وفيه الأفاقى .. فيه الأسرار وفيه الأخطار .. فيه حلم التاريخ وعقاب الواقع .. ومحاصره المجهول، من كل جانب ..



وعشت شهورا من التوتر والانفعال والأعصاب الملتهية .. عشتها وأنا أجمع مادة الكتاب .. وعشتها وأنا أكتب .. وعشتها وأنا أعيد كتابته أكثر من مرة .. وعشتها وأنا أترقب صدوره .. وعشتها وأنا أترقب إعادة طباعته ..

ثم ... رحت في سيات عميق ..

وعندما استيقظت .. أحسست كأن شيئا لم يكن .. وأحسست أن الملف الذي فتحت لانتزال أوراقه المجهولة متضخمة .. وأسراره المجهولة مغلقة .. فقد كتبت في «اغتيال رئيس» عن الجبهة التي قتلت السادات .. ولم أكتب عن التنظيم الكبير الذي اتفقت معه هذه الجبهة على قتله .. لم أكتب قصة تنظيم «الجبهة» .. كيف بدأ ؟ .. من أى تنظيم خرج ؟ .. من هم قادته ؟ .. ما شروط عضويته ؟ .. ماذا كان يريد بالضبط ؟ .. كيف كان يحصل على المال والسلاح ؟ .. ما أشهر عملياته ؟ .. وكيف كانت نهايته ؟

لم أكتب ذلك .. ولم يكتبه غيبي ..

ورغم ما نشرته الصحف عن هذا التنظيم .. وعن محاكمته .. فإن أحدا لم يفكر في أن يروى القصة من أولها إلى آخرها .. من بدايتها إلى نهايتها ..

وقررت أن أكمل المشوار وأروى هذه القصة ..

ومرة أخرى اتهمنى البعض بالجنون .. واتهمنى البعض الآخر بالتهور .. ومرة أخرى لم أشعر لا بالجنون ولا بالتهور .. وأحسست من جديد أننى مسحور .. مشدود .. مندفع إلى متجم مهجور .. فيه الذهب وفيه الأفاقى ..



فيه الأسرار وفيه الأخطار .. فيه حلم التاريخ وعقاب الواقع .. ومحاصره
«المجهول» من كل جانب ..

بل .. إنني أعترف أن احساسى بالأفاهى والأخطار والخوف من المجهول كان
بالنسبة لي هذه المرة أكثر ..

ورغم ذلك لم أترجع .. ورحلت أنشط ذاكرتى لأعيد تفاصيل ما شاهدته بأمر
رأسى في أسبوط بعد محاولة تنظيم «الجهاد» في السيطرة عليها بعد ٤٨ ساعة فقط
من نجاحه في إغتيال السادات .. ورحلت أتابع ملفات التحقيق .. وجلسات
المحكمة .. وأوراق القضية التي وصل عددها - صدق أو لا تصدق - إلى ٣٥ ألف
ورقة .. ورحلت أجمع الوثائق التي تجعل ما أكتبه واقفاً على أرض صلبة ، لا يمكن
أن يمتز .. ولا يمكن أن تهوى من تحنى ولا من تحت كتابى الذي اخترت له هذا
العنوان : «قنابل .. ومصاحف» وهو عنوان لا أتصور أنه في حاجة إلى شرح ..
أو تعليق ..

وعندما رحلت أصوغ المادة التي حصلت عليها ، اكتشفت أن حجم الكتاب
سينافس حجم دليل تليفونات القاهرة الكبرى .. وانزعجت .. ورحلت أعيد
الصياغة حتى أصبح الكتاب في حجم دليل تليفونات مدينة الاسكندرية .. ولم
يتلاش انزعاجى .. ورحلت أعيد الصياغة حتى أصبح الكتاب في حجم دليل
تليفونات مدينة أسبوط .. ولم يخفف انزعاجى .. ورحلت أعيد الصياغة حتى
وصلت إلى الحجم الذى بين يديك .. وهو حجم لا يختلف عن حجم كتاب
«إغتيال رئيس» .. ولعل السر في ذلك أننى اعتبر الكتابين معا : تومعاً .. كل



منهما منفصل عن الآخر .. مستغل عنه .. وفي نفس الوقت بينها علاقة قوية
لا يمكن قطعها ولا فصلها .. وكأنها كيان واحد ..

وقد حرصت وأنا أعيد صياغة حجم الكتاب ليصل حجمه إلى الحجم المعتاد ..
ألا أحل بأى شيء .. لا الفكرة الأساسية ولا التفاصيل المهمة .. لا العمود
الفقرى لقصة التنظيم ولا تعليقاتى المستوحاة منها .. خاصة تلك التي تفضح
كيف حاول أنور السادات استخدام التنظيمات والتيارات الدينية (المسلمة
والمسيحية) لتحقيق أغراضه في الداخل والخارج .. وكيف انقلبت هذه التنظيمات
والتيارات عليه وأدت إلى نهايته على هذا النحو الذى لم يحدث لحاكم مصرى من
قبل ..

وأيضاً .. تلك التي تفضح انتهازية بعض من ركبوا الموجة الدينية في مصر
وتعاملوا مع نظام الحكم كخلفاء له ، وعقدوا صفقات ومعاور معه ، وعندما
تضاربت مصالحهم معه ، راحوا يركبون موجة المعارضة ، وراحوا يقنعوننا بأنهم
مقاتلون .. منذ اللحظة الأولى التي ولدتهم فيها أمهاتهم ..

كذلك .. تلك التي تحاكم الذين تركوا تيران التطرف الدينى تستشرى وتزيد
وعهدد الجميع بالاحتراق .. والذين سكبوا البثزين على هذه التيران وأمدوها
بالوقود والحجارة .. وراحوا يتفرجون .. أو .. راحوا يصفقون ..

إن الكل متهم .. والكل مدان .. والمذنبون خارج القفص أكثر من المذنبين
داخله .. والذين لم يمتد لهم يد العدالة أضعاف أضعاف الذين حكمت عليهم
بالأشغال الشاقة المؤبدة .. أو المؤقتة .. والقضية الاجتماعية هنا أخطر من

مجزرة عيد الأضحي

وحملة السيطرة على مدينة لسيوط . نفذت بأسلوب
المتروين

مدير أمن لسيوط
اللواء محمود عيد



القضية الجنائية التي نظرتها محكمة أمن الدولة العليا . . والضحايا الذين راحوا .
قطرة في محيط الضحايا الذين سيأتون . .

الضحايا . . نحن . . جميعا . . حاضرينا . . مستقبلنا . . عقولنا . .
أرواحنا . . أفكارنا . . علاقتنا بالعلم . . بالدين . . بالمنطق . . بالمعصر الذي
نعيش فيه . . بالمعصر القادم . . بالتخلف . . بالتنمية . . بالحياة الأفضل . .

الضحايا نحن جميعا . . سواء قبلنا أم رفضنا . . عالم نواجه ماحدث بشجاعة
ونواجه أنفسنا أيضا . .

لانتجامل أحداً على حساب آخر . .

ولا نتجاهل خطأ على حساب مستقبل . .

ولا نواجه قوة على حساب متاورة . .

و . .

بعد هذه المقدمة التي طالت . .

ندخل في الموضوع .

مع كل الإيمان بأن الله خير حافظ .

عادل حمودة

مصر الجديدة

٢٩ سبتمبر ١٩٨٥

مساء الجمعة ٩ أكتوبر ١٩٨١ ..

بعد عشاء اليوم الثانى لعيد الأضحى ..

كان على أن أضجع قلبى فى «شلاجة» وقلقى فى «جيبى» .. ورأسى على كف
«الخطرة» وأسافر إلى المدينة الصعيدية المترتبة ، الصارمة ، ناشقة الرأس : أسبوط !

قبل ٣٦ ساعة تقريبا .

صباح اليوم الأول للعيد .

تعرضت المدينة لهجوم مسلح .. مفاجئ .. شرس ، من إحدى جماعات تنظيم
«الجهاد» الذى قتل قبل أقل من يومين ، أنور السادات .. أرادت هذه الجماعة السيطرة
على المدينة ، وانتزاعها من يد النظام الحاكم ، تمهيدا لإعلان «الثورة الإسلامية»
المسلحة .. وقلب نظام الحكم .

أصيبت أسبوط بالتوتر ، والقلق ، والرعب .. وفقدت أعصابها من كثرة الرصاص
الذى أطلق ، وكثرة القتل والجرحى الذين سقطوا .. وكثرة الدماء التى سالت ..
أحست بالفزع والذهول ، فسجنت نفسها وراء الجدران .. وأغلقت الأبواب
والشبابيك عليها .. وخلت شوارعها من الحياة .. تماما .. تماما ..

فى هذه الظروف العصيبة ، والمستحيلة ، كان على أن أنزل أسبوط لمعرفة حقيقة ما
يجرى لها .. وما يجرى فيها .. وكان رفيقى فى هذه الرحلة الصحفية المثيرة ، والخطرة ،
المصور الهادى : صلاح أحمد .

وقبل أن يشق الفجر ثياب الليل السوداء ، فاتحاً صدره أمام ضوء الشمس ، نزلنا مدينة أسيوط . . كانت - من ساعتها - تحت الحراسة المشددة . . شوارعها الرئيسية مغلقة بالشاريس . . حوارها الجانبية مسدودة برجال الأمن . . في كل مكان سواتر من أكياس الرمل . . في كل مكان بندقية جاهزة للضرب . . وكل خمسين متراً تقريباً ، نقطة تفتيش ، أو حراسة . . أو كمين خفى . .

كانت إجراءات التفتيش صارمة . . تتسم بالاستفزاز ، والعصية . . وتفرض على كل من يتعرض لها ، النزول من السيارة رافعاً يده على طريقة أسرى الحرب . . والاطلاع على أوراقه الشخصية التى يلقى بها على الأرض . . وتوجيه بعض الأسئلة السريعة والمناسبة له . . وكان أقل خطأ ، وأبسط تصرف غير محسوب ، يؤدى إلى عواقب وخيمة . . تماماً .

وفى الحقيقة كانت هذه الإجراءات فى حجم المأساة المروعة التى عاشتها أسيوط ، ودفعت ثمنها غالياً . . ونيابة عنا . . وكانت استفزازات رجال الأمن رد فعل لما جرى لهم . . وللناس العاديين فى الشوارع .

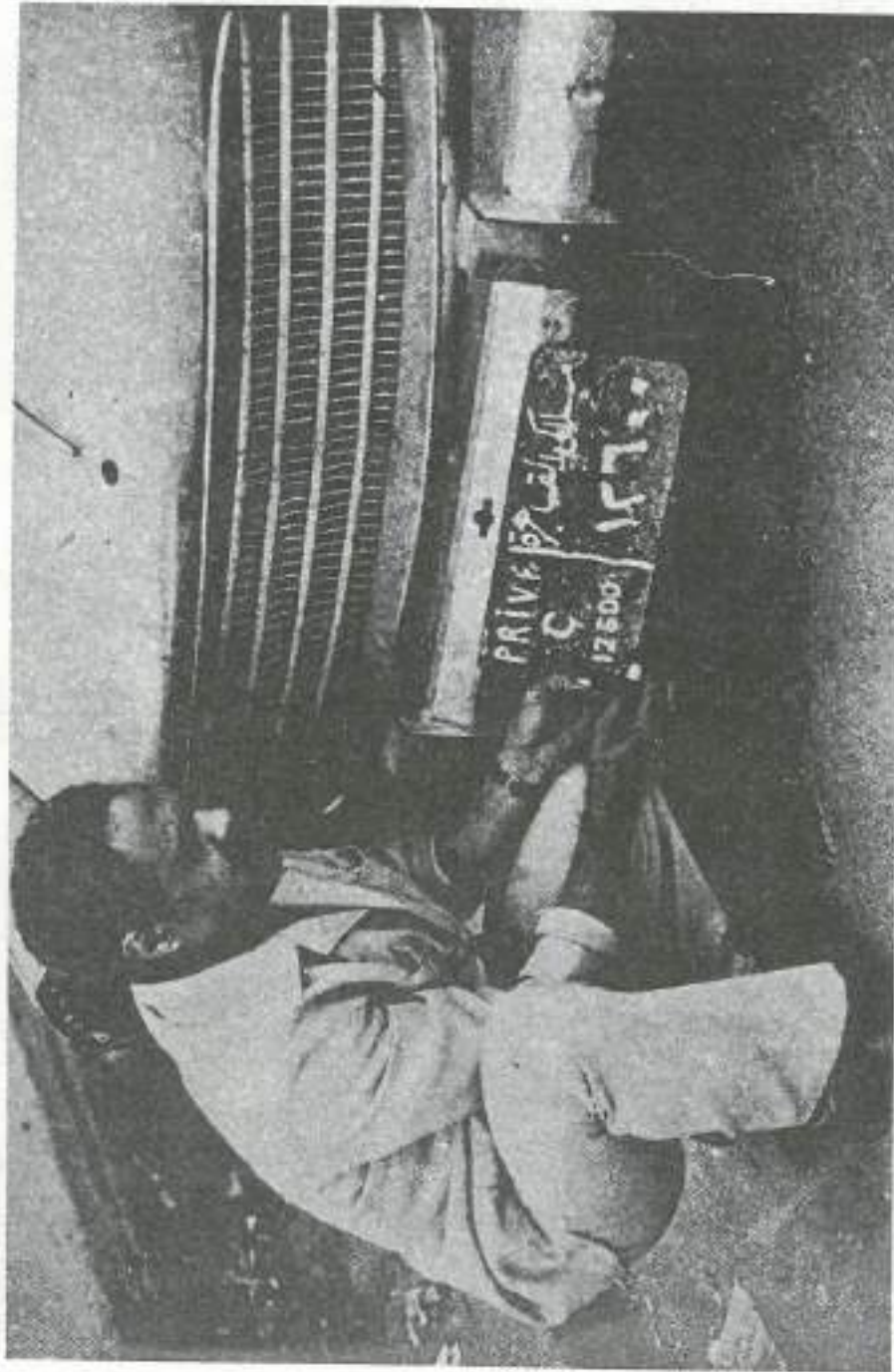
00

كانت صلاة العيد هى ساعة الصفر . .

قبل موعد الصلاة بنصف ساعة ، تقريباً ، انتشرت قوات الأمن ، ونفرت على مساجد المدينة . . كان بعض الجنود مسلحاً ببندق آليّة ، أو ببندق من طراز «فيدرال» و «سافاج» . . وكان أغلبهم لا يحمل سوى العصى والدروع . . أما ضباطهم فكانوا مسلحين بالطينجات .

فى الساعة السادسة وخمس دقائق ، نزل بعض الشبان من سيارة ييجو (404) ، بيضاء أصلاً ، مذهونة بطلاء أزرق ردى ، وتحمل أرقام (١٢٦٠٠ - ملاكى القاهرة) أمام جامع ناصر ، وراحوا يطلقون النيران على رجال الأمن ، الذين وصل عددهم فى هذا الموقع الى ١١٢ جندياً ، يقودهم أربعة ضباط من الأمن المركزى . .

من داخل الجامع ، سمع اللواء حسن على سليمان ، نائب مدير الأمن ، الرصاص ، فقفز من مكانه إلى الطريق . . ليشاهد على بعد ١٠٠ متراً عدداً من الشبان ، يرتدون الملابس المدنية ، ويقفون بعرض الشارع ، ويطلقون أعيرة نارية



السيارة للامني التي استخدمت فى صلاة الأسيوط .

صوب قوات الشرطة . . فالتحذ سائرا ، وأخذ بندقية من أحد الجنود ، وتعامل مع الشبان حتى انسحبوا بالسيارة البيجو . . وقبل أن ينقل نائب مدير الأمن الجرحى ، وقبل أن يعيد ترتيب صفوف جنوده ، سمع نداء لاسلكيا ، يتضمن وقوع هجوم مسلح على مبنى مديرية الأمن ، فأسرع مع بعض القوات إلى هناك . .

قبل أن يصل نائب مدير الأمن إلى مبنى المديرية ، تلقى المقدم معاذ محمود الدسوقي قائد الدورية اللاسلكية بلاغا من أحد المواطنين بتعرض جنود الشرطة في شارع «التميس» لضرب النار . . وتعرض مديرية الأمن ، ومبنى مباحث التعمين ، وقسم ثان ، لهجمات مسلحة . . مشابة . . فقام على الفور بنقل البلاغ لمدير الأمن ، اللواء محمود يوسف عبد الذي كان بمنزله . .

وصل مدير الأمن ونائبه إلى مبنى المديرية . . لكنها لم يستطيعا الإقتراب . . فقد كان على بابها أربعة شبان يطلقون النيران من بنادق آلية . . وكان في الدور الثاني من يطلق النيران أيضا . .

يقول مدير الأمن :

اتصلت باللواء عبد الرؤوف سلطان قائد الأمن المركزى بأسبوط ، وكلفته باحضار القوات اللازمة لتطهير مبنى المديرية . . وحضرت القوات . . وحاصرت المبنى من الشرق ، والغرب . . ومن الخلف لمساعدة ضباط مباحث أمن الدولة ، والمباحث الجنائية الموجودين بالدور الأرضى في مقاومة أى اعتداء يقع عليهم . . وركبت أنا وقائد الأمن المركزى سيارة مصفحة ، لتفتحها بها المبنى ، لكن السيارة تعطلت نتيجة إطلاق النيران عليها . .

وعندما شعر الجناة أننا مصرون على تطهير المبنى ، هربوا في سيارة لورى - شرطة كانت تقف أمام المبنى ، تاركين السيارة البيجو التى حضروا بها . .

وفي الساعة الحادية عشرة والربع صباحا تمكنا من دخول المبنى والسيطرة عليه بعد هروب جميع الجناة منه . . وقد شاهدت بمجرد دخول المبنى ، جث القتلى من الجنود والضباط ، وأثار طلقات الرصاص على السلم والحوائط . . وعندما صعدت الى الدور الثانى وجدت جثة العميد رضا شكرى الخولى (ضابط عظيم المديرية) ملقاة في حجرة مازالت تحت البناء ومصابا بعدة أعيرة نارية .



مبنى مديرية أمن أسبوط بعد الهجوم عليه .

قبل الهجوم على مبنى مديرية الأمن ، كان في داخله ضابطان : العميد رضا شكرى ، والرائد حسن الكوردي ، و١٦ سائقا ، و٣٢ جندي خدمة مسلحين بالرشاشات ..

وبعد تطهير المبنى ، توجه معظم الضباط والجنود إلى باقي المواقع الأخرى التي تعرضت لهجوم مشابه .. قسم مباحث التموين (كان به ١١٤ جنديا و٣ ضباط) .. قسم أول أسبوط (١١٢ جنديا و٤ ضباط) .. دائرة قسم ثان أسبوط (١٧٤ جنديا و٣٠ ضابطا)

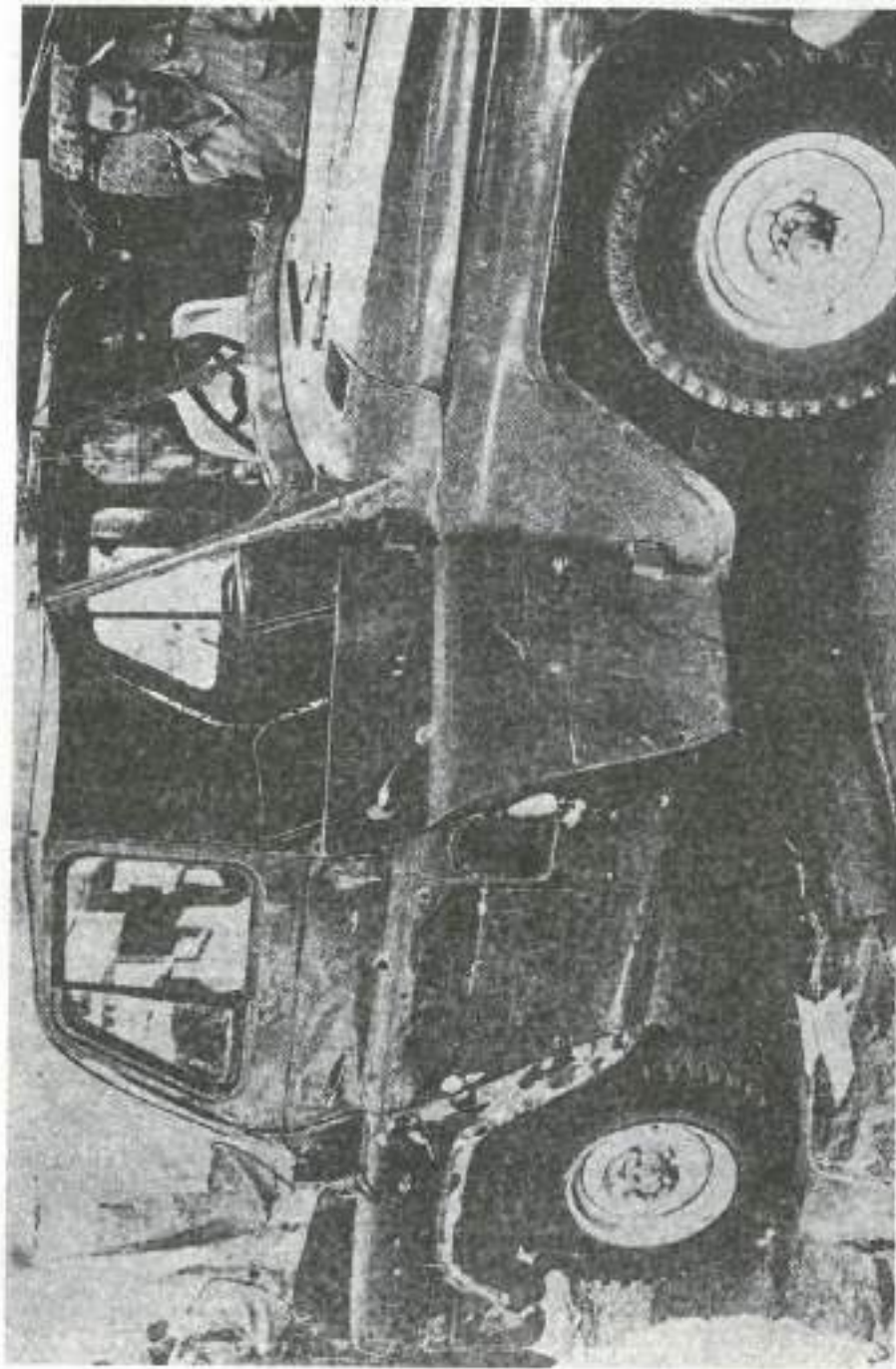
يقول النقيب مبروك فرغلي مبروك :

توجهت إلى قسم أول أسبوط فجر يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ ، للإشراف على توزيع خدمة عيد الأضحى ، وبعد حوالى الساعة تلقيت بلاغا يقيد بأن مجموعة من الأشخاص أطلقوا أعيرة نارية على تشكيل الأمن المركزى أمام مبنى مباحث التموين ، وقتلوا كثيرا من الجنود ، واستولوا على إحدى سياراته ، وهم في طريقهم الآن للقسم ..

فور تلقى هذا البلاغ ، وزعت السلاح والذخيرة على الجنود ، وأثناء ذلك سمعت صوت طلقات نارية تدوى داخل القسم ، وشاهدت مجموعة من الجناة تطلق النيران في كل اتجاه .. وصعدت إلى سطح المبنى ، وتعاملت معهم إلى أن فرغت الذخيرة منى فزحفت على بطنى ، ثم قفزت إلى سطح مبنى المطابق المجاور ، وظللت هناك حوالى خمس ساعات .. ثم قفزت إلى مبنى الصحة الملاصق ، وعندما حاولت استعمال التليفون ، انكشفت ، وأطلق على الرصاص .

ويقول لى مأمور القسم العقيد فتحى السلمى :

- المجموعة التى هاجمتنا كانت ترتدى لباس عساكر الجيش .. كانوا فى البداية حوالى ٧ أفراد .. جاء الهجوم فى السادسة صباحا ، تقريبا .. قاومهم الملازم أول عصام مخلوف ، ضابط مباحث القسم بطبقة لا تستخدم إلا كتسليح شخصى للضباط .. كان من الصعب مواجهة البنادق الآلية بطبقة .. استشهد الضباط فى لحظات .. تحركنا بسرعة لمواجهةهم .. أصبنا عجلات السيارة التى جاءوا بها .. عجزوا عن التحرك والحرب .. قتل واحد منهم وأصيب اثنان .. سحبوا القنيل ، وجروا إلى أقرب بيت يمكن أن يتحصنوا فيه .. جروا إلى بيت المواطن سعد محمد عبد



السيارة الجليب التى استولى عليها الجناة من مطاق أسبوط ..

قبل الهجوم على مبنى مديرية الأمن ، كان في داخله ضابطان : العميد رضا شكرى ، والرائد حسن الكوردى ، و١٦ سائقا ، و٣٢ جندي خدمة مسلحين بالرشاشات ..

وبعد تطهير المبنى ، توجه معظم الضباط والجنود إلى باقى المواقع الأخرى التى تعرضت لهجوم مشابه .. قسم مباحث التموين (كان به ١١٤ جنديا و٣ ضباط) .. قسم أول أسبوط (١١٢ جنديا و٤ ضباط) .. دائرة قسم ثان أسبوط (١٧٤ جنديا و٣٠ ضابطا)

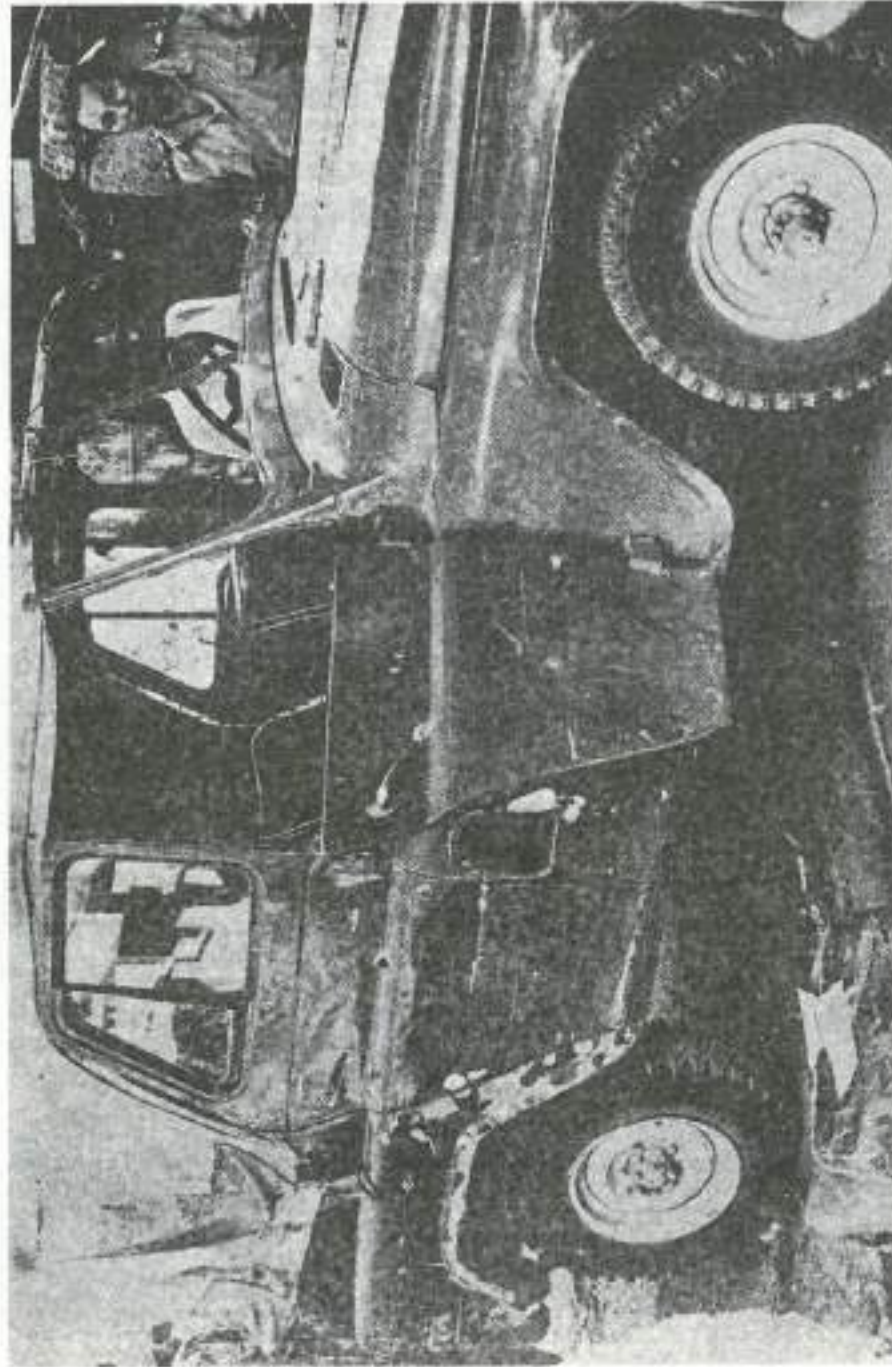
يقول النقيب مبروك فرغلى مبروك :

توجهت إلى قسم أول أسبوط فجر يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ ، للإشراف على توزيع خدمة عيد الأضحى ، وبعد حوالى الساعة تلتقيت ببلاغا يفيد بأن مجموعة من الأشخاص أطلقوا أعيرة نارية على تشكيل الأمن المركزى أمام مبنى مباحث التموين ، وقتلوا كثيرا من الجنود ، واستولوا على إحدى سياراته ، وهم في طريقهم الآن للقسم ..

فور تلقى هذا البلاغ ، وزعت السلاح والذخيرة على الجنود ، وأثناء ذلك سمعت صوت طلقات نارية تدوى داخل القسم ، وشاهدت مجموعة من الجناة تطلق النيران في كل اتجاه .. وصعدت إلى سطح المبنى ، وتعاملت معهم إلى أن فرغت الذخيرة منى فزحفت على بطنى ، ثم قفزت إلى سطح مبنى المطابق المجاور ، وظللت هناك حوالى خمس ساعات .. ثم قفزت إلى مبنى الصحة الملاصق ، وعندما حاولت استعمال التليفون ، انكشفت ، وأطلق على الرصاص .

ويقول لى مأمور القسم العقيد فتحى المسلمى :

- المجموعة التى هاجمتنا كانت ترتدى لباس عساكر الجيش .. كانوا في البداية حوالى ٧ أفراد .. جاء الهجوم في السادسة صباحا ، تقريبا .. قاومهم الملازم أول عصام مخلوف ، ضابط مباحث القسم بطبقة لا تستخدم إلا كتسلح شخصي للضباط .. كان من الصعب مواجهة البنادق الآلية بطبقة .. استشهد الضابط في لحظات .. تحركنا بسرعة لمواجهةهم .. أصبنا عجلات السيارة التى جاءوا بها .. عجزوا عن التحرك والهرب .. قتل واحد منهم وأصيب اثنان .. سحبوا القنابل ، وجروا إلى أقرب بيت يمكن أن يتحصنوا فيه .. جروا إلى بيت المواطن سعد محمد عبد



السيارة المجهز التى استولى عليها الجناة من مطار أسبوط

الذى يقع فى مواجهة مبنى القسم على بعد حوالى ٢٥ مترا . . وظل تبادل النيران بيننا وبينهم حوالى ٣ ساعات . . واستخدمنا - بعد حضور قوات الأمن المركزى - الأسلحة الآلية ، والقنابل المسيلة للدموع . . وكانوا قد نجحوا فى أن تنضم اليهم مجموعة أخرى لتدعيمهم ، فزاد عددهم الى ٢٠ شخصا . .

ولم يستسلم أغلبهم مباشرة ، وإنما قفزوا إلى سيارة «جيب» تحمل رقم ٦ مطاق . . أسبوط . . وحولوها إلى قاعدة يطلقون منها الرصاص .

وحسب ما قاله لى مدير الأمن : لم يحتل المهاجمون مديرية الأمن طويلا . . وقت السيطرة الكاملة لرجال الأمن ، على الموقف مع غروب الشمس . . وبمجرد بدء تنفيذ العملية ، جرى اتصال عاجل مع وزير الداخلية (النورى اسماعيل) ، الذى أجرى بدوره اتصالاته لاحضار طائرتى هيلكوبتر ، حامت حول مبنى المديرية لإرهاب منفذى العملية ، وإفقادهم الأمل فى الاستمرار ، وتحطيم أعصابهم .

لكن . .

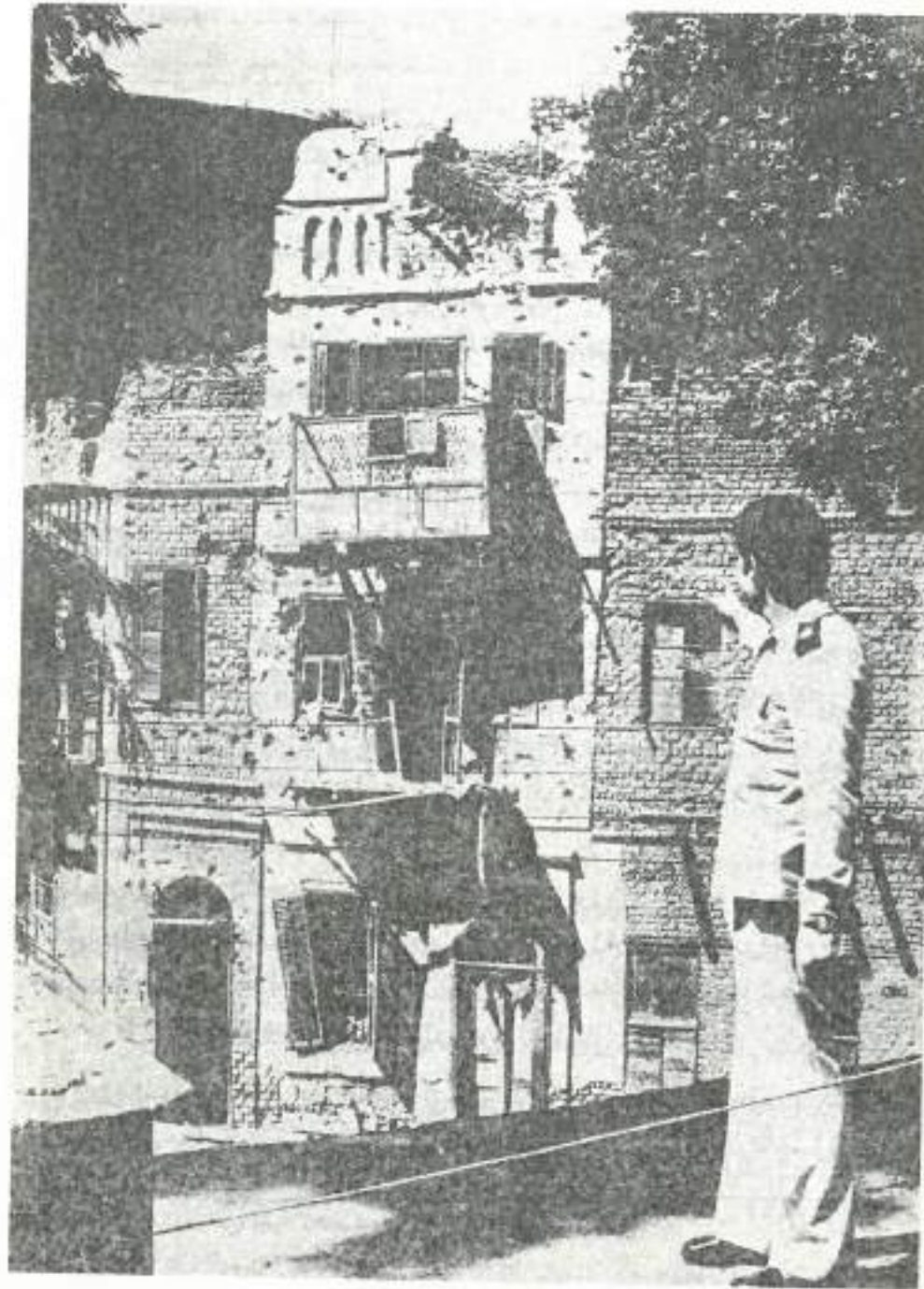
الذى لم يقله لى مدير الأمن ، أن هذه العملية أسفرت عن قتل عميد شرطة ، وثلاثة ضباط برتبة ملازم أول ، و٦٢ جنديا ، و٢١ شخصا من الأهالى . . وأنها أسفرت عن إصابة ١٥ ضابطا ، و١٩٠ جنديا ، و٣٢ مواطنا . . وأنها أسفرت عن استيلاء الجناة على ١٧ بندقية (آلى ، وسافاج ، وسميث أندرسون) و٦ طبنجات (حلوان وبرتا) و٤ سونكى ، و٢١ خزانة آلى و٩ مدافع رشاشة (نشيكى وبور سعيد) .

وحسب ماجاء فى محاضر معاينة النيابة العامة ، وتقدير اللجنة المشكلة برئاسة العقيد محمد أبو الفتوح جاد الله لحصر القتل والمصابين والتلفيات :

إن قوات الشرطة ضبطت خمس بنادق آلية ، وأربع بنادق لى انفيلد وسبع فرد صناعة محلية تطلق الخرطوش ، وقنبلتين يدويتين وست قنابل دخان .

وضبطت السيارة رقم ٢٤٢٤ ملاكى المنيا (بيجو ٤٠٤) ملك فؤاد محمود حنفى وكان عليها رقم ١٢٦٠٠ ملاكى القاهرة) والسيارة رقم ١١٧٢ ملاكى سوهاج ، ملك خالد عل حنفى .

وأنه حدثت تلفيات فى ٤٨ سيارة شرطة ومطاق ، وقدرت الخسائر التى لحقت بسيارات الأمن المركزى بحوالى ٣١٦٤ جنيتها .



المرل الذى اختصم به الجناة وأثار التخريب ليدو عليه

من الذي نفذ العملية ؟

ولماذا ؟

إن هناك حوالي ٨٤ شابا ، تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٦ سنة هم الذين نفذوا هذه العملية . . منهم ٤٥ طالبا بالجامعة والثانوي ، و ٣ نجار ، و ٣ مدرسين ، و ٩ من الحرفيين . . وقد تولى قيادتهم أمراء تنظيم الجهاد : محمد عصام درباله (٢٤ سنة - طالب مهندسة أسبوط) وفؤاد أحمد حنفي (٢٨ سنة - تاجر موبيليا) وهما أمير التنظيم في المنيا . . وعاصم عبد الماجد (٢٤ سنة - طالب مهندسة أسبوط) وأسامة إبراهيم حافظ (٢٧ سنة - طالب مهندسة أسبوط) وناجح عبد الله (٢٧ سنة - طبيب) وهم أمراء التنظيم في أسبوط . . ومحمد عبد الرحمن (٢٨ سنة - هندسة أسبوط) وهو أمير التنظيم في سوهاج . . وطلعت فؤاد قاسم (٢٤ سنة - هندسة المنيا) وعلى الشريف (٢٥ سنة - طالب مفصول من هندسة أسبوط) وهما أمير الجماعة في نجع حمادى .

وقد اتفق هؤلاء جميعا على السيطرة على مدينة أسبوط ، بعد قتل السادات ، تنفيذا لتعليمات قيادة التنظيم . . وكانت خططهم تستهدف : الخروج في مجموعات لقتل ضباط وجنود الشرطة واحتلال المباني العامة بالقوة وتخريبها ونهب ما بها من أسلحة ، وعزل مدينة أسبوط وقطع الاتصال عنها ، ثم الزحف إلى باقي المحافظات والإستيلاء عليها بنفس الطريقة .^(١)

وفور سماعهم نبأ اغتيال السادات عقدوا اجتماعا فوريا ، حددوا فيه موعد تنفيذ ما اتفقوا عليه أثناء صلاة عيد الأضحى ، يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ ، وكان اختيارهم لهذا الموعد لاستغلال فرصة خروج المصلين من صلاة العيد ليكونوا تجمعاً شعبياً إسلامياً يساعد على نجاح الثورة الإسلامية التي يسعون إليها .^(٢)

وفي الموعد المحدد خرج أعضاء التنظيم من مخابثهم ، في مجموعات صغيرة . . كانت الأولى منها مكونة من فؤاد حنفي ، وعلى الشريف ، وعاصم عبد الماجد وغضبان

(١) حبيات الحكم في قضية الجهاد - القضية ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة عليا

(٢) المصدر السابق .

سيد ومحمد حسن الشرفاوى . . وقد خرجت هذه المجموعة في سيارة بيجو ، قادتهم إلى شارع النمس ، وجامع ناصر ، وبعد أن انتهت مهمتهم هناك ، انطلقوا إلى مبنى مديرية الأمن ، وهناك انضم لهم آخرون . . وأثناء الهجوم على مبنى المديرية ، أصيب عاصم عبد الماجد بثلاثة أعيرة نارية تركته اليسرى وبالساق اليمنى ، فعجز عن الحركة ، وتولى القيادة من بعده على الشريف ، الذي أصيب بدوره بثلاث رصاصات ، نفذ منها اثنتان بالجانب الأيسر من الجذع ، وعجز عن الحركة ، فتولى القيادة من بعده فؤاد حنفي . وعندما شعر فؤاد حنفي بخطورة الموقف قرر الانسحاب من مبنى المديرية واهرب إلى مكان أمين ، فاستولى على سيارة لورى - شرطة ، وتمكن مع زملائه من نقل المصابين إلى داخلها ، وارتدى وغيره السترات العسكرية ، واتجهوا إلى قسم ثان أسبوط . . فألقوا عليه القنابل المسيلة للدموع . وأطلقوا دفعات متتالية من الرصاص . .

في نفس الوقت ، تجمعت مجموعة أخرى بقيادة ناجح عبد الله ، ومكونة من ٩ أفراد ، ثم توجهوا مترجلين إلى مباحث النمرين ، وراحوا يطلقون النيران . . ثم توجهوا إلى قسم أول أسبوط ، واستولوا على ما به من أسلحة وذخائر ، وهناك أصيب ناجح عبد الله ، وبعض زملائه . . وعندما شعر ناجح بتدهور الموقف قرر الهرب ، وفعلا نجح في ذلك بواسطة دراجة بخارية ، أحضرها له أحد السيد حرب .

وفي نفس الوقت استقل كرم زهدى وعصام درباله وغيرهما سيارة فيات ١٢٥ يقودها خالد حنفي ، وتوجهوا إلى منطقة الجمعية الشرعية ، حيث شاهدوا التحاماً بين بعض جماعات التنظيم ورجال الشرطة ، فانضموا إلى زملائهم . . وحاول عصام درباله القاء قنبلة ، فانفجرت في يده ، وتناثرت شظاياها في جسده ، فنقل إلى السيارة ، وتوجهوا إلى طريق الغنايم ولجأوا إلى الجبل ، لكن السيارة «غرزت» ، فحاولوا البحث عن وسيلة أخرى لانقاذ زميلهم ، إلا أن الشرطة شعرت بوجود السيارة ، فجاء النقيب أحمد جابر مكارم وقبض على كرم زهدى وعصام درباله وأرسلها إلى المستشفى .

يقول اللواء حسن على سليمان نائب مدير أمن أسبوط :

- إن الحوادث التي وقعت بمدينة أسبوط من امتداد للتخطيط المدبر لما وقع يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ من أحداث .^(٣)

واستخلص المقدم أحمد كدوانى : إن هناك تنسيقاً وتديراً واحداً لهذا الهجوم بهدف

إلى سيطرة الجناة على مدينة أسيوط والاستيلاء عليها بالقوة المسلحة ، وقلب نظام الحكم عن طريق الثورة الشعبية^(١) .

00

ولابد من الاعتراف ، أن خطة الهجوم كانت محكمة . . وتنفيذ العملية كان مدروسا ، وما حدث من أوله إلى آخره كان من تدبير عتريفين ، يعرفون جيدا ما يفعلون . . وليست المسألة ، كما تصورنا في البداية ، مجرد حادث أقدمت عليه مجموعة من الهواة . .

وكل ضباط الشرطة الكبار الذين قابلتهم بعد الحادث ، في أسيوط ، يتفقون معي في هذا الرأي .

ومدير الأمن لا يوافقني في هذا الرأي فقط ، وإنما يملك من تحليل الحادث عسكريا ، أكثر من دليل على صحته . . وفي مكتبه الذي تحول زجاج نوافذه إلى «غريبال» من ثقوب الرصاص ، قال لي :^(٢)

- فعلا الحادث نفذ بأسلوب المحترفين ، وقطعا هناك تنظيم وراء المجموعات التي نفذته ، فقد اختاروا التوقيت بدقة ، اختاروا وقت الصلاة ، حيث يتشر أغلب الجنود بلا سلاح ، بالقرب من المساجد . . واستفادوا من عنصر المفاجأة وعدم التوقع ، فوقف سيارة ملاكى أمام مبنى المديرية أمر طبيعى ، وعادى ، يحدث كل لحظة ، ولا يثير الرية .

والسلاح الذى كان معهم من النوع غالى الثمن ، فإذا كان معهم ١٨ بندقية آلية ، وإذا كان سعر هذه البندقية ، هنا فى الصعيد حوالى ألفين جنيه ، فمن أين جاءوا بحوالى ٤٠ ألف جنيه وهم طلبة ، ومن أسر فقيرة ، متواضعة ؟ .

والمشركون فى العملية ، من أكثر من محافظة : من سوهاج ، وقنا ، والمنيا ، بخلاف أسيوط . . وهذا التنوع الجغرافى لابد أن يكون له معنى . .

وكل هذا يوضع فى كفة ، وقدرتهم الفائقة على ضرب النار ، واستخدام السلاح ،

(٣) و (٤) تحقيقات النيابة والمحكمة

(٥) «الرائد» للحوادث فى مجلة روز اليوسف - عدد ١٩ / ١٠ / ١٩٨١ .

فى كفة أخرى . . صحيح أنهم طلبة وشبان صغار ، لكن صحيح أيضا أن مستواهم فى استخدام السلاح يؤكد أنهم تلقوا تدريباً عاليا ومستمرًا عليه . . من يصل إلى هذا المستوى من الكفاءة فى ضرب النار لابد أن يكون قد تدرب بها لا يقل عن ١٠ آلاف طلقة . . على الأقل لابد أن يكون قد أطلق ما بين ٥٠ - ٦٠ طلقة فى التدريب الواحد .

والذى لم يقله لى مدير الأمن ، أن مستواهم فى الرماية وصل إلى حد إصابة كعب حذاء أحد رجاله . . وإلى حد إصابة ماسورة بندقية كان يخبئها صاحبها وراء حائط . .

والذى لم يقله لى أيضا : أنهم عطلوا سيارات الشرطة بطريقة شديدة الخبث ، وذلك بضرب الرديائيات ، وثقبها بالرصاص ، لضمان عدم إستخدامها قبل وقت طويل . .

والذى لم يقله لى كذلك : أن رجاله لم يكونوا يعرفون الكثير عن هذا التنظيم . . بل أنهم لم يكونوا يعرفون أن هناك تنظيماً أصلاً . . وكانت كل معلوماتهم عن الجناة هى أن بعضهم فى الجماعات الإسلامية . .

00

ولم تتوقف المأساة المروعة عند هذا الحد . .

فعندما راح الضباط يفتشون عن المهربين من الجناة ، تعرضوا من جديد لرصاصهم . .

وفى مستشفى أسيوط الجامعى قال لى الرائد محسن بدارى رئيس مباحث قسم ثان أسيوط والذى كان يعالج من إصابات خطيرة :

- أنا أصبت أثناء القبض على أحد الجناة ، وهو ماجد العطفى . . أخذت قوة وهاجمت بيت والده محمد العطفى فى منطقة شركة «كدوانى» كان معي معاون المباحث الملازم أول محمد عبد المجيد ، وصعدنا للدور الثالث ، وبعد أن فتحوا الباب ، ودخلنا ، دخل أخوه طارق العطفى إلى حجرة جانبه ، فدخلت وراءه ، فإذا بى أفجأ بستة رشاشات آلية تطلق علينا . . فتراجعت . . وعند نزولنا السلم ، ألقوا علينا قنابل يدوية وأصبت بدفعات من النيران فى بطنى ، وقادت سيارتى إلى المستشفى وأنا أمسك أمعائى فى يدي !!



طالبة المبحث حسن يشارى مصابيا في المستشفى -



أحمد النجدي -

وفي نفس المستشفى ، قال لي طالب صغير ، اسمه علي حسن ، بمدرسة
الفرنسيسكان الاعدادية :

- كنت خارجا من جامع «اليوسفي» بمنطقة «العتبة الزرقاء» ، فأصبت برصاصة
في رقبتي ، ورصاصة أخرى في كتفي !
ونكفي هذه العينات من المصابين !

00

ما حدث في أسبوط كان فصل «الختام» في مسلسل درامي ، دام ، عاشته مصر ،
واسمه : «تنظيم الجهاد» وهو مسلسل دارت أحداثه في أماكن متفرقة من هذا البلد .
الاسكندرية .. المعادي .. شبرا الخيمة .. نجع حمادي .. الواحات .. وغيرها ..
وهو مسلسل اختلط فيه المصحف بالخنجر .. والدم بالفكر .. والفقر بالعنف ..
والعجز بالتعذيب .. والسلاح بالذهب والدين بالسياسة والدولار بالمسجد .

كان ما حدث في أسبوط : النهاية !!

فكيف كانت البداية ؟!

| ٢ |

تنظيمات الصيف الساخن

والعيل بناع يولاق عاوز يعمل أمير
سلام الرجال
عن محمد قرج

البداية : مهندس - كهربائي شاب اسمه محمد عبد السلام فرج !

في الثلاثين من عمره . . من قرية «الدلنجات» . . تخرج في هندسة القاهرة . . قرأ الكثير من كتب السلف . . يؤمن بأنه لا سبيل إلى تغيير حال البلاد الإسلامية إلا بالعنف . . بالقوة . . بالسلاح . .

في أوائل عام ١٩٧٨ ، كان يعمل بشركة تسمى «هايدلكو» بالاسكندرية . . وفي تلك الفترة تعرف على شخص اسمه على محمد ابراهيم سلامة . . ونجح هذا الشخص في ضمه إلى تنظيم ديني ، سري ، يسمى : تنظيم «الجهاد» . .

إن هذا التنظيم لم يعيش طويلا . . ولم يفعل ما يثير الانتباه اليه ، كما فعل «حزب التحرير الاسلامي» الذي قاده الدكتور صالح سرية للإستيلاء على الحكم في العملية التي عرفت باسم «عملية الفنية العسكرية» وكما فعل تنظيم «التكفير والهجرة» الذي رأسه شكري مصطفى ، واشتهر بخطف وقتل وزير الأوقاف الأسبق : الشيخ محمد الذهبي .

لم يلفت تنظيم «الجهاد» الانتباه . . وقبض على قياداته قبل أن تتحرك . . وقبل أن ينمو التنظيم . . وكان ذلك عام ١٩٧٩ . .

لم يقبض على محمد عبد السلام فرج لأنه لم يكن من قياداته . . بل ولم يكن من أعضائه البارزين . . لم يكشف أمره . . ولم يبلغ عنه أحد . . فكان أن قطع صلته بالتنظيم . . وساعده على ذلك أنه ترك الاسكندرية ، وعين مهندسا بإدارة جامعة القاهرة . .

في القاهرة ، فكر عبد السلام فرج في انشاء تنظيم جديد ، يحمل نفس الاسم : «الجهاد» . . . كان يرى أن البلاد في حاجة اليه . . . وكان يرى ضرورة أن يقوم «على استخدام القوة لتطبيق شرع الله ، وحكمه في الأرض ، بعد أن لاحظ أنه نتج عن غياب شرع الله انتشار الفساد من سرقة واختلاس ورشوة وتبرج النساء في المجتمع» .^(١)

ووضع عبد السلام فرج هذه الآراء ، بمزيد من التفصيل في كتابه : «الفريضة الغائبية» ، وطبع منه ٥٠٠ نسخة . . . في مطبعة بامبابة . . . وزع منها ٥٠ ، أو ٦٠ نسخة . . . إلا أن البعض نصحه بعدم التوزيع خشية افتضاح أمره ، فأحرق باقي النسخ . . .

ويقول محمد عبد السلام :

- إنني لم أؤلف هذا الكتاب من عندي ، وكل ما فعلته هو أنني جمعت محتوياته بنفسى من كتب السلف .^(٢)

ومعظم الأفكار الواردة في هذا الكتاب تدور حول :^(٣)

١ - أن علماء الدين اليوم ، تجاهلوا الجهاد في سبيل الله ، بالرغم من علمهم أنه السبيل الوحيد لعودة ورفع صرح الاسلام من جديد . وأن طواغيت هذه الأرض لن تزول إلا بقوة السيف .

٢ - أن الرسول صلى الله عليه وسلم بشر باقامة الدولة الاسلامية ، واعادة الخلافة ، فضلا عن كونها أمراً من أوامر المولى - عز وعلا - واجب على كل مسلم بذل قصارى جهده لتنفيذه .

٣ - أن اقامة حكم الله على هذه الأرض ، فرض على المسلمين ، وبالتالي قيام الدولة الاسلامية فرض على المسلمين لأن ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وأنه إذا كانت الدولة الاسلامية لن تقوم إلا بالقتال فهو واجب .

٤ - إن الأحكام التي تعلقو المسلمين اليوم هي أحكام الكفر ، بل هي قوانين وضعها كفار وسيروا عليها المسلمين . . . وأن حكاهم العصر ، تعددت أبواب الكفر التي

(١) حبيبات الحكم في القضية ٤٨ لسنة ١٩٨٢ - أمن دولة عليا

(٢) تحقيقات النيابة العسكرية في قضية مقتل السادات - القضية ٧ / ١٩٨١ أمن دولة ، عسكرية عليا

(٣) الفريضة الغائبة

أخرجوا منها عن ملة الاسلام ، وأن ابن تيمية يقول في كتاب «الفتاوى الكبرى» : من سوغ اتباع دين غير دين الاسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر .

٥ - إن حكاهم هذا العصر في ردة عن الاسلام - تربوا على موائد الاستعمار والصليبية والشيوعية والصهيونية - فهم لا يحملون من الاسلام إلا الأسماء ، وإن صلوا ، وصاموا ، وادعوا أنهم مسلمون . . . إنهم مرتدون عن الاسلام ، وحكم المرتد أسوأ من حكم الكافر .

٦ - أن ابن كثير لم يفرق بين كل من خرج عن الحكم بما أنزل الله أباه من كان ، وبين التار الذين حكموا بشرائع متعددة غير شرع الله .

٧ - إن حكاهم اليوم أعظم خروجاً عن شريعة الاسلام من مانعي الزكاة والخوارج من أهل الطوائف الذين امتنعوا عن ترك الربا ، فمن شك في قتالهم فهو أجهل الناس بدين الاسلام .

٨ - إن الآراء التي يتبناها بعض المسلمين من اقامة جمعيات خيرية تدفع الناس لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، وأعمال الخير ، أو . . . الخ - كل هذه الآراء لن تؤدي إلى إزالة حكاهم اليوم .

٩ - إن ابن تيمية يقول : إن كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة ، فإنه يجب قتالها ، باتفاق أئمة المسلمين ، وإن تكلمت بالشهادتين - وأن الإمامة لا تنعقد لكافر ، وإنه لو طرأ عليه الكفر ، انعزل .

١٠ - إن قتال العدو القريب أولى من قتال العدو البعيد ، وأن الأساس في وجود الاستعمار في بلاد الاسلام هم هؤلاء الحكام ، وعليه فالبدء في قتال الاستعمار عمل غير جاد ، وغير مفيد ، وإن على المسلمين أن يركزوا على القضية الاسلامية وهي إقامة شرع الله أولاً وجعل كلمة الله هي العليا ، وأن ميدان الجهاد الأول هو إقتلاع تلك القيادات الكافرة واستبدالها بالنظام الاسلامي الكامل .

١١ - إن من أخرجهم الحكام للقتال في صفوفهم كرها ، فإنهم يشبثون على نيتهم وإن على المسلمين قتال العساكر جميعاً إذا لم يميزوا بين المكروه وغيره .

١٢ - إن الجهاد في الاسلام هو لرفع كلمة الله في الأرض ، سواء أكان هجوماً أو

دفاعا ، وإن الإسلام انتشر بالسيف في وجه أئمة الكفر الذين حجبوه عن البشر ، وبعد ذلك لا يكره أحد ، وإنه واجب على المسلمين أن يرفعوا السيوف في وجه القادة الذين يحجبون الحق ، ويظهرون الباطل .

١٣ - إن القتال الآن فرض على كل مسلم . وإنه بالنسبة للأقطار الإسلامية فإن العدو يقيم في ديارهم ، بل أصبح العدو يمتلك زمام الأمور ، وذلك العدو هو الحكام الذين انتزعوا قيادة المسلمين ومن هنا فجهادهم فرض عين . وإذا كان الجهاد فرض عين فليس هناك استئذان للوالدين في الخروج للجهاد ، فمثله كمثل الصلاة ، والصوم .

١٤ - إن أمر الجهاد لا يحتاج إلى أمير أو خليفة ، لأن ذلك يؤدي إلى وقف مسيرة الجهاد ، وأن على المسلمين أن يخرجوا من أنفسهم القيادة .

١٥ - إن ترك الجهاد هو السبب فيما يعيشه المسلمون اليوم من ذل ومهانة ، وتفرق وتمزق .

هذه الأفكار ، التي تبناها محمد عبد السلام ، كانت الأساس الفكرى لتنظيم «الجهاد» الجديد الذي راح يدعو له ، بعيدا عن أعضاء تنظيم «الجهاد» القديم . خوفا من أن يكونوا مراقبين من البوليس ، بعد القبض على قياداته .

وركز عبد السلام في دعوته على الشبان ما بين العشرين ، والثلاثين . فالشبان في هذه السن ، قلوبهم نظيفة . وفطرتهم صافية . وقيادتهم سلسلة . بعكس الشيوخ الذين أصبحت قلوبهم «منكوسة» ، غير قابلة للحق .

وفي صيف ١٩٨٠ ، بدأ عبد السلام يتردد على المساجد القريبة من مسكنه ببولاق المذكور والمساجد القريبة منها . كان يلقي الخطب . والدروس . والمواظ . ويجند الشباب لتنظيمه . إن وسيلته في التجنيد ، كانت التعارف ، ثم المناقشة . يتعرف على الشاب . ثم يناقشه في أفكاره الدينية ، ويتعرف على مدى قابليته لفكر الجهاد . فإن كان متقبلا ضمه للتنظيم ، وعرض عليه أمر التدريب ، واعداد العدة للجهاد ، بعد أن يجبره : أن الهدف هو إقامة الدولة الإسلامية عن طريق قتال الحكومة وقلب نظام الحكم .

وبمجرد دخول الشاب التنظيم ، يبدأ على الفور في تثقيفه ، ثم تدريبه عسكريا . وكان اختياره يشترط توافر صفات معينة هي الشجاعة ، والاقدام والمحافظة على السرية ، والحذر ، ثم الارتباط تنظيميا بزملائه في نفس البلد .

وأثناء تردد عبد السلام على مسجد «الفتح» ببلدة «ناحية» القريبة من امبابه ، تعرف على طارق عبد الموجود الزمر . إن طارق الزمر كان في ذلك الوقت طالبا بزراعة القاهرة ، ولايزيد عمره على ٢١ سنة . وكان أيضا قد أكثر من قراءة الكتب الدينية ، لكنه لم يكن يعرف ماذا يفعل بعد هذه القراءة ، ولا إلى أين يتجه !؟

وعندما تعرف طارق الزمر بعبد السلام لم يتردد في الانضمام إلى تنظيمه . بل . . لم يتردد في أن يدعو آخرين لدخوله . وقام بتشكيل مجموعة تضم كلا من عبد الله محمد سالم (٢٠ سنة - طالب بكلية أصول الدين) ، وعبد الله الحسين عبد الغنى (٢١ سنة - دبلوم زراعة) ، ومحمد عادل عبد المجيد (٢٠ سنة - طالب بكلية أصول الدين) .

وفي إحدى زيارات عبد السلام فرج لطارق الزمر ، تصادف وجود عبود عبد اللطيف الزمر ، المقدم بالمخابرات الحربية وزوج شقيقة طارق الزمر .

والتقى عبد السلام بعبود الزمر ، ووضع كل منهما يده في يد الآخر من أجل أن يقوم بتنظيم الجهاد ، الثورة الإسلامية المسلحة .

إن عبود الزمر قبل عام من هذا اللقاء التاريخي في صيف ١٩٨٠ ، كان قد اقتنع - من قراءاته في كتب السلف - بضرورة الجهاد والقتال في سبيل الله لتحرير البلاد من قبضة الدين يحكمون بغير ما أنزل الله .

ويقول عبود الزمر : (١)

- لقد فكرت في الخروج على الحكومة القائمة وقتالها وخلعها وتنصيب إمام مسلم . . وعندما التقيت بمحمد عبد السلام تولدت بيننا فكرة تأسيس التنظيم بهدف إقامة الدولة الإسلامية لتحكم شريعة الله .

في نفس الصيف . . صيف ١٩٨٠ الساخن . . وقعت مفاجأة أخرى . . جاء جار عبد السلام في بولاق وهو شعبان عبد اللطيف ، وقال له :

- إن كرم زهدى هارب من القبض عليه بعد حوادث الفتنة الطائفية بالمنيا ، ومختبئ بالمدينة الجامعية بالقاهرة .

وكرم زهدى هو أمير الجماعة الإسلامية بالمنيا ، وطالب بنهائي المعهد التعاوني العالي

(١) تحقيقات النيابة العسكرية في قضية الجنرال السادات .

بأسبوط .. وقد اشتهر بالهجوم العائى على السادات ، خاصة بعد استضافته لشاه إيران ، وبعد زيارته الشهيرة لإسرائيل ..

ولم يكن محمد عبد السلام يعرفه ، لكنه كان قد سمع عنه .. فسارع في نفس اليوم إلى مقابلته .. وتعرف عليه .. ودعاه لزيارته في بيته .. واستجاب كرم زهدى للدعوة ، وتردد على منزل عبد السلام أكثر من مرة .. وفي إحدى هذه المرات قال له عبد السلام :

- يا أخى كرم أريد أن أفتحك في موضوع عام .

قال كرم زهدى :

- خيرا !

قال عبد السلام :

- اننا نريد إقامة الدولة الإسلامية عن طريق الثورة الشعبية !!

سأله كرم زهدى :

- كيف ؟

قال :

- إننى فى سبيل تأسيس تنظيم سرى ذى طابع عسكرى .. هذا هو الطريق !

ووافق كرم زهدى ..

ثم .. سافر إلى أسبوط ، وعرض فكرة التنظيم السرى على قيادات الجماعات الإسلامية فى الوجه القبلى وهم : ناجح عبد الله ، وفؤاد حنفى ، وعمل الشريف ، وعاصم عبد الماجد ، وحمدي عبد الرحمن ، وأسامة حافظ ، وطلعت قاسم ، فقبلوا ..

يقول كرم زهدى :

- فهمت من حديث محمد عبد السلام أنه محب للجهاد وملتزم بالسنة .. فنشأت بيننا علاقة روحية جعلتنى أتردد على منزله ، حتى اتفقنا على تأسيس التنظيم السرى ، على مستوى الجمهورية ، والذي يهدف إلى قلب نظام الحكم فى البلاد لإقامة الدولة الإسلامية من خلال اغتيال رئيس الجمهورية وبعض القيادات السياسية



عبود الزمر

والإستيلاء على غرفة عمليات القيادة العامة بوزارة الدفاع ومبنى الإذاعة والتليفزيون ، وإذاعة بيان باسم الثورة الإسلامية ، وتحرك عناصر الوجه القبلي للسيطرة على مدينة أسبوط ، ونقل هذه السيطرة إلى باقي المحافظات .

وفي أواخر عام ١٩٨٠ ، تعرف عبد السلام بنبيل عبد المجيد المغربي . .

إن نبيل المغربي عمره ٣٠ سنة . . وكان يعمل أخصائيا بالثقافة الجماهيرية . . وقد توصل إلى أفكاره مثل الآخرين ، بقراءة كتب السلف . .

وبعد أكثر من لقاء في مسجد «عمر بن عبد العزيز» ، عرض عبد السلام على نبيل المغربي الاشتراك في تأسيس التنظيم . . فوافق . . وصحبه إلى محافظة المنيا حيث قدمه إلى زعماء التنظيم هناك . . وصحبه إلى عبود الزمر وقدمه له . .

وتولى نبيل المغربي بعد ذلك مهمة تجنيد الشباب الذين يقتنعون بفكر الجهاد . . ونجح في ضم العدد الأكبر من أعضاء التنظيم !

00

بعد أن انتهى محمد عبد السلام من إختيار الأشخاص الذين سيعاونونه في إدارة التنظيم السري اجتمع معهم في بيته . .

كان في هذا الاجتماع : عبود الزمر . . وكرم زهدى . . وفؤاد حنفى . . ونبيل المغربي . . وفي هذا الاجتماع ، وضعوا الهيكل التنظيمي ، والقيادي للتنظيم . . وبعد مناقشات طويلة ، اتفقوا على أن يكون للتنظيم «مجلس شورى» يكون بمثابة المجلس الأعلى للتنظيم . . واستقر رأيهم على أن يتكون مجلس الشورى من : محمد عبد السلام ، وعبود الزمر ، وكرم زهدى ، وناجح عبد الله ، وفؤاد حنفى ، وعلى الشريف ، وعصام درباله ، وعاصم عبد الماجد ، وحمدي عبد الرحمن ، واسامة حافظ ، وطلعت قاسم . . أى من ١١ عضوا ؟

واتفقوا على أن يختص «مجلس الشورى» بإدارة شؤون التنظيم ، ومتابعة الأحداث ، ومواجهتها بالقرارات اللازمة . . التي تؤخذ بالأغلبية المطلقة . .

واتفقوا على أن يبتثق من مجلس الشورى ثلاث لجان (كل منها مكونة من ثلاثة أو أربعة أشخاص) . . الأولى : لجنة «العدة» ومهمتها إعداد الأسلحة والذخائر



كرم زهدى

والسيارات . . . والثانية اللجنة «الاقتصادية» : ومهمتها تدبير الأموال . . . والثالثة : لجنة «الدعاية» ومهمتها توزيع المنشورات لخلق البلبلة بين الناس . . .

واتفقوا على أن يكون عبد السلام فرج هو مسئول القاهرة والجيزة . . . وأن يكون عصام درباله ، وفؤاد حنفي ، مسئولين عن المنيا . . . وأن يكون عاصم عبد الماجد ، وأسامة حافظ ، وناجح عبد الله مسئولين عن أسيوط . . . ويختص طلعت قاسم ، وعلى الشريف بمسئولية نجع حمادى وقنا . . .

وهؤلاء الأمراء عليهم اختيار مساعديهم . . . وعليهم تولى كل الأمور في محافظاتهم : من التجنيد إلى التثقيف . . . ومن التدريب العسكرى إلى جمع الأموال . . .

وبهذا التقسيم أصبح التنظيم حقيقة قائمة في مصر !

فراحت القيادات تجند المزيد من الشبان . . . وراح الأعضاء يتدربون على الرياضة البدنية ، والرماية ، واختراق الضاحية . . . وراح مجلس شورى يضع خطته . . . وفي مارس ١٩٨١ انتهى عبود الزمر من وضع خطة التنظيم «لتحقيق أغراضه وهى مناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم فى مصر والتحرير على مقاومة السلطات العامة بهدف إقامة الدولة الإسلامية»^(٥)

وتتلخص هذه الخطة فى إعداد مجموعة من الأفراد المدنيين وتدريبهم إلى مستوى معين مع أعداد عدة من الأسلحة تمكن من القيام بعمليات إحكام على بعض الأهداف الرئيسية ، والقيام باغتيال بعض القيادات السياسية وتفجير الثورة الشعبية من خلال توجيه مظاهرات شعبية - ثم بعد ذلك اختيار مجلس علماء ومجلس شورى من علماء المسلمين يخطرون بعد تفجير الثورة ليتولوا أمر البلاد^(٦)

وعرض عبود الزمر خطته على قيادات التنظيم ، فوافقوا عليها . . .

يقول عبود الزمر :^(٧)

- اقترحت لأنى عسكرى ضرورة عمل خطة بإحكام . . . أى السيطرة على

(٥) حليات الحكم فى قضية الجهاد .

(٦) حليات الحكم فى قضية الجهاد .

(٧) تحقيقات النيابة العسكرية فى قضية اغتيال السادات .



عبد الرحمن وصليح الأشوح وتبيل المرمى . .

الأهداف الحيوية ، مثل مبنى وزارة الدفاع ، ومبنى الإذاعة وقيادة الأمن المركزي ووزارة الداخلية ، وقتل بعض الشخصيات الهامة بحيث يؤدي هذا القتل إلى إرباك القيادات وفقد السيطرة على الدولة . . مثل وزير الداخلية وقائد الأمن المركزي ووزير الدفاع ووزير الخارجية . . أو بشل حركتهم وإفقادهم السيطرة على أمور الدولة . . فضلا عن قتل الشخصيات المؤثرة من الأحزاب الشيوعية حتى لا تتركب الموجة وتستغل الحركة الإسلامية لصالحها ، مثل خالد محي الدين ، علاوة على شل شبكة المواصلات في القاهرة والجيزة .

كذلك كنت أفكر ضمن الخطة الشاملة في اخراج الشعب المسلم في مظاهرات لتأييد الثورة الشعبية بعد اعلان البيانات الخاصة بتفجير الثورة الإسلامية في الإذاعة ، مع اجراء مواجهات محدودة مع عناصر الأمن المركزي . .

وكذلك فقد اتزان القوات المسلحة باعلان بيانات وهمية في الإذاعة بوصول تأييد بعض قادة الفرق والتشكيلات .

وفي سبيل تنفيذ هذه الخطة ، قام عبود الزمر بالإشراف على تدريب أعضاء التنظيم . . ثم بدأوا في جمع البيانات اللازمة عن بعض الشخصيات القيادية . .

قام الزمر بجمع معلومات عن تحركات انور السادات ، ومكان استقراره في استراحة القناطر الخيرية . .

وكلف الزمر ، نبيل المغربي بجمع المعلومات عن مبنى الإذاعة والتليفزيون . . فقام بذلك ، بعد أن تمكن من دخول المبنى بحجة زيارة صديق ، وعائين المبنى من الداخل . كما اتصل بالمذيع محمد زهران البلتاجي وحصل منه على بعض المعلومات ، نقلها إلى عبود الزمر . .

وقام نبيل المغربي أيضا بجمع المعلومات عن مبنى وزارة الدفاع ، ومقر مباحث أمن الدولة ، ومقر الأنبا شنودة بالكاتدرائية .

وكلف عبود الزمر - طارق الزمر بجمع المعلومات عن بعض الشخصيات القيادية (مثل أبو غزالة ، وكمال حسن على ، والنبوي اسماعيل ، وفؤاد محي الدين) ، فقام بدوره بتكليف عبد الله سالم ، ومحمد عادل عبد المجيد بهذه المأمورية ، فقاما بها ، وأوصل المعلومات لعبود الزمر .

وكلف عبود الزمر - محمد إمام حسن ، أمير مجموعة ناهيا ، بجمع معلومات عن محل إقامة قائد الحرس الجمهوري ، وقائد الأمن المركزي ، وممثل نائب رئيس الجمهورية (حسنى مبارك) فأسند هذه المأمورية إلى فتحي أحمد البنداري وكمال عبد العزيز سنوسي . ومحمد رفعت منصور الذين قاموا بعمليات الاستطلاع المناسبة . .

إن عبود الزمر كان - بحكم خبرته في جهاز المخابرات الحربية - يتعامل مع التنظيم باحتراف ، وأصول . .

وكانت أهم هذه الأصول هي : السرية !

وحتى يحافظ عبود الزمر على سرية التنظيم كان يلقي محاضرات في الأمن على أعضاء التنظيم . .

وكان يقول لهم :

«إن من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه» . . أى أن كل عضو في التنظيم غير مطلوب منه أن يعرف أكثر من نفسه ، والموضوعات المكلف بها . . وليس له أن يسأل عن زميله ، أو يتعرف عليه . . وليس له أن يتحدث بأى معلومات عن التنظيم مع أى شخص مهما كان قريبا منه . . حتى أهله وأقاربه . . وليس له أن يتحدث حتى في المساجد ، لاحتقال وجود ميكروفونات مزروعة في هذه المساجد .

كما أنه من غير المسموح به ، وقوع لقاءات جماعية . . فكل اللقاءات ، بما فيها لقاءاته هو مع أعضاء التنظيم كانت لقاءات فردية . . وليست جماعية . .

كما استخدم عبود الزمر شفرة خاصة للأعضاء ، وأعطى أسماء حركية لقيادات التنظيم ، فكان اسم هو الرمزي : منصور . . وكان اسم نبيل المغربي : بركات . . واسم خالد الاسلامبولي : ظافر !

وأعد عبود الزمر منهجا مبسطا للأمن ، قدمه لمسئولي الجماعات ، ونصحهم بحرقه بعد حفظه جيدا . .

كما أعد عبود الزمر شفرة خاصة بالتنظيم لاستخدامها في تبادل الرسائل . . ضبطت فيها بعد في منزله . . كما ضبطت أوراق بها تكليفات إلى أشخاص يرمز اليهم



محمود وطارق الزمر

برموز معينة .. مثل : حرف «ن» يعنى تبيل المغربى .. وحرف «ط» مثلاً يرمز إلى طارق الزمر .. وهكذا .

00

قبل شهرين من إعداد خطة «عبود الزمر» ، انضم خالد الإسلامبولى للتنظيم ..^(٨)

ان هناك أكثر من قصة لدخول خالد التنظيم .. أو لتعرفه على عبد السلام فرج ..

فهناك من يقول :^(٩)

ان خالد كان يتحول فى بعض الأحياء بحثاً عن شقة خالية لأنه كان يفكر فى الزواج .. لم يكن فى ذهنه فتاة معينة يريد أن يتقدم للزواج منها ، لكنه كان يبحث عن شقة باعتبار أنه سوف يكمل نصف دينه فى وقت من الأوقات .

وفى رحلة البحث عن الشقة ، قصد ذات يوم حى بولاق الدكرور .. وأحس خالد أثناء تحواله فى حى بولاق الدكرور بالتعب ، وحين موعد الصلاة فدخل إلى أحد المساجد ليصلى ، ويستريح . وهناك وجد عبد السلام فرج يتوسط حلقة من الشباب - راح يناقش معهم بعض أفكاره .. وتأثر خالد الإسلامبولى بها كان يسمع ، وانضم إلى الحلقة ، وبعدها بقى مع فرج لبضع دقائق سألها فيها إذا كان يستطيع أن يدلّه على عمارة فى المنطقة يجد فيها شقة خالية .. ويحتمل أن يكون عبد السلام فرج الذى عرف بأن محدثه الجديد ضابط فى الجيش - قد وجد فيه عنصراً صالحاً ، وهكذا فإن عملية البحث عن شقة خالية كانت وسيلة تعززت بها معرفة الاثنين ثم صداقتهما ، الأمر الذى جعل فرج يعطى لخالد نسخة من «القريضة الغائبة» كما أعطاه بعض كتابات ابن تيمية ، وابن كثير ، وعدد آخر من الفقهاء الذين أثروا فى الفكر الأصولى الإسلامى .

هذه هى القصة الأولى ..

(٨) ذكرت حيثيات الحكم فى قضية الجهاد أن خالد الإسلامبولى انضم إلى التنظيم ، بينما أكدت أوراق قضية اغتيال السادات أنه لم يكن عضواً فى التنظيم .. والمرجح أنه كان متعلقاً مع التنظيم لأنه لم يفعل أى شئ يثبت عضويته للتنظيم قبل اغتيال السادات .

(٩) هيكلى - حريف الغضب

أما القصة الثانية فتقول: (١٠)

إن السيدة قدرية والددة خالد جاءت إلى زيارة ابنها في القاهرة ، وحملت معها نبأ
إختيار عروس له بمعرفة أبيه . . .

واعترض خالد على هذا الزواج بسبب صعوبة الحصول على شقة . .

فعدت الأم إلى الصعيد وهي حزينة على ابنها . . .
وعندما روت الأم سر رفض خالد للزواج ، تطوع أخوه «محمد» بإرسال خطاب
له ، يقنعه فيه بأهمية الزواج بالنسبة للشباب المسلم ، ويطلب منه فيه - أيضا - اللجوء
إلى صديقه عبد السلام فرج لمساعدته في العثور على شقة لأنه «رجل طيب ويحب مساعدة
إخوانه» . .

وقال له في الخطاب :

«وتستطيع أن تقابله بعد صلاة الجمعة في مسجد «الإخوان» في بولاق الدكرور» .

وذهب خالد - عملا بنصيحة شقيقه - إلى عبد السلام فرج . .

التقيا . . تعارفا . . اشتدت أواصر العلاقة بينهما . . وأصبحا صديقين !

هذه هي القصة الثانية . . وهي كما تبدو أكثر إحكاما من القصة الأولى . .

أما القصة الثالثة ، والأخيرة فتقول : إن كرم زهدى طلب من خالد مقابلة فرج في
القاهرة وأعطاه عنوانه ومعلومات تفيد انه يعتنق فكر الجهاد ، فالتقى خالد به ، وتحدث
معه ، فوجد أن فكره يتفق معه فبدأ يتردد عليه أسبوعيا . .

والقصة الأخيرة هي القصة الرسمية التي وردت في حيثيات حكم قضية الجهاد . .

ويعد . .

إن تعرف خالد على فرج ، وتردده عليه باستمرار ، جعله يعلم منه أنه يقوم بتنظيم
أفراد للمجاهد من العسكريين والمدنيين ، وأنه أنشأ تنظيمًا سرّيًا يقوم على فكرة الجهاد ،
وهدفه قلب نظام الحكم بالقوة عن طريق الثورة الإسلامية (الشاملة) ، وأنه جاري توسيع
قاعدة التنظيم . .

(١٠) انظر كتابنا : اغتيال رئيس - الناشر دار سينما



فرزاد سنّي (الشهير بفؤاد الدواليبي)

قال عبد السلام فرج ذلك - حسب ما قاله محكمة الجهاد في أسباب حكمها - فانضم خالد الإسلامبولي له ، وهو مقتنع بفكره وهدفه وأسلوبه .

وبواسطة عبد السلام فرج تعرف خالد الإسلامبولي على المقدم عيود الزمر . وفي لقاء التعارف بين الضابطتين عاملتين بالقوات المسلحة ، قال خالد للزمر :

- انك عليك الأمر ، وأنا على الطاعة !

وعلى ما يبدو لم يكن الزمر معجبا بالإسلامبولي . . وكان يعتبره متهورا ومندفعاً أكثر من اللازم . . وكانت ملاحظته الدائمة له : كن أكثر هدوءاً وروية عما أنت عليه !

ولا تعرف : هل ظل المقدم الزمر على رأيه بعد أن أدى تهور خالد الإسلامبولي إلى اغتيال السادات . . أم أنه غير رأيه فيه ، واعتبر هذا التهور شجاعة ؟

وبواسطة عبد السلام فرج ، انضم عطا طایل حميدة رحيل للتنظيم . . إن فرج ورحيل من بلدة واحدة . . وكانا معا في مدرسة ثانوية واحدة . . ودخل كل منهما كلية الهندسة ، لكن في جامعتين مختلفتين . . ثم فرقت بينهما الأيام ولقمة العيش . . وقد التقيا في ذلك الصيف الساخن في مسجد «المحطة» بالدلنجات ، وسأل فرج زميله القديم عن أخباره ، وعرف منه أنه دخل الجيش كضابط احتياط ، وأنهى مدة خدمته فيه . . وعرف منه أشياء خاصة أخرى لا تفيدنا الآن في شيء . . وتطرق الحديث بينهما لأوضاع البلد ، وما يفعله حكامها الذين لا يطبقون شرع الله ، ولا يحكمون بما أنزل به . . وكان طبيعياً أن يسأل عطا طایل عن الحل ، والمخرج ، والإخلاص ، مما يعيش المسلمون فيه . . وكان طبيعياً أن يجد محمد عبد السلام فرج في هذا السؤال فرصته ليحدثه عن الدولة الإسلامية ، والثورة الإسلامية . . وتنظيم الجهاد . . والقتال في سبيل الله . .

وعرض عبد السلام فرج على عطا طایل أن ينضم للتنظيم . .

ولم تكن مفاجأة لفرج أن يعلن عطا طایل موافقته !

وبواسطة خالد الإسلامبولي ، دخل عبد الحميد عبد السلام ، التنظيم . . إن عبد الحميد عبد السلام هو رفيق الصبا والشباب خالد الإسلامبولي . . وهما شقيقان في الرضاعة . . فأم خالد هي أم عبد الحميد بالرضاعة . . ولذلك أطلقوا عليها فيما بعد اغتيال السادات لقب : ذات الغطامين . .

تربى خالد وعبد الحميد معا . . وكان طريقهما واحداً . . المدارس العادية ، ثم الكلية الحربية . . وقد تخرج عبد الحميد ضابطاً في الدفاع الجوي . . لكنه لم يستمر في الخدمة طويلاً ، إذ أحس أنه لا يمكن - كما قال - أن يخدم في صفوف التتار . . أي الحكام المسلمين الذين يتصرفون مثل التتار . . فقدم استقالته من الجيش ، وسافر للعمل في السعودية ، واشترى سيارة فيات «١٢٤» راح يعمل عليها كتناكسي بالنصر . . ثم فتح مكتبة لبيع الكتب الإسلامية أسماها مكتبة «ابن كثير» . . وأقام في نفس البيت الذي تقيم فيه شقيقة خالد . . في الدور العلوى . .

وبعد أن انضم خالد الإسلامبولي للتنظيم ، قال لعبد الحميد :

- ان هدف هذا التنظيم إسقاط النظام القائم ، وقتل رئيس الجمهورية ، وإعلان الثورة الإسلامية !

(جاء ذلك في حيثيات حكم قضية الجهاد) . .

وكانها جاء كلام خالد الإسلامبولي على هواه تماماً . . إذ أنه قال له :

- لا تكمل . . أنا معكم !

وبواسطة نبيل المغربي ، انضم حسين عباس إلى التنظيم . .

إن حسين عباس ، رقيب متطوع في القوات المسلحة . وهو شقيق زوجة نبيل المغربي ، وحاصل على بطولة الجيش في الرماية ، ولأنه أصيب بلبغظ في القلب ، فقد نقلوه إلى الدفاع الشعبي . . وقد قدمه نبيل المغربي إلى عبد السلام فرج ، وأفهمه أنه ضمه إلى التنظيم . .

وفيما بعد سيظهر القدر نهاية أنور السادات على أيدي هؤلاء الأربعة . . وفيما بعد سيكون مصير هؤلاء الموت . . إما شقياً . . وإما ضرباً بالرصاص !

00

في الوقت الذي كان عبد السلام فرج يدعو فيه إلى تنظيمه الحزبي ، السري . . تنظيم «الجهاد» الجديد . . كان هناك شخص آخر يفعل نفس الشيء . . ويدعو إلى تنظيم حزبي سري ، جديد يحمل نفس الاسم : «الجهاد» . .

هذا الشخص الآخر هو محمد سالم الرحال .. وهو أردني الجنسية .. كان يدرس بجامعة الأزهر .. وكان يعيش في «رواق الشوام» ..

إن سالم الرحال ، كان مثل محمد عبد السلام ، عضوا في تنظيم الجهاد القديم ، ولم يقبض عليه هو الآخر ..

ويقال إنه كان بين الرحال وفرج نزار حاد حول البروز والنمو داخل التنظيم القديم .. وهذا النزاع جعلها لا يلتقيان - بعد ذلك - في تنظيم واحد ، جديد .. وجعل كلا منهما يسعى لإقامة تنظيم مستقل بمفرده ..

وقد رفض «الرحال» مقابلة عبد السلام فرج ..

وقال :

- «العيل يتاع بولاق عاوز يعمل أمير» !

وراح «الرحال» يكون تنظيمه ، على ذات الفكر الذي يدعو إليه عبد السلام فرج ، لكن أسلوبه كان مختلفا .. إن أسلوب عبد السلام كان يتلخص في القيام بثورة عسكرية ، شعبية .. أما أسلوب «الرحال» فكان يقوم على «الإنقلاب العسكري» ..

وقد بدأ «الرحال» في وضع أسس تنظيمه ، ومقوماته ، ولائحته ، ومنهجه للوصول إلى الحكم وتجميع معلومات عن بعض الشخصيات العامة في أجهزة الدولة ..

كما اتصل «الرحال» بعدد من الشباب عارضا عليهم فكره وهدفه ، فاتصل بكمال السعيد حبيب (٢٤ سنة - خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) وعرض عليه فكره ، الذي يتلخص في «تكفير الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله ، وتكفير الهيئات المعاونة له ، لأنهم موالون للحاكم الكافر» .. وعرض عليه مشاركته في تأسيس التنظيم .. فوافق ..

وواصل «الرحال» اتصالاته بالشباب ، ونجح في ضم البعض إلى تنظيمه ..

لكن ..

رجال الأمن انتهوا إليه ، وإلى نشاطه ، فأمروا بترحيله خارج البلاد في شهر يوليو ١٩٨١ .. فاستكمل كمال السعيد حبيب مهمته ، وساعده في ذلك موظف بميناء القاهرة الجوي اسمه أحمد رجب سلامة ..

وقد ركزت قيادة هذا التنظيم ، في تجنيدها لعضوية التنظيم ، على أفراد القوات المسلحة ، وذلك لأنهم كانوا يسعون لخلق قاعدة للتنظيم داخل الجيش ، تكون قادرة في الوقت المناسب على القيام بالإنقلاب العسكري ..

وفعلا ، تلجحت هذه القيادة في تجنيد رائد في المدرعات ، وعدد من الرقباء المتطوعين ، وعدد آخر من المجندين ..

وكان رائد المدرعات هو عصام الدين القمري ..

ثم .. بدأت قيادة التنظيم في جمع الأسلحة والذخائر والقنابل والمفرقات ، وتخزينها ، لاستعمالها في الوقت المناسب ..

لكن ..

في شهر مارس ١٩٨١ وصلت معلومات للمخابرات الحربية عن تنظيم ارماني داخل القوات المسلحة .. وقبضت سلطات الأمن الحربي على بعض ضباط القوات المسلحة ، من بينهم أصدقاء لعصام الدين القمري .. وعندما تأكد القمري أن المخابرات الحربية تشك فيه ، وأن في نيته القبض عليه ، هرب من الخدمة في شهر إبريل ١٩٨١ ، وظل مختبئا إلى أن قبض عليه أثناء تأديته فريضة الصلاة في زاوية بجوار الكيت كات في امبابية ، يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٨١ ..

لقد استمر كمال حبيب على نفس طريق سالم الرحال .. وراح يكون مجموعات صغيرة تابعة للتنظيم بعد أن أعد لهم منهاجا في علم العقيدة ، وفكر الجهاد .. وكان يعقد لهم ندوات في مسجد «ابن تيمية» و«الهدى» بالطابية .. وفي منزله أيضا ..

وفي شهر سبتمبر ١٩٨١ ، اتصل طارق الزمر بكمال حبيب ، وتعرف عليه ، وتمكن من اقناعه بالانضمام ، هو وأعضاء تنظيمه إلى تنظيم عبد السلام فرج ..

وقال له طارق الزمر :

- ان هدفنا واحد .. وسنكون أقوى معا في مواجهة السلطات العامة !

ووافق كمال حبيب ..

إن كل الظروف ضده ..

سالم الرحال .. رحلوه .. القمري وغيره من الضباط قبضوا عليهم ، أو هربوا ..
اذن لامفر من الانضمام لتنظيم محمد عبد السلام ..

وفعلا انضم كمال حبيب ومجموعاته إلى تنظيم محمد عبد السلام .. ومن أبرز
أعضاء هذه المجموعات : محمد طارق إبراهيم (طبيب أسنان) ، وانور عبد العظيم
عكاشه (طالب بكلية التربية) ونيل أحمد فرج (مزارع) ومحمد الأسواني (طالب بحقوق
عين شمس) وأحمد سعد عثمان (طالب منازل) وأحمد هاني الخناوي (تاجر) وعادل
عبد المطلب حيدر (تاجر) .

وبعد هذا الانضمام الذي كان يعلم به عبد السلام فرج لم يبق من نشاط باقي
أعضاء تنظيم «الرحال» (وهم نيل نعيم ، وأحمد راشد ، وعصام القمري) سوى إخفاء
عصام القمري عن سلطات الأمن ، وإخفاء ما جمعه من أسلحة وذخائر وقنابل ، وكذا
أرشيف التنظيم الذي تركه «الرحال» لأحمد راشد .. وقد ظل أحمد راشد يحتفظ به حتى
صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٨١ ، بالتحفظ
على ١٥٣٦ شخصا ، فخشي أحمد راشد أن يفتش بيته ، فوضع وثائق التنظيم داخل
حقيبة «سمسونايت» وأغلقها بأرقام سرية ، وسلمها لصديقه مدحت الشاذلي دون أن
يخبره عن محتوياتها ، طالبا منه حفظها عنده كآمانة ، فاستلمها مدحت الشاذلي ووضعها
في منزل والده دون أن يفتحها لأنها كانت مغلقة بأرقام سرية ، وظلت هناك إلى أن
ضبطها العقيد كمال قاسم محمد ، الضابط بإدارة المباحث العامة ، في ٣ ديسمبر
١٩٨١ .

وكان أحمد راشد يخفي في منزله أيضا أسلحة وذخائر للتنظيم منها : عشرة ونصف
كيلو من قوالب ت . إن . ت وعدد ٨ أعود كبريت هواء ، و ٤ أمتار فتيل أمان ، و ٢٢
طلقة آلي ، وبعد صدور قرار التحفظ ، خشي تفتيش منزله ، فوضع هذه الذخائر في
حقيبة يد «أديداس» زرقاء ، مغلقة بسوسته ، وسلمها لصديقه مدحت الشاذلي ..
وكان مصيرها مثل مصير شحنة الوثائق .

وكان نيل نعيم يحجز بدوره في منزله - من أسلحة التنظيم : ١١ قنبلة دفاعية ،
١١ مشعلا لها ، وطينجة حلوان عيار ٩ مللي و ٧١ طلقة آلي ، وأربع علب داخل كل
منها ٥٠ طلقة آلي ، و ٨ طلقات ٨ مللي وغيرها . فوضعها في حقيبة سمسونايت
وسلمها لصديقه عصام الدين عبد الرؤوف التاجر ببولاقي ليحتفظ بها على أنها أكسسوار



عصام القمري .

سيارات ، فأخذها منه ، ووضعها في مغلق خشب يملكه ، دون أن يعرف محتوياتها ، وظلت عنده في المغلق إلى أن ضبطها الرائد ناجي فكرى عابدين فجر ٦ ديسمبر ١٩٨١ .

وكان عصام القمري يحرز هو الآخر كمية من القنابل والمفرقات والذخائر المملوكة للتنظيم عبارة عن ٢٤ قبلة يدوية ، و ٣٠ جهاز تفجير و ١٠ قنابل هجومية ، و ٤٠ طلقة آر . بي . جي . وهيكل لغم للتدريب ، و ٩ علب طلقات آلي فوضعها داخل ١٠ صناديق كارتون متوسطة الحجم ونقلها إلى منزل صديقه أيمن الظواهري بالمعادي بعد أن أخبره بمحتوياتها ، فاحتفظ بها الأخير في منزله ١٥ يوما وعندما خشى إفضاح أمره أخبر صديقه نبيل محمد البرعى بما عنده ، فنقلها الأخير لمنزله ، وظلت هناك إلى أن ضبطها العميد محمد شوكت صلاح الضابط بمباحث أمن الدولة يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٨١ .

00

هكذا . . .

أصبح تنظيم عبد السلام فرج هو التنظيم الوحيد الفعال في الساحة . .

والتأمل ، يعمق ، للمعلومات الشخصية عن أعضاء هذا التنظيم ، سيجد أن الغالية العظمى منهم من طلبة الجامعات ، والمدارس الثانوية . . . إن حوالي ٨٥٪ من أعضاء التنظيم وقياداته طلبه . . أعمارهم تقترب من الثلاثين بصعوبة . . وأغلبهم من الأسر الفقيرة ، التي لم تقطع صلتها بالريف ، أو بالمدن الصغيرة ، الفقيرة . . وبعد الطلبة يأتي أصحاب الحرف . . إن من أعضاء التنظيم حلاق ، وجزار ، وصبي جزار ، وخراط ، وخطاط ، وسباك ، وترزي ، ومزارعين . . ويقال . . وهذه مفاجأة في زمن يكسب فيه الحرفي الكثير ، وينفق أغلب ما يكسبه على السلع الاستهلاكية المتنوعة . . وبعد الحرفيين يأتي المدرسون ، والموظفون ، والأطباء ، والتجار . . إن هؤلاء يأتون في المرتبة الثالثة من حيث العدد ، والثقيل . . وبعد ذلك يأتي العسكريون . . إن في التنظيم عددا من المجندين ، والضباط ، والرقباء المتطوعين ، وأمين شرطة . . وهؤلاء كان لهم الدور الأكبر في الحصول على الأسلحة والذخائر . . وفي التنظيم أيضا صحفي ، ومذيع ، وفني تشغيل إذاعة . .

تشكيلة غريبة جدا . .

لا يتصور من يتأملها ، إمكانية أن تقوم بتحقيق الأهداف الكبيرة التي تضعها أمام عينيها . . من يتأملها ويعرف أهدافها ، لابد أن يتهمها بالجنون . . فلين تذهب هذه المجموعة الضعيفة وسط «هيلمان» النظام الذي تسعى لإسقاطه . .

لكن . .

هذه المجموعة الضعيفة قتلت رئيس الجمهورية السابق ، وقتلت عشرات الجنود والمواطنين في أسبوط ، وهددت الأمن والنظام بالفعل !

إن الإيمان بأي فكرة - سواء كنت توافق عليها أو ترفضها - هو سر تحويل الوهم إلى حقيقة . . والخيال إلى أمر واقع .

وهذا الإيمان كان سر قوة أولئك الشبان ، ومصدر أحلامهم . .

لهذا . . أزعجوا النظام كثيرا !

الذهب من أجل السلاخ

واسرخوا محلات الصباغ للسبحين على بركة الله
 قيادة التنظيم
 جهات الصيد

الرجال .. والمال .. زينة التنظيمات السرية التى تعيش تحت الأرض !

وقد كان من السهل على تنظيم «الجهاد» أن يجد الرجال .. ففى الجوامع والمعامل والمتاجر ، مناجم من الشبان الذين حرق المجتمع كل الجسور بينه وبينهم .. ومزق كل الحبال التى كانت تربطه بهم .. فراحوا يفتشون عن الوسائل التى يقضون بها عليه .. لتصيح كلمتهم .. هى الكلمة العليا ..

إن من المثير للانتباه أن يوافق بسهولة هذا العدد الضخم من الشبان والذى يزيد على الثلاثمائة ، على أن ينضم إلى تنظيم الجهاد ، وأن يقرر تنفيذ أهدافه ، والانقلاب على الحكم والمجتمع والسلطة وكل شيء فى شهور قليلة ..

إنك تشعر من تأمل هذه الظاهرة أن كل واحد منهم كان مثل برميل البارود الساخن ، والمتوتر ، والذى يحتاج فقط لعود كبريت يشعل له الفتيل ..

كان يحتاج لمن يقول له : انفجر .. لينفجر !

إذن لم تكن هناك مشكلة فى أن يجد تنظيم «الجهاد» - الذى يرأسه محمد عبد السلام فرج - الشبان الذين يحتاجهم ..

لكن ..

كانت المشكلة فى المال .. فى التمويل ..

إن التنظيم فى حاجة إلى سلاح .. وفى حاجة إلى ذخائر .. وفى حاجة إلى قنابل .. وفى حاجة لسيارات .. فمن أين يأتى بالمال اللازم لذلك ؟!

في البداية .. كان التنظيم يعتمد في تمويله على التبرعات .. تبرعات الناس والأصدقاء والمتعاطفين ، في المساجد التي يصل فيها الأعضاء ..

ولم تكن هذه الحصيلة تكفي بالطبع .. وخاصة أن ثمن بندقية آلية واحدة كان يحتاج إلى تبرعات شهرين على الأقل ..

فكان أن تبرع بعض أعضاء التنظيم بمبالغ لا بأس بها .. كما فعل عبود الزمر ، الذي تبرع للتنظيم بمبلغ أربعة آلاف جنيه ، بخلاف الأسلحة النارية ، التي اشتراها من جيه ، والتي ضبظت في بيته ، فيما بعد ، وهي ٦ قنابل دخان ، و ٤ قنابل آر-بي - جي ، و ٧ قنابل روسي ، وبندقية روسي ، وطبنجة برتا ، وطبنجة ستار ، وطبنجة حلوان وعدد من الطلقات .. وهي أسلحة وذخائر لا يقل ثمنها عن ٥ آلاف جنيه أخرى ، على الأقل (١).

لكن ..

رغم ذلك ، لم تكن هذه التبرعات الخاصة للأعضاء ، بالمال ، أو بالسلاح ، تكفي .. ان الهدف الكبير الذي يسعون اليه ، لا يمكن تحقيقه بهذه الإمكانيات الشخصية ..

وفكر التنظيم في أن يمول نفسه بواسطة «مشروع الأسواق الخيرية» .. وفعلا حقق هذا المشروع أرباحا لا بأس بها .. إلا أنه سرعان ما صفى هذا المشروع بقرار رسمي من الدولة ، بعد أحداث الفتن الطائفية في الزاوية الحمراء ..

وعاد التنظيم من حيث بدأ ..

عاد غالي الوفاض ، يبحث عن يموله ..

وخطرت فكرة «جهنمية» على رأس «علي الشريف» ، عرضها على جماعة وجه قبل أثناء اجتماعهم - ذات مرة - في مدينة أسيوط ..

قال علي الشريف : (٢)

(١) التقريران ١٣٣ ، ١٤٠ لسنة ١٩٨١ - طب شرعي

(٢) انظر أقوال كرم زهدى في تحقيقات قضية الجهاد

- ليس أمامنا سوى مهاجمة محلات «الصياغ» المسيحيين ، وقتل من فيها ، والاستيلاء على محتوياتها !

كانت الفكرة - مفاجأة ، فساد الصمت قليلا ..

ثم ..

قال ناجح عبد الله :

- هذا والله وحى السماء !!

فقال كرم زهدى :

- إنني أقترح أن نهجم محلات الصياغ المسيحيين الذين يتأكد لنا أنهم يساعدون الكنيسة ويمولون نشاطها ..

ووافق الجميع .. وكلمة «الجميع» هنا ، تعني : علي الشريف ، وكرم زهدى ، وناجح عبد الله ، وفؤاد حنفي ، وعصام درباله ، وعاصم عبد الماجد ، ومحمد عبد الرحمن ، وأسامة حافظ ، وطلعت قاسم .

وسافر كرم زهدى ، وفؤاد حنفي إلى القاهرة ، وهما يحملان هذا القرار إلى محمد عبد السلام فرج .. الذي قال لهما :

- موافق !

وحمل عبد السلام نفس القرار إلى عبود الزمر الذي قال :

- على بركة الله !

قبدأ التنفيذ ..

توجه كرم زهدى ، وعاصم عبد الماجد إلى بلدة «الدلنجات» ، بصحبة عبد السلام فرج ، واشتروا بسعر ٢٧٠٠ جنيه ، بندقيتين بمبلغ ٢٧٠٠ جنيه ، ومسدسين بمبلغ ٦٠٠ جنيه .. وألف طلقة ..

وفور عودتهم بالأسلحة والذخائر ، التقى كرم زهدى ، بعلي الشريف ، وكلفه بوضع خطة سرقة المحل الأول من محلات الصياغ المسيحيين ..

وكان على الشريف قد حدد بعض المسيحيين في نجع حمادى يتاجرون في الذهب ، ليبدأ بهم ، بعد أن «وصلته معلومات تؤكد أنهم يساعدون الكنيسة ضد المسلمين»^(٣) وحتى يشرع على الشريف في التنفيذ ، اتصل بكل من أبو بكر عثمان حسن ، ومحمود فرج دسوقي ، ومحمد عبد المنعم محمود ليشاركوا معه في العملية . . . واختار يوم ٢٦ يونيو ١٩٨١ للتنفيذ . . .

وفي هذا الموعد أرسل كرم زهدى من المنيا ، سيارة بيجو ، يقودها اسماعيل البكل ، لينقلهم فيها إلى مسرح الحادث بنجع حمادى . . .

وفي الطريق ، وضعوا على وجوههم «جوارب» نسائية للتخفى . . . وقفازات في أيديهم لتلافي ترك البصمات . . . وقد قال أحدهم : انهم فعلوا ذلك بعد الأفلام التي شاهدوها في السينما وهم صغار . . .

وتوقفت السيارة أمام محلين متجاورين يملكهما الصياغ : فؤاد صادق غالى ، وفوزى اسكاروس ، ونبية اسكاروس . . .

ونزلوا جميعا ، ما عدا السائق اسماعيل البكل الذى بقى في السيارة ، حاملا سلاحه ، ومستعدا لحمايتهم عند إنسحابهم . . .

ودخل الآخرون المحل ، وعندما قاومهم أصحابه ، أطلقوا عليهم النيران . . . فأصيب فوزى اسكاروس بثلاث رصاصات في عنقه ورأسه . . . وظهره . . . ومات على الفور . . . وأصيب جرجس فوزى مسعود بثلاث رصاصات أخرى في الظهر ، والفخذ ، ومات هو الآخر على الفور . . . ومات ثالث كان في المحل ، هو ظريف بشير شنودة . . . ومات رابع هو سليم محمد على . . . ومات خامس هو عبد الحميد أحمد جهلان . . . وأصيب كل من نبية مسعود اسكاروس وأفراح محمد على . . .

يقول شاهد عيان للحادث - هو ميشيل عزمى تودرى - عن الحادث :^(٤)

- أثناء وجودى ، ظهر يوم ٢٦ يونيو ١٩٨١ ، بمحل نبية مسعود اسكاروس لتجارة الذهب ببلدة نجع حمادى . وكان بالمحل صاحبه وعماله وبعض الزبائن ، سمعت

(٣) جيبات الحكم في قضية الجهاد .

(٤) تحقيقات قضية الجهاد وجلسات المحكمة .

صوت اطلاق أعيرة نارية في الطريق ، فاختبأت تحت المنضدة داخل المحل . . . ورأيت من مخبئى اثنين يدخلان المحل ، ويضع كل منهما قناعا على وجهه ، وقفازات في يديه ، ويجعل كل منهما بندقية آلية ، وأخذوا يستوليان على المشغولات الذهبية ، والنقود الموجودة بالمحل ، على المنضدة ، وبالخزينة . . . ووضعوا المسروقات داخل كيس ، وأطلقا عدة أعيرة نارية على الموجودين بالمحل ، فأصيب نبية اسكاروس ، وظريف شنودة . . .

وعلمت أن الجناة نهبوا في ذات الوقت أيضا محتويات محل فؤاد وفوزى مسعود لتجارة الذهب وقتلوا ستة أشخاص وأصابوا اثنين !

إن الخطوة التى نفذت . . . كانت اختيار أكثر من محل في مكان واحد . . . على أن ينزل كل اثنين منها ويقتحمان محلا . . . ويستوليان على النقود والذهب منه . . . بالقوة الجبرية . . . وقد كانت فرصة السرقة دون قتل كبيرة أمامهم . . . لكنهم أصروا على القتل ، دون مبرر واضح . . . لأنهم لو أرادوا قتل المسيحيين ، أصحاب المحل ، فلماذا قتلوا المسلمين من زبائن المحل !؟

بعد الانتهاء من جريمتهم . . .

هربوا جميعا بالسيارة البيجو . . .

وفي الطريق ، نزل كل منهم في مكان قريب من بيته ، أما السائق اسماعيل البكل ، فقد أكمل سيره إلى المنيا ، بأمر من على الشريف ، لتوصيل المسروقات إلى كرم زهدى . . . الذى تولى - فيها بعد - تصريفها ، وحصل على قيمتها . . .

ويقول كرم زهدى :^(٥)

- لقد اشترت لحساب التنظيم بندقتين ، وطبنجتين (حلوان) وألف طلقة . . . لكننى لم أدفع ثمنها إلا بعد أن تصرفت في حصيلة مسروقات صياغ نجع حمادى . . . وبقى الثمن ، اشترت ٦ بنادق آلية ، و٣ آلاف طلقة ، و٣ قنابل . . .

انتهت عملية نجع حمادى بنجاح . . . وبدون خسائر . . . وأحست قيادة التنظيم أن تكرار هذه العملية سيأتى لهم بالمال الوفير . . .

(٥) تحقيقات قضية اغتيال السادات .

وكان على الشريف قد حدد بعض المسيحيين في نجع حمادى يتاجرون في الذهب ،
ليبدأ بهم ، بعد أن «وصلته معلومات تؤكد أنهم يساعدون الكنيسة ضد المسلمين»^(٣)
وحتى يشرع على الشريف في التنفيذ ، اتصل بكل من أبو بكر عثمان حسن ،
ومحمود فرج دسوقي ، ومحمد عبد المنعم محمود ليشاركوا معه في العملية ..
واختار يوم ٢٦ يونيو ١٩٨١ للتنفيذ ..

وفي هذا الموعد أرسل كرم زهدى من المنيا ، سيارة بيجو ، بقودها اسماعيل البكل ،
لينقلهم فيها إلى مسرح الحادث بنجع حمادى ..

وفي الطريق ، وضعوا على وجوههم «جوارب» نسائية للتخفى .. وقفازات في
أيديهم لتلافي ترك البصمات .. وقد قال أحدهم : انهم فعلوا ذلك بعد الأفلام التي
شاهدوها في السينما وهم صغار ..

وتوقفت السيارة أمام محلين متجاورين يملكها الصياغ : فؤاد صادق غالى ،
وفوزى اسكاروس ، ونبيه اسكاروس ..

ونزلوا جميعا ، ما عدا السائق اسماعيل البكل الذى بقى في السيارة ، حاملا
سلاحه ، ومستعدا لحمايتهم عند إنسحابهم ..

ودخل الآخرون المحل ، وعندما قاومهم أصحابه ، أطلقوا عليهم النيران ..
فأصيب فوزى اسكاروس بثلاث رصاصات في عنقه ورأسه .. وظهره .. ومات على
الفور .. وأصيب جرجس فوزى مسعود بثلاث رصاصات أخرى في الظهر ، والفخذ ،
ومات هو الآخر على الفور .. ومات ثالث كان في المحل ، هو ظريف بشير شنودة ..
ومات رابع هو سليم محمد على .. ومات خامس هو عبد الحميد أحمد جهلان ..
وأصيب كل من نبيه مسعود اسكاروس وأفراح محمد على ..

يقول شاهد عيان للحادث - هو ميشيل عزمى تودرى - عن الحادث :^(٤)

- أثناء وجودى ، ظهر يوم ٢٦ يونيو ١٩٨١ ، بمحل نبيه مسعود اسكاروس لتجارة
الذهب ببلدة نجع حمادى . وكان بالمحل صاحبه وعياله وبعض الزبائن ، سمعت

صوت اطلاق أعيرة نارية في الطريق ، فاختبأت تحت المنضدة داخل المحل .. ورأيت
من مخبئى اثنين يدخلان المحل ، ويضع كل منهما قناعا على وجهه ، وقفازات في يديه ،
ويحمل كل منهما بندقية آلية ، وأخذوا يستوليان على المشغولات الذهبية ، والنقود الموجودة
بالمحل ، على المنضدة ، وبالخزينة .. ووضعوا المسروقات داخل كيس ، وأطلقا عدة
أعيرة نارية على الموجودين بالمحل ، فأصيب نبيه اسكاروس ، وظريف شنودة ..

وعلمت أن الجناة نهبا في ذات الوقت أيضا محتويات محل فؤاد وفوزى مسعود لتجارة
الذهب وقتلوا ستة أشخاص وأصابوا اثنين !

إن الخطة التى نفذت .. كانت اختيار أكثر من محل في مكان واحد .. على أن
ينزل كل اثنين منهما ويقتحمان محلا .. ويستوليان على النقود والذهب منه .. بالقوة
الجبرية .. وقد كانت فرصة السرقة دون قتل كبيرة أمامهم .. لكنهم أصروا على
القتل ، دون مبرر واضح .. لأنهم لو أرادوا قتل المسيحيين ، أصحاب المحل ، فلماذا
قتلوا المسلمين من زبائن المحل ؟!

بعد الانتهاء من جريمتهم ..

هربوا جميعا بالسيارة البيجو ..

وفي الطريق ، نزل كل منهم في مكان قريب من بيته ، أما السائق اسماعيل
البكل ، فقد أكمل سيره إلى المنيا ، بأمر من على الشريف ، لتوصيل المسروقات إلى كرم
زهدى .. الذى تولى - فيها بعد - تصريفها ، وحصل على قيمتها ..

ويقول كرم زهدى :^(٥)

- لقد اشترت لحساب التنظيم بندقيتين ، وطبنجتين (حلوان) وألف طلقة ..
لكننى لم ادفع ثمنها إلا بعد أن تصرفت في حصيلة مسروقات صياغ نجع حمادى ..
وبياقى الثمن ، اشترت ٦ بنادق آلية ، و٣ آلاف طلقة ، و٣ قنابل ..

انتهت عملية نجع حمادى بنجاح .. وبدون خسائر .. وأحست قيادة التنظيم أن
تكرار هذه العملية سيأتى لهم بالمال الوفير ..

(٥) تحقيقات قضية المختبأ السادات

(٣) حيثيات الحكم في قضية الجهاد

(٤) تحقيقات قضية الجهاد وجلسات المحكمة

فكلف محمد عيد السلام ، وعبود الزمر ، نبيل المغربي ، بجمع التحريات اللازمة عن محلات الصياغ المسيحيين في شبرا الخيمة ..

واختار نبيل المغربي محل اسمه : مجوهرات «روما» ، تملكه «مرفت شكرى راغب» ، ويقع بأرض «نويارة» ..

فذهب معه عبود الزمر بسيارته ، ودرس المنطقة ، وأعد خطة مداهمة المحل ، بعد أن وصلت لهم معلومات : أن صاحبه تساعد الكنيسة ضد المسلمين ..

وقبل أذان المغرب يوم ٣١ يوليو ١٩٨١ ، ركب ستة أعضاء من التنظيم ، على رأسهم نبيل المغربي سيارة «داتسون» ، حاملين أسلحتهم ، وخلفهم موتوسيكل يركبه اثنان هما : أحمد جاهين وأحمد عيسى وذلك للتدخل في الوقت المناسب إذا ما اعترضهم الأهالي .. وركب عبود الزمر سيارته بعد أن اتفق على انتظارهم في مكان حدده لنقل المسموقات والسلاح عقب الحادث ..

كان ذلك في اليوم الأخير من رمضان ذلك العام ..

وقبل وصولهم المحل وضعوا الجوارب على وجوههم ، والقفازيات في أيديهم ، وترجلوا جميعا ، ماعدا واحدا ظل في السيارة مستعدا لعودة زملائه عقب الحادث للهرب بهم .. ودخل الآخرون المحل ، ماعدا اثنين كان منهما نبيل المغربي ، راحا يطلقان الرصاص على كل من يتصدى لهم .. وبعد سرقة المحل ، خرجوا مسرعين إلى السيارة .. بعد أن قتلوا شخصا اسمه شبل السيد شبل ، وأصابوا صاحبة المحل مرفت شكرى راغب ، وعبود عبد المسيح الذى كان معها ..

تقول مرفت شكرى راغب :

- وقت الإفطار توجهت إلى المحل وفتحت بابه ، ثم تركته لأشترى حلوى لابتنى .. وعند عودتى شاهدت بعض الجناة يقفون أمام المحل : ويطلقون النيران من رشاشات وطبنجات ، فصرخت ، ورفعت صوتى طالية النجدة .. وبعد حوالى خمس دقائق ، شاهدت اثنين منهم يخرجان من المحل ، حاملين حقيبة ، واتجهوا مع باقى الجناة إلى سيارة كانت تنتظرهم .. وركبوا .. وحاولت أن أتعبهم ، فأطلقوا النيران على ، فأصبت في ذراعى اليسرى ..

س : كم كانت تقدر المسموقات ؟

ج : حوالى ٢٥ كيلو جرام من المشغولات الذهبية كانت ببيتريئة المحل .^(٦)
ويقول شقيقها مكرم شكرى راغب :^(٧)

- في آخر يوم من رمضان عام ١٩٨١ ، وبعد انطلاق المدفع بقليل ، كنت أجلس أمام محل شقيقى ، فشاهدت عددا من الأشخاص يرتدون بطلونات جيتز ، ويضعون في أيديهم قفازيات وعلى وجوههم جوارب سوداء ، ومسلحين بمدفعين ومسدسين ، ولما اقتربوا منى ، دفعوا الكرسي من تحتى ، فوقع على الأرض ، وجريت إلى محل حلاق مجاور ، ومن داخل المحل سمعت صوت الرصاص ، وشاهدت بعض الجناة داخل المحل ، بينما وقف اثنان آخران خارجه ، ومع كل منها مدفع رشاش .. وبعد أن خرج الجناة من المحل حاملين المسموقات داخل حقيبة ، اتجهوا صوب سيارة داتسون سوداء كانت تنتظرهم على بعد ١٠٠ متر من المحل ، فخرجت مسرعا ، وأخذت سيارتى وتعقيتهم ، إلا أنهم أطلقوا على الرصاص ، فكففت عن ملاحقتهم وتوجهت إلى قسم البوليس وأبلغت عن الحادث ..

أمام محل «روما» يقف كشك يملكه عبود فرج عبد المسيح .. وقد شاهد عبود ماجرى .. وعندما صرخت زوجته من الرعب ، أطلق أحد الجناة صوبها أعيرة نارية من الرشاش الذى يحمله ، فأصيبت .. وأصيب هو أيضا ..

أثناء الحادث . كان أحد الجناة في السيارة الداتسون السوداء في انتظار زملائه ، وهو محمد غريب فايد ، وعقب بالسلاح الذى يحمله ، فانطلقت منه رصاصة ، أصابت فخذه اليسرى . وبعد انتهاء العملية ، انطلق الجناة إلى منزل عبد السلام فرج ، وسلموه الذهب المسروق .. فأخذ عبد السلام إلى بلدته «الدلتجات» ، وسلمه إلى شخص اسمه حاتم ناصر لتصرفه .. وسلمه بدوره لشخص آخر اسمه يونس زين الدين ، وأخذ منه أربعة آلاف جنيه ، سلمها لعبد السلام فرج .. ولم يكن ما أخذه يونس هو كل الكمية ، لأن عبد السلام أرسل من يسلم لحاتم ناصر كمية أخرى .. وصرف حاتم ناصر من الذهب الجديد ما قيمته ٥٠٠ جنيه ، ووضع الباقي داخل كيس ، وسلمه ليونس الذى كان مراقبا من البوليس .. وعلى أثر مواجهة بينه وبين اللواء حسن عقبة مفتش مباحث أمن الدولة بالبحيرة ، بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٨١ ، اعترف

(٦) و (٧) تحقيقات قضية الجهاد ، ومحاضر جلسات المحكمة .

بكل شيء ، وقدم ٢٣٥٦٠٠ جرام مشغولات ذهبية داخل كيس بلاستيك ، وقدم ٤٢٨٢٠٠ جرام أخرى بعد تضيق الحناق عليه ..

وفيما بعد ضبطت المباحث الجنائية ٣٨٧٠٠ جرام ذهب مشغول من المسروقات ، باعها يونس لزوجته عصمت رمضان .. وضبط أيضا ٥١٥٠٠ جرام من المسروقات طرف نبيلة عبد السلام ، شقيقة محمد عبد السلام .

وكانت هذه إحدى المفاجآت الصعبة ..

وكانت هناك مفاجأة أخرى ، من هذه العينة ، هي أن ضباط المباحث الجنائية في بعض الأقسام التي تلقت بلاغات السرقة هذه ، لم يخطر ببالهم أن اللصوص من نمط غير عادي ، وعندما فشلوا في الوصول إليهم ، أقفلوا محضرهم بتلبس بعض المجرمين المعروفين لديهم ، هذه القضايا .. وعندما اتضح فيما بعد من هم الجناة الذين ارتكبوا السرقات فعلا ، أصبح أمام المحكمة أكثر من اعتراف على جريمة واحدة .. فلم تأخذ المحكمة بأي من الإقرارات ..

وأصبح دليل الاعتراف - الذي هو سيد الأدلة - لقيمة له !

00

ويبدو أن التنظيم لم يكتف بهذه العمليات المسلحة لتمويل نشاطه من ذهب المسيحيين ، وإنما مد يده خارج حدود البلاد ليأخذ دعما ..

فقد أتهم بعض من أعضائه بأنهم «سلموا وقبلوا ٢١ ألف دولار أمريكي ، و١٠٤٠٠ مارك ألماني ، و٢٦ ألف جنيه مصري من أشخاص مصريين ، يقيمون خارج مصر» ، ثبت بعد ذلك تعاطفهم مع التنظيم .. «وكان ذلك في سبيل إرتكاب الجرائم التي وقعت» .

ومما لاشك فيه أن أولئك المصريين الذين مولوا التنظيم من الخارج ، يعيشون في البلاد العربية ، النقطية ، كما أن عددا لا بأس به منهم كانوا أعضاء في تنظيمات سابقة أخرى ، مثل التنظيم الذي سمي باسم «التكفير والهجرة» ، ولكن .. لم يقبض عليهم ، ولم يكشف أمرهم ، فتركوا البلاد إلى تلك الدول .. وراحوا هناك يجمعون الأموال والتبرعات للتنظيم الجديد ، الذي وجدوا فيه بديلا عن تنظيماتهم السابقة ..

وكانت هذه التبرعات تحول بالطريق الرسمي ، وتدخل البلاد بصورة قانونية لا يمكن الشك فيها ..

لكن ..

رغم ذلك .. لم تكن هذه التحويلات بالكثرة التي يعتمد عليها التنظيم .. وكانت سرقة محلات الصاغة المسيحيين هي مصدر التمويل رقم واحد .. كانت الفرخة التي تبيض لهم .. ذهبا !

القتال بمدافع النظام

جميع الأسلحة والمقرعات المضبوطة صالحة للاستعمال،
من تقرير الأسلحة والدخائر

باسم «الجهاد» في سبيل «الإسلام» ارتكب أعضاء التنظيم أكبر الكبائر ..
السرقه .. والقتل .. والاعتداء على الغير ..

لقد كفروا كل من في المجتمع ، واستباحوا لأنفسهم أموالهم ، وأرواحهم ،
وممتلكاتهم .. إن الناس في هذا المجتمع أصبحوا «كفاراً» دهم أرخص من الماء ..
وأنفاسهم أرخص من التراب .. وحياتهم أرخص من تذكرة الترام ..

ولو كان هناك مبرر للسرقة ، فإنه لم يكن هناك أى مبرر للقتل ..
ولو كان هناك مبرر للسرقة فإنه لم يكن هناك أى معنى لأن تذهب المسروقات ، أو
قطع منها ، لشقيقة رئيس التنظيم ..
عموما ..

كان العنف طابع هذا التنظيم .. وكانت القوة أبرز مظاهره .. وكان الارهاب
أشهر سماته من بدايته إلى نهايته .. من ميلاده حتى دفته ..

إن أعضاء التنظيم وجهوا إهنتهم بصرة ملحوظة ، ومنذ اللحظة الأولى - إلى
حياة كل ما يمينهم على استخدام العنف والقوة ..

كان همهم منذ البداية جمع كل ما يمكن الحصول عليه من أسلحة وذخائر ..

وقائمة الأسلحة والذخائر المضبوطة تثير العجب ، والدهشة .. فمن ناحية
الكم ، تكفى ضعف العدد الذى قبض عليه من أعضاء التنظيم (٣٠٢) متهمين ..
من ناحية الكيف ، نجدها جيدة ، ومتنوعة .. مدافع رشاشة .. بنادق آلية ..

بنادق عادية .. طبنجات من مختلف العيارات .. فرد خاصة محلية .. أسلحة بيضاء مختلفة (من البيلط إلى المطاوى) .. قنابل من مختلف الأنواع (هجومية ودفاعية وغيرها) .. عبوات تى .. أن .. تى .. أصابع وقوالب ديناميت .. عشرات الآلاف من الطلقات .. طلقات آر .. بى .. جى المضاد للدبابات .. وغيرها ..

في بيت عبود الزمر مثلا ، وجدوا :

مدفعا رشاشا .. ٤ طبنجات اتوماتيكية .. ١٩ قنبلة مختلفة .. وبنديقية آلية .. ٣ خزن بنديقية آلية .. ١٤ خزنة رشاش .. ١١ صندوق طلقات (٢٠ طلقة في الصندوق) وصندوقا آخر به ٥٠ طلقة ، وصندوقا ثالثا به ٢٠ طلقة ، وأكياسا بلاستيك بها ٥٥١ طلقة بخلاف أسلحة وذخائر أخرى أقل أهمية ..

ووجدوا عند نبيل المغربي :

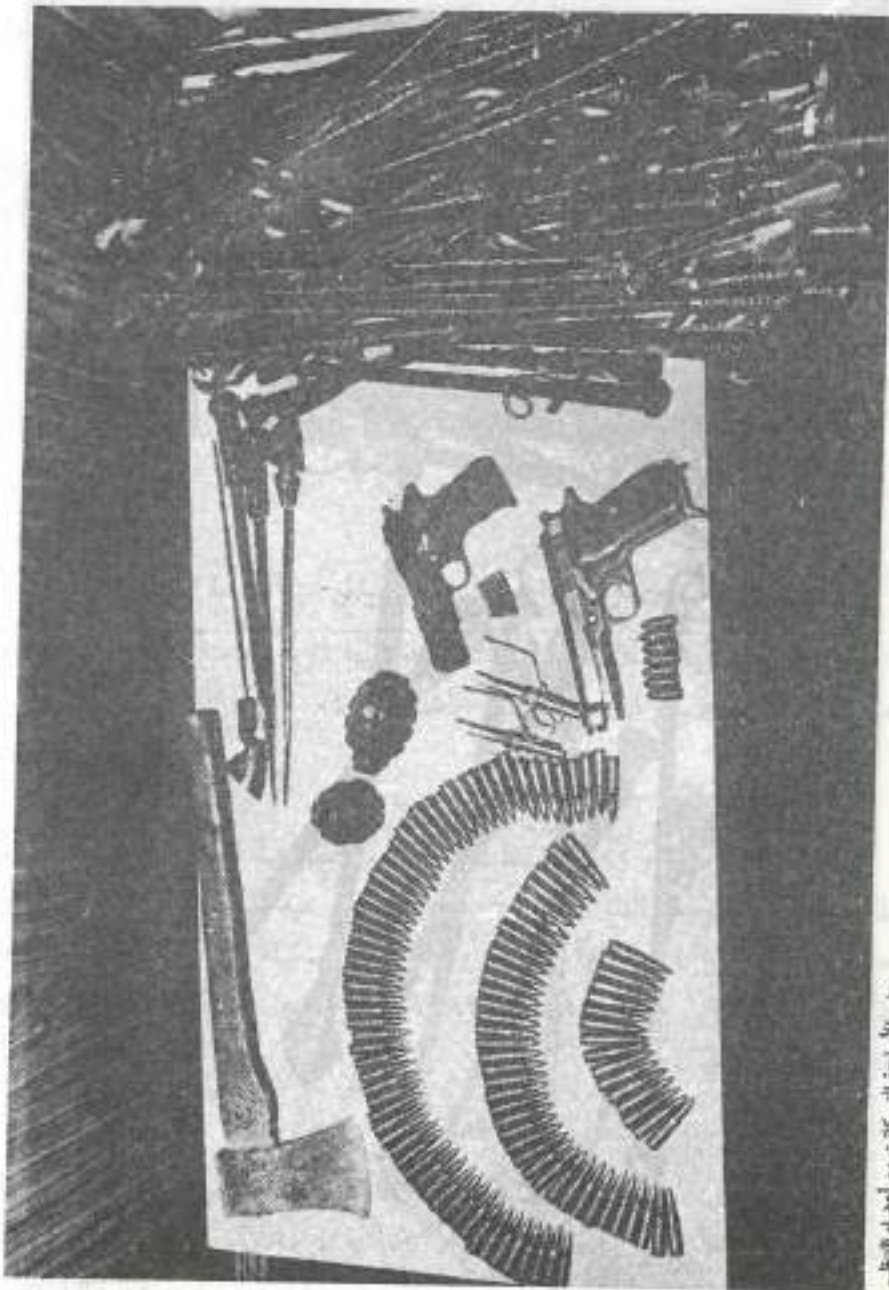
رشاشين طراز بور سعيد ، ٣ طبنجات ، ٣ علب كارتون بها طلقات .. وعدد كبير من الطلقات .. بخلاف كميات من السلاح الأبيض .. ووجدوا في بيت نعيم عبد الفتاح قنابل مسيلة للدموع ..

ووجدوا بأرضية حديقة بيت في المعادي ، حقيبة جلدية بها ٢٥ أصبع ديناميت جيلاتيني ، و١٧ متر قنابل أمان ، و٥ قوالب تى .. أن .. تى ، ومفجر .. ووجدوا في بيت بكر داسة قرطاسا بداخله بارود أسود ..

عند كل عضو .. وفي كل مكان يعيش فيه ، كانت دائما الأسلحة والقنابل والمفرقات .. وكل ما ضبط في هذا الشأن كان صالحا للاستعمال ، حسب تقرير خير المفرقات (السيد محمد حسب الله) المؤرخ في يوم ٦ مارس ١٩٨٢ ، والذي جاء فيه :

(١) أن جميع الأسلحة والمواد المفرقة المضبوطة والمنه عنها بمحاضر الضبط صالحة للاستعمال وهي جميعا من المفرقات الواردة في كشف المواد المفرقة المتنوع حيازتها إلا بترخيص من وزارة الداخلية طبقا لقرار وزير الداخلية بشأن المواد المفرقة .

(٢) أن بعض الأسلحة المضبوطة خاص بالمدركات مثل طلقات ال آر .. بى .. جى المضادة للدبابات والمدركات ..



بعض الأسلحة التي كانت مع أعضاء التنظيم

وفي الحقيقة كان الجزء الأكبر من هذه الأسلحة والذخائر مصدره القوات المسلحة ،
والشرطة .

ففي حيثيات الحكم في قضية اغتيال السادات المسئول عنها نفس التنظيم . . تقول
المحكمة :

«بعد أن قدمت النيابة العسكرية بجلسة ٢٦ ديسمبر ١٩٨١ ما أسفرت عنه معاينة
الأسلحة والمفرقات المضبوطة على ذمة هذه القضية - تبين للمحكمة أن الذخائر كلها
بلا استثناء ، والأسلحة جميعها فيها عدا تلك التي استخدمها الجناة الأربعة الأول في
ارتكاب الحادث لا يمكن التقرير على وجه القطع واليقين بأنها مملوكة للقوات المسلحة -
بينما القنابل اليدوية الدفاعية تنفرد القوات المسلحة بملكيته » .

أي أن جزءا مما استخدم في قتل السادات كان بالقطع مملوكا للقوات المسلحة .

وقالت المحكمة :

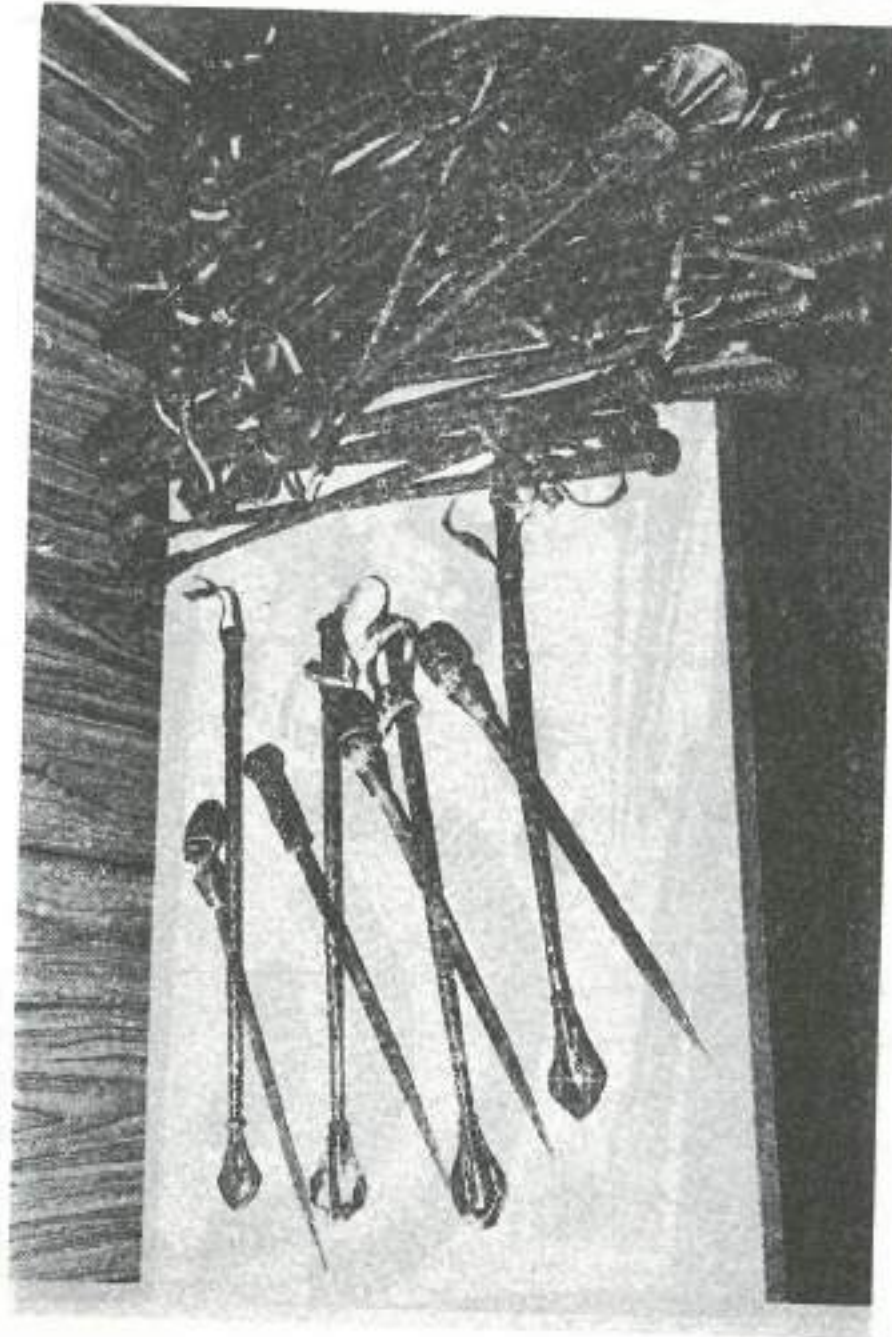
إن عضو التنظيم خليل السواح أخذ هذه القنابل من الوحدة التي يعمل بها .
ومن المؤكد أيضا أن أعضاء التنظيم استولوا على جزء من سلاح الشرطة بعد
عملياتهم الشهيرة صباح أول يوم في عيد الأضحى . .

وحسب تقارير الضبط والاحراز :

«بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ضبط المقدم حسن محمد عبد الرحمن - نبيل عبد المجيد
المغربي وآخر كان معه اثناء خروجهما من منزل صابر عبد المنعم حسن ، وكان الأول
حاملًا حقيية تبين أن يداخلها رشاشين وأربع خزن وسكينة ، وتبين من الاطلاع على
تقرير المعمل الجنائي المؤرخ ١٥ نوفمبر ١٩٨١ ان الرشاشين صالحان للإستعمال وعليهما
علامة هيئة الشرطة » .

وحسب ما جاء في التحقيقات الخاصة بقضية الجهاد :

إنه حوالي الساعة الخامسة صباح يوم ١٠ أكتوبر ١٩٨١ ، توجه محمد محمود صالح
الشهير بمحمد الأسواني ومحمد سعد عثمان ، وآخر إلى مكان وجود الرقيب عبد الفتاح
سليمان عبد المقصود عند باب مخزن السلع الغذائية بشارع شبرا ، رقم ١٥٠ وضربه



التهمون استمروا السلاح الأبيض لجهاد

أحدهم على رأسه بجسم صلب ، فأحدث جرحا قطعيا بفروة الرأس طوله ١٠ سم ، فشلت مقاومته ، وتمكنوا بسهولة من سرقة سلاحه المملوك لوزارة الداخلية ، وهو رشاش بور سعيد رقم ٢٤١١٩ وخزنة بها عشر طلقات ، وفروا هارين .

ثم ..

توجه محمد سعد عثمان بالسلاح والطلقات إلى محل إقامة صديقه حسين أحمد حسين الشهير بحسين الميكانيكى وطلب منه إخفاء المسروقات ، فقام الأخير بوضعها فوق سطح الحجرة التى يقيم بها مع طلقات أخرى وثلاث قنابل صناعة محلية ، إلى أن ضبطها المقدم مصطفى محمد موسى - الضابط بمباحث أمن الدولة - يوم ١٣ أكتوبر ١٩٨١ بارشاد شخص اسمه صلاح السيد بيومى .

أكثر من ذلك ..

كانت هناك محاولة من بعض أعضاء التنظيم لسرقة سلاح إحدى الكتائب العسكرية .. وهى كتيبة الدفاع والحراسة التابعة لوزارة الدفاع .. فى المقر العام بالمناظرة .

فى يوم ٣ أكتوبر اجتمع محمد عبد السلام ، بالدكتور طارق ابراهيم ، وكان الحديث الذى يدور بينهما حول ماذا سيحدث بعد اغتيال السادات .

قال عبد السلام :

- لابد من مهاجمة مبنى الاذاعة والتليفزيون لحظة اغتيال السادات .

فرد طارق ابراهيم :

- فعلا .. لا يمكن السيطرة على البلد ما لم نسيطر على هذا المبنى .

فقال عبد السلام :

- لكننا نريد السلاح اللازم للسيطرة على هذا المبنى .

فرد طارق ابراهيم :

- فعلا .. لكن .. هذه مشكلة .

لم يعلق عبد السلام فرج على كلام طارق ابراهيم ، واستدعى رقبيا متطوعا بكتيبة

الدفاع والحراسة اسمه حافظ سويلم .. وفكروا سويا فى الحصول على السلاح اللازم من هذه الكتيبة ..

قال حافظ سويلم :

- لكن .. كيف ستخلص من الجنود الذين يحرسون السلاحيك ؟

قال عبد السلام :

- تضع لهم المنوم فى طعامهم أو شرابهم ، وعلى كل حال عندك الأخ طارق ، دبرا ما شئتما معا .

وبعد يومين ..

يوم ٥ أكتوبر ، توجه طارق ابراهيم إلى مخبأ عبود الزمر (شارع المدينة المنورة بالهرم) وعرض عليه الخطة .. فوافق .

وأرسل عبود الزمر ، عبد الله سالم ، إلى صيدلى يعرفه اسمه أمين يوسف الدميرى ، ليعطيه المنوم اللازم .. وبعد أن استلم عبد الله سالم المنوم ، سلمه إلى صبرى حافظ سويلم ، وشرح له طريقة الاستعمال ..

فى اليوم التالى .. صباح ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، وتعليمات من عبود الزمر ، توجه طارق ابراهيم ، وصالح جاهين ، واسامة قاسم ، إلى المركز العام رقم ٥٥ بالمناظرة .. وقابل صالح جاهين صبرى حافظ سويلم ..

وسأله :

- ايه الأخبار ؟

فرد صبرى حافظ سويلم :

- إن الجنود لم تنم بعد !

فعاد طارق ، وصالح ، دون تنفيذ التكليف الصادر لهما من عبود الزمر .

ولم يحصل التنظيم على جزء من سلاحه وذخيرته من القوات المسلحة فقط ، وإنما كانت هناك أشياء أخرى غير الأسلحة والذخائر ، حصل عليها .. على ما يبدو .. من داخل القوات المسلحة ..

ففى ٢٩ اكتوبر ١٩٨١ ضبط المقدم عاطف عبد المنعم يوسف ، بمسكن عضو التنظيم صلاح السيد بيومى ملابس خاصة بالقوات المسلحة عبارة عن ١٧ أوفرول و ١٠ سترات كاكي وقطعة قماش مما يستخدم فى القوات المسلحة .

وقبل ذلك . . فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ ضبط المقدم محسن حطفى بمسكن نبيل المغربى عدد عشرة بارهات خاصة بزي قوات الحرس الجمهورى . .

إن كل ذلك - على ما يبدو - كان من باب الاستعداد للحظة الصفر . . لحظة التحرك ، والاستيلاء على البلد . .

ولم يكن ذلك يكفى بالقطع . .

وإنما كان لابد . . بعد الحصول على السلاح - من التدريب عليه . .

إن أعضاء التنظيم كانوا يمرون بثلاث مراحل فى تدريبهم على السلاح ، وعلى غيره :

المرحلة الأولى : التدريب على الأمن والطوبوغرافيا والاسعافات والريضة البدنية وتعليم قيادة السيارات والدراجات البخارية .

المرحلة الثانية : التدريب على الاغارات والكمائن واقتحام المباني واستخدام المفرقعات نظريا ، واستخدام السلاح فكا وتركيا .

المرحلة الثالثة : الرماية على الأسلحة وتدريب عمل على الاقتحامات والكمائن والاهداف المشابهة .

ويضيف ناجع عبد الله إلى هذه المراحل مرحلة سابقة عنها هى : «تدريس فقه الجهاد» .

وقد قسم التنظيم الاعضاء إلى مجموعات حتى يسهل تدريبهم . . وتولى كل قائد فى التنظيم تدريب بعض من هذه المجموعات . .

فقام نبيل المغربى بتدريب مجموعات القاهرة والجيزة ، وبعض مجموعات أخرى فى بلدة الغنايم بأسىوط ، على الطوبوغرافيا ، والاسعافات ، والكمائن ، والأمن .

وفى بعد ضبطت أجهزة الأمن بمسكنه «ورقة فلوسكاب» مدونا عليها معلومات عن كيفية مهاجمة منزل منعزل وكيفية مهاجمة مناطق مبنية .



محمد طارق ابراهيم

وتولى عبود الزمر تدريب كل من طارق الزمر ، ومحمد أمام حسن ، وحسن عبد الغنى شتن ، وممدوح عبد العزيز الحلفاوى ، على استعمال السلاح . . وتولى هؤلاء - بمساعدة نبيل المغربى - تدريب أعضاء التنظيم فى القاهرة والجيزة .

وتولى كل من على الشريف ، وابو بكر عثمان ، ومحمود فرج دسوقى ، تدريب أعضاء التنظيم فى الوجه القبلى على استعمال السلاح .

وقد كانت هذه العمليات كلها تخضع لإشراف أمنى دقيق ، من عبود الزمر . .

وفى بعد عشر العقيد أحمد ممام عطية فى بيت عبود الزمر يوم ٢٥ سبتمبر ، على قصاصة ورق مدون عليها تحركات رئيس الجمهورية (السابق) من ١٤ سبتمبر ١٩٨١ حتى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ وعشر أيضا على ٢٤ ورقة مدون عليها جدول شفرى (كلمات تقابلها حروف) وعدد خمس ورقات مدون عليها بعض الرموز والكلمات الشفرية .

لكن . .

رغم ذلك ، لم ينبج التنظيم من وجود من يبلغ الشرطة عنه . .

مثلا فعل صابر عبد المنعم حسن . .

استأجر صابر حسن دكانا بمنزل عم زوجته شعبان عبد العال فى منطقة «عرب الجسر» بالمطرية . . وقرر أن يعد هذا الدكان لابنه المجند «أسامة» ليقوم فيه بأشغال الكهرباء . . ولأن الدكان كان قريبا من مسجد «النور» فقد كان يتردد عليه . . وهناك تعرف على نبيل المغربى الذى توطدت الصلة بينهما إلى حد أن نبيل المغربى طلب منه البحث عن أسلحة نارية ليشتريها . . فأبدى صابر حسن إستعداده لمساعدته . .

وفى مساء يوم ١٩ سبتمبر ١٩٨١ ، حضر اليه نبيل المغربى فى منزله ، وطلب منه نقل بعض الأفراد بسيارته إلى الصحراء لتدريبهم على استعمال السلاح . . فوافق . .

وقبيل الفجر توجه مع نبيل المغربى بسيارته إلى مسجد «النور» فوجد سبعة أشخاص ملتحين ، ركب منهم أربعة فى سيارته ، وأحضر نبيل المغربى مدفعا رشاشا ، وكمية من الذخيرة . . وتوجهوا إلى طريق الواحات . . وعند الكيلو ١٠ نزل نبيل المغربى ومن معه ، وتوغلوا داخل الصحراء مسافة كيلومتر ، بعيدا عن طريق الأسفلت ، وراح يدرهم على إطلاق الأعيرة النارية . .

ويقول صابر حسن :

إنه كان يتظرهم ويسمع صوت الأعيرة النارية . . دون أن يفهم ما يحدث ! وبعد انتهاء التدريب أعادهم إلى القاهرة ، وعثر داخل السيارة على لوحة تشين تركوها سهوا فى السيارة .

وسارع صابر حسن بإبلاغ الشرطة . . وقدم لهم اللوحة المذكورة . . وأرشدتهم عن مكان التدريب . . حيث عثروا على الطلقات الفارغة . .

ويقول حسن صابر :

- إنه اتفق مع رجال الشرطة على مسيرة نبيل المغربى فى طلبه السلاح ، وسلموه مدفعا رشاشا ليعرضه عليه ، على أن يسجلوا اللقاء الذى يتم بالصوت ، والصورة . .

وجاء نبيل المغربى لحسن صابر ، وفوجئ بوجود المدفع الرشاش ، فأراد أن يأخذه . . لكنه قال له :

- استنى لحد ما أجيب لك المدفع الثانى ؟

فسأله نبيل المغربى فى لهفة :

- امتى ؟

فقال حسن صابر :

- بكرة . . بكرة إن شاء الله !

كان ذلك يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٨١ . .

وفى يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ، تسلم حسن صابر المدفعين من رجال الشرطة ، وكانا من طراز رشاش بور سعيد ، وأربع خزن . . وذهب إلى بيته . .

وحضر نبيل المغربى . . وقام بفحصهما ووافق على شرائهما وسلمه ٤٥٠ جنيه من الثمن ، وسلمه ٢٠ جنيه لشراء الطلقات اللازمة . . ووضع نبيل المغربى المدفعين فى حقيبة ، وطلب من حسن صابر توصيله بسيارته . . ونزلا معا من البيت . . وأثناء سيرهما بشارع جسر السويس أمام كلية المعلمين ، قام رجال الشرطة بالقبض عليه ، وضبطوا الحقيبة . . وقام حسن صابر بتسليم النقود التى أخذها منه .

وفيا بعد ثبت أن أجهزة الأمن صورت بالفيديو اللقاءات الثلاثة التي تمت بين نبيل المغربي وحسن صابر ..

وعندما شاهدها نبيل المغربي لم ينكرها ..

لقد سقط نبيل المغربي ، الذي يعد من أهم قيادات التنظيم .. سقط في وقت مناسب .. قبل اغتيال السادات بحوالى ١١ يوما .. وقبل بدء تنفيذ المخطط الأكبر بحوالى ١٣ يوما .. ورغم ذلك .. لم تستطع أجهزة الأمن أن تعرف منه أى شيء .. أو .. على ما يبدو لم تكن أجهزة الأمن تتصور أن المخطط بهذه الصورة التى تم بها بعد ذلك ، فلم تهتم كثيرا بمعرفة الكثير منه !

00

ترتب على سقوط نبيل المغربي فرع لا حد له بين قيادات التنظيم ..

فقد ترك عبود الزمر شقته التى كان يتردد عليه فيها نبيل المغربي .. وجرى عبد السلام فرج إلى بلدتهم ، وقبل أن يصل إليها أصيب في حادث سيارة على الطريق الزراعى (القاهرة - الاسكندرية) وكسرت ساقه .. وتولى طارق الزمر ابلاغ باقى أعضاء التنظيم بالنبا وطلب منهم الحذر التام ..

كان سر هذا الفرع : التأكد من أن أجهزة الأمن ستعرف كل شيء عن التنظيم بمجرد أن تبدأ التعامل مع نبيل المغربي ..

قال عبد السلام فرج لعبود الزمر :

- اننا حتما سنكتشف !

قال عبد السلام فرج :

- اننا نلعب الآن في الوقت الضائع !

فرد عليه عبود الزمر :

- اذن ماذا نتظر ؟ إن على كل فرد منا أن يهرب ويختبئ بمعرفته ، وأن تكون اتصالاتنا ، سرية تماما وحذرة !

كان ذلك في شقة عبد السلام فرج ببولاق الدكرور ، في نفس اليوم الذى قبض فيه على نبيل المغربي .. وقد بقى عبد السلام فرج في مكانه ، وطلب من الآخرين الإنصراف على عجل .. وعندما سأله عبود الزمر :

- وانت ماذا ستفعل وأنت مكسور الساق ؟

قال :

- سأصرف !

وكان في ذهن عبد السلام فرج في تلك اللحظة «خالد الإسلامبولي» .. خطر على باله ، فقرر أن يختبئ عنده ، لأنه على الأقل ضابط جيش ، ولا يمكن أن يشك فيه أحد .. وبالفعل .. أرسل عبد السلام فرج إلى عبد الحميد عبد السلام يطلب منه إرسال خالد الإسلامبولي له ..

وأبلغ عبد الحميد عبد السلام الرسالة إلى خالد الإسلامبولي ..

وقال له :

- اذهب إلى عبد السلام فرج لأن رجله مكسورة !

وذهب خالد إلى فرج ..

وقال له فرج :

- لقد قبضوا على نبيل المغربي ، واقتربت انفسهم منا .. اننى أريد أن أختنئ .. عليك بتدبير مكان لى !

وفي هذا اللقاء تصاعد الحوار بين فرج والإسلامبولي درجة ، درجة حتى وصل إلى القمة .. وكانت هذه القمة الإتفاق على قتل السادات !

بدأ الحوار بحادث القبض على نبيل المغربي وانتهى بالإتفاق على إغتيال السادات ! لقد أحس زعيم التنظيم «محمد عبد السلام فرج» أن عليهم أن يتغدوا بالسادات قبل أن يتعشى رجال الأمن بهم .. فوافق على خطة خالد الإسلامبولي .. وتحمس لها .. وقرر بكل قوته أن يدعمها ..

وقال لخالد في حماس أشبه باليأس :

- يا أحمنا .. ياهو !

إن عبد السلام فرج تصور أن القبض على نبيل المغربي ، سيؤدي إلى كشف التنظيم ، وتساقط شبابه واحدا بعد الآخر .. فقرر أن يدخل خالد الإسلامبولي في عملياته الانتحارية ، ويقتل السادات !

كان هذا تصويره ..

وكان هذا التصور لا علاقة له بالواقع .. فلم يسأل رجال الأمن نبيل المغربي أي سؤال تؤدي الإجابة عليه إلى كشف التنظيم ..

كان رجال الأمن ، يضعون أيديهم في ماء بارد ..

ولم يقدروا قيمة «الصبيد» الذي وقع في شباكهم !

٥

الإسلامبولي ينفذ التنظيم

«عملية أسيرت .. أسيرت أمة»
خالد الإسلامبولي
في التحقيقات

في اليوم الذي قبض فيه على نبيل المغربي (يوم ٢٥ سبتمبر) قام خالد الإسلامبولي من نومه ، وصعد إلى شقة عبد الحميد عبد السلام (فوق شقة شقيقته) وتناولوا معاً طعام الإفطار . . وبعد قليل غادروا البيت إلى أحد مساجد حي «عين شمس» لأداء صلاة الجمعة . . وأثناء خطبة الجمعة ، قال خالد لعبد الحميد :^(١)

- جاءني الآن هاتف يدعوني لقتل السادات !

قال عبد الحميد :

- هذا هاتف الشيطان !

بعد الصلاة قال خالد لعبد الحميد :

- القدر هو الذي جعلني أشترك في العرض لأخلص مصر والإسلام من الطاغوت !

أصر عبد الحميد على أن ما يقوله خالد ليس كلامه وإنما هو كلام الشيطان . . ورفض أن يسايره في أفكاره وطلب منه أن يقرأ بعض آيات القرآن في سره حتى يتخلص من هذه الأوهام . . ثم طلب منه أن يذهب إلى عبد السلام فرج ليزوره لأن رجله مكسورة .

وفي بيت عبد السلام فرج ، كرر خالد ما سبق أن قاله لعبد الحميد ، عن الهاتف الذي يدعوه إلى قتل السادات . . وأضاف :

(١) لمزيد من التفاصيل حول أحداث اغتيال السادات - انظر كتابنا «اغتيال رئيس» - دار سينما .

- إن عبد الحميد قال لي إنه هاتف الشيطان !

قال عبد السلام فرج :

- لا .. لقد أخطأ عبد الحميد ، إن هذا الهاتف هو هاتف الوحي وليس هاتف الشيطان .. فالشيطان لا يدخل المساجد .. ثم إن قتل السادات أصبح واجبا الآن .. انه لا حل أمام ذلك الظالم سوى القتل .

إن عبد السلام فرج في هذا الموقف قد خرج على قرار أخير اتخذته التنظيم بالكف عن محاولات إغتيال السادات ، بعد أن فشلت محاولة المنصورة ، التي وقعت قبل أيام من هذا اللقاء بين فرج والإسلامبولي ، وترتب عليها مطاردة رجال الأمن لهم ، وتضييق الخناق عليهم .. لكن .. عبد السلام فرج أحس - بعد وقوع نبيل المغربي - أن أنفاس الأمن أصبحت قريبة منهم وأنه لا مفر أمامهم إلا الانتحار ، والاستجابة لذلك الوافد ، المغامر ، الذي جاء إليه في هذا الوقت العصيب بالذات ..

وسأل عبد السلام فرج - خالد الإسلامبولي :

- هل فكرت في ذلك جيدا ؟

وأجاب خالد بإفاضة ، عن السؤال ، مؤكدا أنه أصبح خبيرا في العرض بعد أن اشترك فيه مرتين .. وقال :

- لكنني محتاج إلى ثلاثة رجال يشتركون في العرض بدلا من ثلاثة آخرين تغيبوا عن السرية وأنا كفيل بإدخالهم إلى أرض العرض .

قال عبد السلام فرج :

- هذه مسألة بسيطة .. أمهلني بعض الوقت !

وبعد أقل من ٢٤ ساعة ، كان خالد ، وعبد السلام في شقة عبد الحميد ، ومعهم عطا طایل وحسين عباس .. وكانوا جميعا في انتظار مناقشة الموضوع .. لكن .. الموضوع لم يأخذ منهم وقتا في المناقشة ..

قال عبد السلام فرج :

- هناك مهمة استشهاد فهل أنتم مستعدون لها ؟

وكان رد الجميع بالإيجاب .. وقبل أن يعرف أي منهم أي شيء عن طبيعة هذه المهمة .. أو ظروفها .. أو مخاطرها ..

وكان على عبد السلام فرج أن يستشير - بعد ذلك - عبود الزمر ..

ورفض الزمر الخطة .. والفكرة ..

وقال :

- إن من الصعب تنفيذ الخطة .. فأين يذهب ملازم أول وسط هذا الهيكل الذي يسيطر على العرض .. ثم إن السادات يشعر أن حياته في خطر ، وقطعا سيضعاف من إجراءات الأمن .. ولو سقط خالد في أيديهم ، سينكشف أمرنا وأمر التنظيم .. وسيضيع كل مارتبناه من أجل تفجير الثورة الإسلامية الشعبية .. إن من رأيي الانتظار بعض الوقت ريثما يتمكن التنظيم من إعداد وتعبئة قوته لهدف الاستيلاء على الحكم .. وعندما جاء هذا الرد إلى محمد عبد السلام فرج ، غضب ، قال للرسول المشترك بينه وبين عبود الزمر :^(٢)

- قل لعبود إن محمد يحثك بأن عملية القتل سيقوم بها خالد ومجموعة من الأفراد فقط ، ونحن كنظيم لا ندخل لنا .. وهم سينفون أي علاقة لهم بالجماعة إذا ما قبض عليهم .. ثم إن هذه العملية هي عملية استشهاد في سبيل الله .. ولن يخرجوا منها سالمين !

ووافق عبود الزمر هذه المرة ..

وقدم بعض نصائحه ..

وبعد يومين ، جاء أمراء الصعيد إلى محمد عبد السلام فرج ، وبعد أن سمعوا بخطة الاغتيال ، وافقوا عليها .. ثم عادوا إلى بلادهم ليجهزوا لما بعد الاغتيال .. وكان ما بعد الاغتيال هو الاستيلاء على بعض المدن الكبرى (مثل أسيوط) وإعلان الثورة الإسلامية .. الشعبية ..

ولم يشأ محمد عبد السلام فرج أن يخبر خالد الإسلامبولي ورفاقه بما عزموا على تنفيذه

(٢) كان هذا الرسول هو طارق الزمر

بعد الاغتيال ... لم يجبروهم بخطتهم ... ولم يفتحوا معهم موضوع الثورة الإسلامية ،
الشعبية ... بل إنه أقنعهم أن غاية المراد من رب العباد ، قتل السادات ...

والدليل على ذلك ، أن مجموعة الاغتيال ، ركزت جهودها على السادات ...
وعندما اعترض طريقهم حسنى مبارك ، قالوا له : ابعد لانريدك أنت ... نريد
فرعون ... وحدث نفس الشيء مع المشير عبد الحليم أبو غزالة ...

وعندما قفز عبد الحميد عبد السلام خلف المنصة ، ووجد السادات قد فارق
الحياة ، عاجله بطعنة من السونكى ليتأكد من موته ، ثم صرخ «الله أكبر» مرتين ...
وانسحب هو وخالد وعطا طليل من أرض المعرض في اتجاه رابعة العدوية ... انسحبوا
وكان في بنادقهم بضع رصاصات لم تطلق بعد ... وأصبحوا في غير حاجة لاطلاقها بعد
أن تأكدوا من نجاح مهمتهم ...

وقد شهد بذلك العقيد محمد فتحى حسين (قائد المجموعة ٧٥ مخابرات حربية)
أمام المحكمة ...

وقال :

« إن أسلحة بعض المتهمين كان فيها ذخيرة ، وأنهم لم يردوا على رجال المخابرات
عندما أطلقوا عليهم الرصاص ...

وكان عدم الرد على رصاص المخابرات الحربية ، معناه قناعتهم بانتهاء مهمتهم
عند قتل السادات ... ولأنهم اعتبروا أنفسهم منذ تلك اللحظة ، شهداء ...

وقد أعلن المتهمون الصيام بعد القبض عليهم تكفيرا عن ذنبهم في قتل بعض من
كانوا في المنصة على سبيل الخطأ ...

اذن ...

من المؤكد أن الذين قتلوا السادات لم يكونوا يعرفون بالفعل أى شىء عن خطة
تنظيم الجهاد في الاستيلاء على السلطة ...

لكن ...

لماذا لم يجبرهم محمد عبد السلام فرج بما سيفعله التنظيم بعد الاغتيال ؟

هذا هو السؤال ...

وهو سؤال لا يمكن تقديم إجابة قاطعة عليه ... والإجابات الوحيدة المتاحة لزيادة
على تخمينات ... لأن الأوراق الرسمية في قضيتى اغتيال السادات ، والجهاد ، لم تنبئ
إليه ولم تشر إليه ...

إننا نعتقد أن هناك أكثر من احتمال لعدم إخبار خالد ورفاقه بخطة التنظيم ...

الاحتمال الأول : أنهم لم يكونوا أعضاء - بمعنى الكلمة - في التنظيم ... فدخولهم
التنظيم ، أو بالتعبير الأدق ، ارتباطهم بالتنظيم جاء على أثر التفكير في اغتيال
السادات ... ولم يأت قبل ذلك ... وعلى ذلك ليس من حقهم معرفة أسرار وخطط
التنظيم ، حتى ولو كانوا سيقتلون رئيس الجمهورية ... العقبة الرئيسية في وجه
التنظيم ...

الاحتمال الثانى : الخوف من أن يتراجع خالد الإسلامبولى ، أو غيره من الثلاثة
الآخرين عن تنفيذ الاغتيال ... فيكونوا قد عرفوا سر التنظيم ... ويصبح هناك خوف
من أن يضعفوا ، أو ينهاروا ... ويقولوا ما عندهم ، وما عرفوه ، وخاصة أن اثنين منهم
(خالد وحسين عباس) كانا لا يزالان في خدمة القوات المسلحة (الأول ضابط عامل
والثانى رقيب متطوع) ...

الاحتمال الثالث : الخوف من أن لا يقتلوا ، أو لا يستشهدوا بعد اغتيال
السادات ، ويمكن لأجهزة الأمن أن تعرف منهم بسهولة كل ما لديهم من معلومات ...
وعلى ذلك فمن الأفضل تقليل المعلومات التى لديهم عن التنظيم ، أو عن خطته ...
ويبدو الاحتمال الأخير أكثر الاحتمالات واقعية ...

فلم يذكر خالد الإسلامبولى ، كلمة واحدة في التحقيقات عن تنظيم «الجهاد» أو
«الثورة الإسلامية الشاملة» ... أو «خطة الاستيلاء على السلطة» ...

ولولا أنه جاء بسيرة محمد عبد السلام فرج في التحقيقات ، ما كان أحد قد عرف
أى شىء عن التنظيم ، وخطته ...

وكان وصول جهات التحقيق العسكرية إلى محمد عبد السلام فرج ، ووضع يدهم
عليه ، هو الحادث الذى كشف الدور الذى لعبه التنظيم في عملية اغتيال السادات ...

وهذا الدور يجب تحديده الآن ... ومعرفة حجمه ، وخطواته ... ومسئولية قياداته
المختلفة ...

فلا يمكن أن نرصد كل شيء عن هذا التنظيم ، ولا نقرب من أهم عملياته . .
وأنجحها . . بل هي بالقطع العملية الوحيدة الناجحة التي كان وراءها التنظيم . .

إن من المؤكد أن محمد عبد السلام فرج كان البطل «الحقيقي» وراء تدبير
الإمكانات اللازمة للعملية . . الرجال . . القنابل . . والرصاص . .
ولم يكن ذلك أمرا صعبا عليه . .

فتحت يديه مخزون من الشباب مستعد كل منهم للإنتحار دون أن يسأل سؤالا
واحدا . . فكان أن تم تدبير الشبان الثلاثة الذين سيساعدون خالد الإسلامبولي في
تنفيذ العملية ، في أقل من ٢٤ ساعة . . وهو زمن قياسي بالفعل ، وخاصة أن مستوى
كفاءة هؤلاء الشبان - الذين دبروهم على عجل - كان مناسباً للمهمة ، فالأول ضابط
قديم (عبد الحميد عبد السلام) والثاني مثله (عطا طایل) والثالث رقيب متطوع كان
لا يزال في الخدمة ، وكان أيضا من أبطال الرماية في القوات المسلحة (وهو حسين
عباس) .

وبنفس السهولة تم تدبير القنابل ، والدخائر . .

بعد أن اطمأن محمد عبد السلام فرج لوجود من سينفذ العملية ، أجرى اتصالاته
العاجلة من أجل الذخيرة . . فجاء له على الفور المهندس صالح أحمد جاهين (٢٨
سنة) . . فهمس له فرج ببعض التعليمات ، انصرف جاهين بعدها على الفور . .

كان ذلك صباح يوم الجمعة ٢ أكتوبر ١٩٨١ .

وفي اليوم نفسه ، عاد صالح جاهين ومعه ٢٠٠ طلقة من عيار ٧.٦٢ × ٣٩ ،
سلمها لمحمد عبد السلام في حضور خالد الإسلامبولي . . وقد اعترف بذلك خالد
الإسلامبولي في تحقیقات النيابة العسكرية .

إذ قال :

- وقد أخذت من صالح جاهين واحدا وثمانين طلقة ، ملء ثلاث خزن بنادق
آلية . . وأخذ الباقي وانصرف .

وفيما بعد قالت حيثيات الحكم في قضية مقتل السادات إن عدد الطلقات التي
أحضرها صالح جاهين في ذلك اليوم لم تكن ٢٠٠ طلقة - كما قال خالد في التحقيقات -

وأنها كانت ١٠٠ طلقة فقط ، من نفس العيار الذي حدده . . وأخذ منها إحدى وثمانين
طلقة من بينها أربع طلقات «خارق حارق» ومعلمة بعلامة حمراء على المقذوف .

ومساء اليوم التالي . . السبت ٣ أكتوبر ١٩٨١ ، جاء عضو التنظيم عبد الناصر
عبد العليم (١٩ سنة وطالب ثانوي) ومعه ١٩ طلقة من عيار ٩ مم ، كان خالد قد
طلبها من محمد عبد السلام فرج لاستخدامها في الرشاش القصير (طراز بورسعيد)
الذي سيكون سلاحه هو في عملية الإغتيال .

وقد اعترف عبود الزمر - فيها بعد - أنه كان مصدر هذه الطلقات . . وإن كان لم يقل
من أين حصل عليها . . على أن بعض المصادر تشير إلى أنه حصل عليها بطريقة ما من
إحدى الوحدات .

وفي نفس اليوم تعهد دكتور الأسنان محمد طارق إبراهيم أمام محمد عبد السلام
فرج ، وعبد الحميد عبد السلام بتدبير القنابل اليدوية المطلوبة ، خلال ٢٤ ساعة
فقط . . وعلى الفور ركب سيارة «ميكروباس» هو وبعض أعضاء التنظيم واتجهوا إلى
بلدة تسمى «الخصاص» بمحافظة الشرقية وقضوا ليلتهم هناك ، وفي اليوم التالي قدم
لهم أسامة قاسم شنطة بها قنبلتان يدويتان دفاعيتان ورشاش ومسدس وبعض طلقات
٩ مم . . ونجحوا في نفس اليوم في الحصول على قنبلتين أخريين من نفس النوع . .
وبعد أن عاد الدكتور طارق إبراهيم إلى القاهرة ، قدم القنابل الأربع إلى فرج ، الذي
قدمها بدوره إلى صالح جاهين ، الذي حملها بدوره إلى بيت عبد الحميد عبد السلام ،
وتركها هناك إلى أن عاد خالد الإسلامبولي وأخذها .

ولمزيد من التحوط - كما قالت حيثيات الحكم - وحتى يضمن فرج نجاح خطة
الإغتيال ، اتفق مع المقدم ممدوح محرم حسن أبو جبل على أن يمهده بأبر ضرب النار ،
وتخزن بنادق آلية ، وتخزن رشاش قصير . . وطلب من الدكتور طارق إبراهيم ، وصالح
جاهين ، أن يذهب إلى المقدم أبو جبل في بيته ، وأعطى لهما العنوان ، فاستقلا سيارة
صفوت الأشوح ، وقصداه ، فأعطاهما ثلاث خزن آلية ، وخزنة رشاش قصير ، وثلاث
أبر ضرب النار ، وعادا أدراجهما إلى محمد عبد السلام فرج . (٣)

(٣) المقدم ممدوح أبو جبل ، ضابط في الأسلحة والذخيرة ، كان مرشعا لدخول التنظيم ، وبعد اغتيال السادات حولته
النيابة العسكرية إلى شاهد ملك ، وبعد أن دخل السجن الحرمان لفترة من الوقت أفرجوا عنه ، ولم يحاكم على ما فعله -
لمزيد من التفاصيل اقرأ كتابنا «الإغتيال رئيس» .

وبعد صلاة العشاء - في يوم الأحد ٤ أكتوبر - توجه خالد الإسلامبولي إلى مخبأ عبد السلام فرج وهناك وجد عنده عبد الحميد عبد السلام ، وأسامة قاسم . . وفي ذلك اللقاء ، راح أسامة قاسم يشرح لخالد كيفية استخدام القنابل اليدوية . .

وأخذ خالد أبر ضرب النار ، وخزن البنادق ، والرشاش ، ووضعها في حقيبة «سمسونايت» كانت معه ، وغادر هو وعبد الحميد مخبأ عبد السلام فرج . . واتفقا فيما بينهما على اللقاء أمام بوابة حدائق «ميرلاند» في الساعة العاشرة من مساء نفس الليلة ، ليقابلا عطا طابيل وحسين عباس ، ليدخلوا جميعا إلى مقر وحدة خالد الإسلامبولي .

وفيما بعد . . وجدت حقيبة خالد «السمسونايت» في محل إقامته بأرض العرض العسكري . . «اذ عثر ضمن ما عثر عليه ، بداخلها على ١٠٨ أبر ضرب نار ليدوية آلية» . .

ورغم أن الذخائر والقنابل التي حصل عليها أعضاء التنظيم لتنفيذ عملية الاغتيال ، حتى مساء ٤ أكتوبر ١٩٨١ ، كانت تكفي وتزيد ، إلا أن محمد عبد السلام فرج استغل حماس التنظيم لتنفيذ العملية في جمع مزيد من السلاح والذخيرة والقنابل . .

فبعد أن دخل خالد الإسلامبولي ورفاقه أرض طابور العرض ، وانقطعت صلتهم بالعالم الخارجي تماما ، طلب محمد عبد السلام فرج من أسامة قاسم المزيد من القنابل اليدوية . . وبالفعل ذهب أسامة قاسم إلى بيت طارق إبراهيم ، واستعار منه سيارته «المرسيدس» ليسافر بها إلى الشرقية ليحضر القنابل الإضافية المطلوبة . .

وفي الشرقية قابل أسامة قاسم ، عضو التنظيم أنور عكاشة ، الذي أحضر له ثلاث عشرة قنبلة يدوية وسبع قنابل دخان كان يخبئها في مقابر بلدته «الجديدة» مركز «منيا القمح» .

وبعد ساعات من وصول القنابل إلى فرج بالقاهرة ، كان العالم كله يتساءل عن قتل السادات . . وكيف قتل السادات ؟!

إن من المؤكد أن الصدفة هي التي قتلت السادات . . فلم لم يقابل خالد . فرج ، لما اغتيل السادات . .

ومن المؤكد أن خالد هو صاحب الفكرة ، لكن لولا حماس فرج لما نفذت . .

ومن المؤكد أن فرج هو المسئول تماما عن تقديم كافة التسهيلات اللازمة ، والمطلوبة لتنفيذ الخطة : الرجال . . الرصاص . . والقنابل . . ونقل النصابح من غيره . .

إن قتل السادات كان «شركة» بين الإسلامبولي وتنظيم «الجهاد» الخاص بفرج . . وقد انتهت هذه الشركة تماما بصعود النفس الأخير للسادات . . وقد سئل خالد :

- ما هي معلوماتك عن عملية «أسيوط» ؟
فقال :

- أسيوط . . أسيوط إيه ؟
قلم يكن بالفعل يعرف أن هناك عملية أخرى للتنظيم ستبشع عملياته !
وفيما بعد . .

قال الدفاع في قضية الجهاد :

«إن خطة الاغتيال هي فكرة طارئة لخالد أحمد شوقي الإسلامبولي ، لم يناقشها خالد مع التنظيم ولم يخطر أمير الجماعة بها . . فقد فاتح فيها محمد عبد السلام فرج بصفته أخا في الإسلام ، ونفذها خالد رغم اعتراض عبود عبد اللطيف الزمر عليها . . وقرر أسامة إبراهيم حافظ أن مجلس الشورى رفض هذه الفكرة وبالتالي لا يمكن نسبة الاغتيال إلى التنظيم . . كما أن الاغتيال يدل على أنها خطة فردية لأن الطلقات وجهت إلى رئيس الجمهورية السابق فقط» .^(٤)

وفيما بعد أيضا . .

قال الدفاع :

«إنه لا يوجد اتفاق على وجود موعد محدد لقيام الثورة الإسلامية» . .

(٤) من السهل تفهيد هذا الكلام بالرجوع إلى الموضوعات التي ألقاها في هذا الفصل ، حول : جهل خالد الإسلامبولي بما سيحدث بعد اغتيال السادات .

فناجح عبد الله ينفي وجود برنامج زمني لتحقيق الثورة ..

وأحمد الحناوي قرر :

- إن القادة أبلغوني بلزوم الصبر ولو طالّت المدة عشر سنوات .

وكرم زهدي قرر :

- اننا لانزال نعلم الشباب الصلاة وأماننا وقت طويل ..

ولا ينفي هذا الدفاع أن عبود الزمر وعبد السلام فرج وباقي مجلس الشورى اعتبر اغتيال السادات هو ساعة الصفر لإعلان الثورة الإسلامية .. وان كانوا لم يخبروا خالد الإسلامبولي بذلك .. واعتبروا أن اخباره بتلك الخطوة أمر لا لزوم له .

الافتتيال : ساعة الصفر

«اغتيال الرئيس كان الخطوة الأولى للاستيلاء على الحكم»

فؤاد حنفي

أحمد زعزاع التنظيم

بعد «هوجة» سبتمبر ١٩٨١ ، الشهيرة ، قبضت أجهزة الأمن على عدد من أعضاء التنظيم .. منهم طلعت فؤاد قاسم .. وأحمد سليم خليفة .. وأيضا نبيل المغربي .. وأحسن باقى أعضاء التنظيم بالخطر ..

إن قرارات التحفظ كانت تشمل حوالى ١٥ عضوا ، كان معظمهم من قيادات التنظيم فى الصعيد ، مثل ناجح عبد الله وكرم زهدى ، وعلى الشريف ، وعصام درباله ، وعاصم عبد الماجد ..

وكانت تهمتهم حتى ذلك الوقت هى : «أنهم ارتكبوا ، أو شاركوا أو جندوا أو استغلوا ، على أى صورة الأحداث التى هددت الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن» ..

وكانت هذه التهمة مضحكة بالنسبة لحقيقة ما يفعلونه ..

لكنهم .. رغم ذلك خشوا أن تؤدى هذه التهمة المضحكة إلى تهمة أخرى مبكية .. وأن يتحول من المدعى الاشتراكى إلى النائب العام .. وأن يتحول التحقيق السياسى معهم إلى تحقيق جنائى ..

كما أنهم خشوا أن يؤدى القبض عليهم إلى تعطيل تنفيذ خططهم ..

فاجتمع باقى أعضاء مجلس شورى التنظيم فى الوجه القبلى فى منزل أحمد سليم خليفة بالغنايم ليدرسوا تصرفاتهم العاجلة لمواجهة قرارات أنور السادات ، ومطاردات رجال مباحث أمن الدولة ..

كان ذلك يوم ٦ سبتمبر ١٩٨١ ..

وفي الساعة الثامنة والربع ، مساء ، وقبل أن ينفذ اجتماعهم ، هاجمهم الرائد ممدوح السيد مقلد ، فنجحوا في الفرار ، إلا صاحب البيت ، الذي قبض عليه تنفيذاً لقرار التحفظ . فر الآخرون إلى الجبل ..

واتفقوا على التفرق لحين بحث الأمر ..

وفي اليوم الذي قبض فيه على نبيل المغربي ، دلت التحريات أنه يتردد على شقة في المنزل رقم ٩ بشارع عفيفي بالجيزة ، وعندما داهمت قوات الأمن الشقة ، اكتشفت أنها تخص عبود الزمر الذي لم يكن موجوداً بها ..

وعندما علم عبود الزمر بهذا النبا ، ونبأ القبض على نبيل المغربي ، أعلن الفرار ، وتنقل في عدة مساكن ، حتى استأجر شقة مفروشة في شارع المدينة المنورة بالهرم .. وأصدر عبود الزمر تعليماته إلى كل أعضاء التنظيم بالإختباء كل على مسئوليته .. على أن يخلقوا لحاهم ويبدلوا الجلابيب ببنطلونات الجيتز ، والقمصان الملونة ..

وفي اليوم التالي للقبض على نبيل المغربي ، كان عبد السلام فرج ، وزوجته ، ومرافقه الدائم عبد الناصر عبد العليم درة ، ينتقلون إلى البيت الذي يقيم فيه خالد الاسلامبولي مع شقيقته وكان خالد وعبد السلام قد اتفقا بالفعل على قتل السادات .. وكان على عبد السلام أن يدبر السلاح والذخيرة والشبان الذين يطلبهم خالد معه ..^(١)

وبعد يومين جاء أمراء الصعيد ، ووافقوا على خطة الاغتيال ..

وأمامهم ، قال محمد عبد السلام :

- إننى سوف أقوم بواسطة مجموعات القاهرة والجيزة بمهاجمة الاذاعة والتلفزيون وغرفة عمليات القوات المسلحة والسنترالات وقيادة الأمن المركزى وغرفة عمليات وزارة الداخلية بهدف السيطرة على مدينة القاهرة ، على أن يقوم أعضاء التنظيم بالوجه القبلى بالسيطرة على مدينة أسيوط ، مجرد سماعهم صوت الأعبيرة النارية في الراديو أو التلفزيون ، وانقطاع الإرسال .. ثم يزحفون بعد ذلك على المحافظات البحرية للسيطرة عليها وذلك لتأييد الثورة الإسلامية !

(١) لمزيد من التفاصيل اقرأ كتابنا «اغتيال رئيس» الصادر عن دار سينما للشر - القاهرة .

وانتهى الاجتماع ..

ووافق الجميع على الخطة ..

وسافر كرم زهدى وفؤاد حنفى وعاصم عبد الماجد إلى أسيوط ، وتركوا أسامة حافظ في القاهرة لمتابعة الموقف ..

وفور وصولهم إلى أسيوط اجتمعوا مع عصام درباله ، وعلى الشريف وحمدي عبد الرحمن ، وناجح عبد الله ، وعرضوا عليهم ما اتفقوا عليه مع زعيم التنظيم بحضور خالد الاسلامبولي ..

وبعد أن انتهوا ، قال على الشريف :

- إن خطتنا تركز في السيطرة على المرافق الحيوية في أسيوط ، ولا يمكن أن يتحقق لنا ذلك إلا بعد السيطرة على مديرية الأمن وأقسام الشرطة !

فقال ناجح عبد الله :

- كيف ؟

وراحوا جميعاً يجيبون على هذا السؤال الصعب المكون من كلمة واحدة !

في نفس الوقت ، في القاهرة ، كان عبد السلام فرج ، وخالد الاسلامبولي ، يستكملان استعدادهما لإغتيال السادات ..

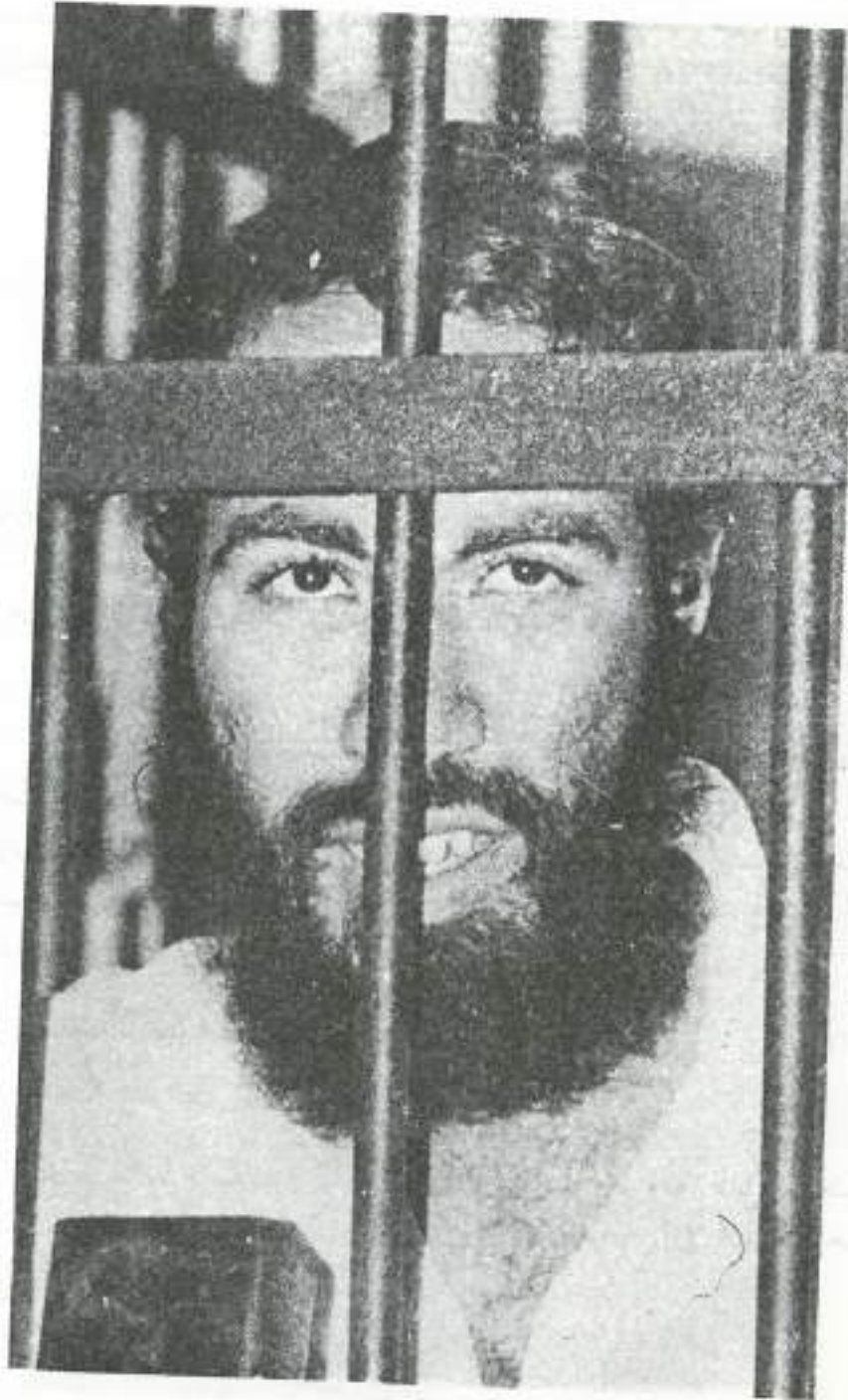
وأرسل عبد السلام فرج إلى عبود الزمر - كما سبق أن شرحت - رسالة شفوية ، يبلغه فيها أنه سيغتال رئيس الجمهورية أثناء العرض العسكري .. ورفض الزمر ، ثم .. وافق ، كما عرفنا ..

إن عبود الزمر كان يتصور أن الوقت لم يحن بعد لتفجير الثورة الإسلامية .. إلا أنه إزاء إصرار محمد عبد السلام فرج على تنفيذ خطة إغتيال السادات ، لم يجد مفرًا من تقديم ساعة الصفر أكثر من ٣ سنوات ..

وقال لطارق الزمر :

- يبدو أن القدر يرتب لنا ما لم نحسب حسابه !

فرد طارق الزمر :



ناجح عبد الله

- على بركة الله !

واعتبر عبود الزمر لحظة الاغتيال هي ساعة صفر الثورة الإسلامية الشعبية ..
إن أسبوط ستكون تحت سيطرة جماعة التنظيم .. والمهم الآن أن يبحث كيفية
السيطرة على القاهرة ..

يوم ٣ أكتوبر ١٩٨١ عرض عليه طارق ابراهيم خطة للسيطرة على مبنى الاذاعة
والتلفزيون فوافق عليها ..

وفي نفس اليوم فكر هو في خطة تنفذ يوم ٦ أكتوبر ، تستهدف ضرب سيارات الأمن
المركزي المتمركزة في ميادين الجيزة ، والدقي والتحرير ، بالفرقعات ..
وكان الهدف من ذلك ، كما قال هو فيما بعد ، هو :

- كسر حاجز الخوف أمام الشعب ، حتى يمكن تحريكه بسهولة بعد ذلك !
وكلف عبود الزمر صالح جاهين ، ومحمد إمام حسن ، بارسال أفراد المجموعات
التابعة لها لتنفيذ المهمة .. وسلمهما عددا من القنابل اليدوية والعبوات الناسفة التي
صنعها بنفسه على يده .. فقاما بدورهما بتسليمها إلى كل من حسن محمد
عبد السميع ، وعادل عوض شحتو ، وناصر قلبي ، وسيد عبد الفتاح محمد .
يقول فؤاد حنفي :^(٢)

- إن هدفنا كان قلب نظام الحكم القائم بالقوة المسلحة .. وإن الخطوة الأولى
ستكون اغتيال رئيس الجمهورية والقيادات السياسية ، وفي ذات اللحظة ستخرج
مجموعات من القاهرة للإستيلاء على المواقع الحيوية ، ثم إذاعة بيان الثورة - والنداء من
خلال الاذاعة والتلفزيون ومكبرات الصوت بالمساجد لاستنفار المسلمين - على أن
تتحرك محافظات الوجه القبلي بذات الأسلوب بعد القضاء على رجال الشرطة ، وإثارة
الجهابرة ، ثم الزحف على المحافظات البحرية !
ويقول نبيل المغربي :^(٣)

(٢) تحقيقات قضية الجهاد

(٣) المصدر السابق

بالنسبة لخطة الاستيلاء على الاذاعة ، وبناء على طلب محمد عبد السلام فرج ، اتصلت بمحمد زهران البلتاجي (مقدم برامج بالاذاعة) وأخبرته بأن هناك إعدادا قتاليا لإرغام الحكومة على تطبيق الإسلام بشتى جوانبه ، وتطبيق الشريعة الإسلامية بالقوة !!

س : هل كان محمد عبد السلام يعرف محمد زهران البلتاجي ؟

ج : لا .. لكنه سمع عنه خيرا .. وأنا عرفت بها ببعض بعد ذلك !

س : هل أخبرت محمد زهران بأمر التنظيم ؟

ج : نعم ! وقد ضمه عبد السلام للتنظيم !

وقال نبيل المغربي أيضا :

إنه فاتح الرقيب متطوع صبرى حافظ سويلم في العمل القتالي ، وكلفه برسم كروكي لمكان السلاحك في وحدته ، للحصول على السلاح اللازم لاحتلال مبنى الاذاعة والتلفزيون ، فقام بذلك ، وسلمه اليه ، وقام هو بدوره بتسليم الرسم إلى عبود الزمر !

واستطرد :

إنه بناء على طلب عبود الزمر جمع معلومات عن مبنى الاذاعة والتلفزيون بعد أن حصل على تصريح بالدخول من صديق له ، كما استطلع مبنى ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية واستطلع مقر الأنبا شنودة .. وكلف رفعت منصور باستطلاع منزل نائب رئيس الجمهورية ، وكلف فتحى بندارى وكمال ستوسى باستطلاع منازل قائد الحرس الجمهورى ، وقائد الأمن المركزى ، وقائد أمن القاهرة .

وجاءت اللحظة الحاسمة التى كانوا يترقبونها ..

جاءت ساعة الصفر ..

ونجح خالد الاسلامبولى ، وعبد الحميد عبد السلام ، وعطا طابيل ، وحسين عباس ، فى قتل أنور السادات ، بطريقة درامية ، غير متوقعة ، ولا تخطر على خيال أعتى مؤلفى ومخرجى الافلام السينمائية ..

قتل السادات ..



عبد السلام عبد السلام

لكن ..

لم يقتل الإسلامبولي ورفاقه برصاص الحرس كما كان متوقعا .. بل إن واحدا منهم هو حسين عباس نجح في الفرار من أرض الحادث ، ولم يقبض عليه إلا بعد ٣ أيام .. أما الآخرون فلم يقبض عليهم إلا بعد اصابتهم ، وبعد أن تركوا أرض الحادث بحوالي ٧٥ مترا في اتجاه رابعة العدوية ..

ورغم ذلك النجاح غير المتوقع ، إلا أن القاهرة لم تشهد أى تحرك يذكر من التنظيم كما كان متوقعا .

وانتظر المذيع محمد زهران البلتاجي حتى اليوم التالي للاغتيال - بناء على تعليمات طارق ابراهيم الذى مر عليه بمسجد منشية البكري - فى مبنى الاذاعة .. وظل فى استراحة الدور الثانى بمدخل الاستديوهات ، ينتظر حضور أحد ، ليلقى بيان الثورة الإسلامية ، لكن أحدا لم يأت .

ويقول عبد الناصر عبد العليم ذرة :^(١)

- يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ توجهت إلى منزل عبود الزمر وسألته ، ماذا أفعل ، فكان أن علمنى طريقة صنع عبوات من القنابل ، وقال لى : انتظر !

ويقول محمد طارق ابراهيم :^(٢)

- فى يوم ٦ أكتوبر ، ونحن نتجه إلى منزل عبود الزمر سمعنا من الاذاعة صوت الاعيرة النارية وفور وصولنا بيت عبود الزمر ، أبلغنا نبأ اغتيال رئيس الجمهورية السابق .. وأنه قرر القيام بحرب عصابات .

وأضاف طارق ابراهيم :

- فى الساعة الثامنة مساء نفس اليوم توجهت إلى غيا محمد عبد السلام فرج ، وأبلغته بقرار عبود الزمر فوافق عليه .. وكلفنى عبد السلام بالاتصال بكل من كمال السعيد حبيب فى مدينة المنصورة . وبمحمد ابراهيم سلامة فى مدينة الاسكندرية ، وإبلاغهما بالأحداث ، وبضرورة الاستعداد للتحرك .. ففقدت ما أمرنى به !

(٤) و (٥) المصدر السابق

وقرر طارق ابراهيم ، انه فى يوم الجمعة ١٠ أكتوبر ، توجه إلى منزل عبود الزمر .. فقال له عبود الزمر :

- عليك أن ترسل فردين إلى إحدى العمارات بشارع الخليفة المأمون لضرب جنازة رئيس الجمهورية بالقنابل !
ووافق ..

إلا أن تغيير مسار الجنازة جعلهم يعدلون عن هذا الإجراء ..

ويقول طارق ابراهيم :

- وفى اليوم التالى توجهت مع كمال السعيد حبيب إلى منزل أحمد رجب سلامة واستأذنته فى استضافة عدد من الأشخاص ، فوافق . وفى المساء ، توجهت مع كمال حبيب ، للقائه أنور عكاشة ومجموعة من أعضاء التنظيم جاءوا من الشرقية ، فصحبناهم إلى بيت أحمد سلامة ، حيث تولى أسامة قاسم نظريا شرح كيفية فك وتركيب بعض الأسلحة .. وفى نفس المساء التقيت بمحمد صالح الذى أخبرنى أنه سرق سلاحا ناريا من جندي شرطة بعد أن اعتدى عليه بالضرب ، وأن قوة من الشرطة حضرت إلى منزله فى شبرا للقبض عليه وكان معه خميس مسالم فأطلقا عليها النيران وفرا هارين ، إلا أن قوات الشرطة قبضت على زميله خميس ، وأصيب هو أثناء الحادث .

ويقول أنور عكاشة :^(٣)

- يوم ٦ أكتوبر توجهت لشقة عبود الزمر ، وهناك عرفته أن رئيس الجمهورية قتل ، وأن التنظيم سيبدأ حرب العصابات .

وفى يوم ٩ أكتوبر سافرت مع طارق ابراهيم إلى فاقوس للبحث عن أسلحة .. لكننا فشلنا .. وهناك قال قائد مجموعة التنظيم ، إنه لا بد من التدريب على السلاح خشية أن يستغل المسيحيون حادث مقتل السادات ، وفعلا جاءوا للقاهرة من أجل ذلك !

ويقول محمد ياسين همام :^(٤)

(٦) و (٧) المصدر السابق

- تنفيذاً لما اتفقنا عليه ، حصلت على طبنجة حلوان . . وفي صباح يوم ٨ أكتوبر نزلت مع مجموعة للإشتراك في تنفيذ الخطة ، حاملاً سلاحى . . وعندما شاهدت أمام مبنى كنيسة بجوار شركة أدفينا ثلاثة جنود من قوات الشرطة ، بادرت بإطلاق النار عليهم ، ثم توجهت إلى مكان لإخفاء الطبنجة .

ويقول محمد إمام حسن : (٨)

- مررت يوم ٦ أكتوبر على عبود الزمر ، فسلمنى ثلاث قنابل ، وطلب منى تكليف بعض أفراد التنظيم من مجموعة ناهيا بالقائها على سيارات الأمن المركزى فى ميدان الجيزة والجيزة . . فسلمتها بدورى لأخرين . .

وفي مساء نفس اليوم عدت إلى عبود الزمر ، وساعتها كلفنى بإرسال بعض أفراد التنظيم من مجموعة ناهيا إلى مسجد «النور» بالعباسية لجس نبض الشعب من ناحية المظاهرات بعد اغتيال السادات !

واعترف باقى أعضاء التنظيم ، أنهم بعد ساعة الاغتيال ، كانت أدوارهم التى كلفوا بها ، تتركز فى :

- ١ - الحصول على الأسلحة والقنابل .
 - ٢ - استلام المتفجرات اللازمة لتدمير سيارات وقوات الأمن .
 - ٣ - التدريب على السلاح .
 - ٤ - الذهاب إلى المساجد التى يعرفونها لتحريض الناس فى الوقت المناسب على الثورة والتظاهر !
- ويبدو أن ذلك كله ظل فى إطار محدود ، وأن الاستفزاز الذى سببته هذه الاجراءات لرجال الأمن ، كان أكبر من النتائج التى وقعت . .
- حتى أن بعض أصدقاء عبود الزمر نصحوه بإيقاف العمل بالصورة التى يسير عليها . .

وقال له الصيدلى أمين يوسف الدميرى :

(٨) المصدر السابق .



علاء الاسلاميلى

- إن تصعيد الموقف لن يكون في صالح المسلمين !

وأضاف آخر :

- لو أردت أن نهربك للخارج لكان ذلك في إمكاننا !

لكن .. عبود الزمر رفض هذا العرض ..

واستدعى طارق الزمر ، وكلفه بنقل كمية المفرقات التي كان يخفيها محمد عبد السلام فرج في منزله ، وتوزيعها لإستخدامها في أعمال القتال .. ففعل !

ولم تمر عدة أيام على هذا الحوار ..

حتى كان عبود الزمر ومعظم أعضاء التنظيم في قبضة أجهزة الأمن !

| ٧ |

هل انتحر السادات ؟

«الطواش مع السادات فكرة لا بأس بها»

حسن المصيري

المرشد السابق للإخوان

ارتفعت حرارة التنظيم بعد «هوجة» سبتمبر ١٩٨١ ..

تضاعف نشاطه بدرجة مذهلة .. مخيفة ، بعد قرارات «التحفظ» الشهيرة ، التي أصدرها أنور السادات ، ووصفها مؤيدوه بأنها «ثورة» .. ووصفها خصومه بأنها «كارثة» ..

بعد هذه القرارات ، أحس قادة التنظيم أن الحناق يضيق ، والفرصة تتضاءل .. أحسوا أن سباقا إجباريا مع الزمن قد فرض عليهم .

فوضع عبود الزمر الخطة التفصيلية والعملية للثورة الشعبية .. وراح نبيل المغربي يدبر أمر اذاعة البيان الأول .. وضاعف محمد عبد السلام فرج من نشاطه في جمع البنادق والمفرقات .. وتفرغ خالد الإسلامبولي لوضع اللمسات الأخيرة لإغتيال رئيس الجمهورية .. وجرت جماعة الوجه القبلي (كرم زهدى وعلى الشريف وناجع عبد الله وعصام درباله وعاصم عبد الماجد) لتدرس على الطبيعة ، أماكن السنترالات وأقسام البوليس والتموين التي ستحتلها في أسبوط ..

كان التنظيم من ٣ سبتمبر إلى ٦ أكتوبر خلية نحل .. يقف فيها الأعضاء على قدم وساق .. ورغم أن أجهزة الأمن كانت في حالة «استنفار» ، وفي حالة «تحفر» إلا أنها لم تكن تعرف حقيقة ما يجري .. ولم تكن تشعر به .. بل لم تكن تعرف حقيقة وجود التنظيم أصلا .. وكانت تتصور بعض أعضائه أنهم - بالكثير - من أعضاء الجماعات الإسلامية .. ومن مثبري الفتنة الطائفية ..

لا كانت أجهزة الأمن تعرف أن هناك من يسمى لقلب الحكم ، ولا كانت تعرف أن هناك من يسعى لعودة الخلافة ..

ولا كانت تعرف أن هناك تنظيما جديدا يحمل اسم «الجهاد» ، ولا كانت تعرف أن قيادات الجماعات الإسلامية أعضاء فيه ..

وفيما بعد ، قالت حثيات الحكم في قضية الجهاد :^(١)

«إن سلطات الأمن ، ظلت غافلة عن نشاط التنظيم ، والذي بدأ في صيف ١٩٨٠ ، بدعوة الشباب للانضمام اليه ، ووضع الخطط وجمع المعلومات ، وارتكاب حوادث النهب والسرقة وشراء الأسلحة وتخزينها ، وتدريب أعضائه على استعمالها .. ورغم أن التنظيم كلف نشاطه بعد ٣ سبتمبر ١٩٨١ متمثلا في عقد اجتماعات بين قادته ، وانتقالهم بين محافظات الوجه القبلي ، والقاهرة ، والجيزة ، وتكثيف نشاطه في التدريب على السلاح ، فإن سلطات الأمن بما لها من سلطة الضبطية الإدارية ، ومضى اتخاذ الإجراءات المانعة من ارتكاب الجريمة قبل وقوعها باتخاذ تدابير الوقاية واحتياطات الأمن العام - لم تتخذ أى إجراء جدي ، لكشف هذا التنظيم ، وتحركاته قبل أن يبدأ في تحقيق أهدافه» .

وما فعلته أجهزة الأمن ، كان أمرا طبعيا ..

و .. متوقعا ..

لأنها في ذلك الوقت كانت تحت قيادة رجل كان كل همه ، تلفيق التهم والقضايا الوهمية ، للياسر .. وكل ما يشغله أمنيا ، اثبات التآمر اليساري على الحكم ..

وكان هذا الرجل ، بالطبع : النبوى إسماعيل ..

ولأنها كانت في ذلك الوقت مشغولة بإثبات ان السادات يتمتع بشعبية خرافية ، تصل إلى ٩٩.٩٩٪ رغم كل ما فعله ، وذلك من خلال الاستفتاء «الشاذ» على قرارات سبتمبر .. «اللعينة» !

إن النبوى إسماعيل كان يركز كل خبراته الأمنية في تلبيس القوى اليسارية والناصرية

(١) القضية ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة عليا .

كل التهم الممكنة ، وغير الممكنة . فترك الأرض للقوى الدينية «الراديكالية» ، تمزج ، وتنمو ، وتزدهر ، وتشهر السلاح .. وتقتل رئيس الجمهورية ..

لقد ترك النبوى إسماعيل القوى الجديدة ، التى تعمل تحت الأرض ، فى تكتم وسرية ، وتفرغ لمحاربة قوى معروفة ، وعلمية ، وتمارس نشاطها ، أغلب الأحيان ، فوق الأرض ..

لذلك ..

لم تكن مفاجأة أن يتهم البعض النبوى إسماعيل بتسهيل عملية قتل السادات .. أو .. يتهمه بقتله فعلا ، على طريقة «الدبة» التى هشتت رأس صاحبها لتنقذه من ذبابة !

00

كان القبض على خالد ورفاقه (عبد الحميد ، وعطا ، وحسين عباس) أمرا غير متوقع ، لأن التنظيم قبل مهمتهم ، لأنها كانت مهمة «إنتحارية» لا يمكنهم الخروج منها سالمين .. ولأنه توقع بها لا مجال فيه للشك أن يقتلوا برصاص حرس السادات ، قبل الإنهاء من مهمتهم ..

ولو لم يكن التنظيم يتصور ذلك ما كان قد قبل المهمة .. خوفا من أن يكشف أمره ، ويتساقط شبابه واحدا بعد الآخر ..

وهذا ما حدث بالفعل ..

لم يمت قتلة السادات .. وقبض عليهم .. وفضح أمر التنظيم ..

وبعد حوادث أسبوط يوم ٨ أكتوبر ، قبض على عاصم عبد الماجد ، وعلى الشريف ، وهشام عبد الرحمن ، وغيرهم ، بعد اصابتهم فى الأحداث ، ودخولهم المستشفى الجامعى بأسبوط .

وفى مساء نفس اليوم قبض على كرم زهدى ، وعصام درباله ، داخل سيارة بناحية المشايعة بسفح الجبل الغربى .. ناحية أسبوط ..

ورحلوا - مع آخرين - بالطائرة إلى القاهرة يوم ١١ أكتوبر ..

ويوم ١٣ أكتوبر قبض على عبود الزمر ..

لقد دلت تحريات مباحث أمن الدولة أنه وطارق الزمر يعيشان في شقة مفروشة بالهرم . . فكلف العميد ايهاب منير حافظ بالقبض عليه . . وعندما هاجم العميد ايهاب منير ورجاله الشقة ، فوجئوا بوابل من الرصاص . . فانسحبوا . .

وأثناء الانسحاب ، واصل عبود وطارق الزمر هجومهما على رجال الشرطة ، وألقيا عليهم عدة قنابل يدوية . . فأصيب عدد كبير منهم . . وأصيب أيضا طارق الزمر برصاصتين بالكتف اليسرى ، والساق اليمنى . .

وبعد ساعة من النيران المتبادلة ، طلب عبود الزمر التسليم . .

وقبض عليه ، وطارق الزمر ، وعبد الله سالم ، وعبد الناصر عبد العليم درة ، الذين كانوا معه في الشقة . . في ذلك الوقت . .

وقبض على محمد طارق ابراهيم يوم ١٤ أكتوبر في بيته بمصر الجديدة . . وقبض على أنور عكاشة في بيته بمنيا القمح يوم ١٧ أكتوبر . . وسلم عثمان السهان نفسه بمباحث أمن الدولة يوم ٢٣ أكتوبر . . وقبض على باقي أعضاء التنظيم ، أو أكثر من ٣٠٠ منهم ، في الشارع ، وفي شقق مفروشة ، وفي بيوت أصدقائهم . .

ولم يأت الأسبوع الأول من ديسمبر إلا وكان كل هؤلاء في قبضة الأمن . .

وانتهى فعليا . . في ذلك الوقت ، تنظيم «الجهاد» رقم «٣» . .

أو . .

تنظيم «الجهاد» الذي أسسه محمد عبد السلام فرج !

00

انتهى التنظيم الثالث للجهاد . .

لكن . . دون أن نعرف الظروف السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية التي أفرزته ، أو التي دفعت اليه . .

إن هناك الكثير ، الذي يعرفه الناس عن أفكار «الجهاد» وفلسفتهم ، وتصوراتهم الخاصة للدنيا . . والدين . . فقد امتلأت الصحف بذلك منذ مصرع السادات . . ولا تزال . .

لكن . .

الذي لا يعرفه الناس ، ولم تهتم الصحف بنشره ، ولا تحليله ، هو كيف ساهم النظام الحاكم الذي كان على رأسه «أنور السادات» في وصول مثل هذا «التنظيم» إلى ما وصل اليه ! إن ما فعله السادات في هذا الشأن ، يجعل البعض يقول بقم واسع : إن السادات انتحر قبل أن يقتل !؟

كيف ؟

في السبعينيات ، كانت خريطة المعارضة السياسية للسادات ، تتمثل في تيار ناصري ، يرى أنه يتراجع عن خط «الزعيم» الراحل ، وتيار يساري - ماركسي ، يرى أنه يتجه إلى الغرب ، ويحطم الأسس الاشتراكية التي أرساها سلفه .

وكان هناك - أيضا - تيار إسلامي ، وليد . . يحبو ، ويحاول أن يجد لنفسه مكانا عليا ، بعد تجربته المريرة مع ثورة يوليو ، وعبد الناصر . . وبعد هزيمة يونيو التي أقيمت كثيرا من الشبان بضرورة العودة إلى الله . .

ولأن السادات كان ضد الناصريين واليساريين . . ولأن التيار الديني الوليد ، كذلك ، وجد كل منهما نفسه في حاجة للآخر . .

وأصبحا معا مثل السمن على العسل !

السادات كان في حاجة للتيار الإسلامي لضرب خصومه . .

والتيار الإسلامي الوليد كان في حاجة للسادات ليتقم من ورثة الناصرية ، وليتنفس مرة أخرى بحرية . . وصدر متسع . .

ودعم السادات التيار الديني بواسطة بعض رجاله الذين وقفوا معه ، في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ . . وكان من هؤلاء محافظ أسبوط الأسبق : محمد عثمان إسماعيل . .

إن محمد عثمان إسماعيل محام أصلا . . كان عضوا باللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي عن أسبوط أثناء الأزمة بين السادات ، ومن أسياهم - فيما بعد - مراكز القوى . . وقد وضع محمد عثمان إسماعيل مسدسه «المرخص» على منضدة بقاعة اللجنة المركزية ، وقال بجرأة لا تخلو من شهامة أهل الصعيد :

لقد دلت تحريات مباحث أمن الدولة أنه وطارق الزمر يعيشان في شقة مفروشة بالهرم .. فكلف العميد ايهاب منير حافظ بالقبض عليه .. وعندما هاجم العميد ايهاب منير ورجاله الشقة ، فوجئوا بوابل من الرصاص .. فانسحبوا ..

وأثناء الانسحاب ، واصل عبود وطارق الزمر هجومهما على رجال الشرطة ، وألقيا عليهم عدة قنابل يدوية .. فأصيب عدد كبير منهم .. وأصيب أيضا طارق الزمر برصاصتين بالكتف اليسرى ، والساق اليمنى ..

وبعد ساعة من التيران المتبادلة ، طلب عبود الزمر التسليم ..

وقبض عليه ، وطارق الزمر ، وعبد الله سالم ، وعبد الناصر عبد العليم درة ، الذين كانوا معه في الشقة .. في ذلك الوقت ..

وقبض على محمد طارق ابراهيم يوم ١٤ أكتوبر في بيته بمصر الجديدة .. وقبض على أنور عكاشة في بيته بمنييا القمح يوم ١٧ أكتوبر .. وسلم عثمان السمان نفسه بمباحث أمن الدولة يوم ٢٣ أكتوبر .. وقبض على باقي أعضاء التنظيم ، أو أكثر من ٣٠٠ منهم ، في الشارع ، وفي شقق مفروشة ، وفي بيوت أصدقائهم ..

ولم يأت الأسبوع الأول من ديسمبر إلا وكان كل هؤلاء في قبضة الأمن ..

وانتهى فعليا .. في ذلك الوقت ، تنظيم «الجهاد» رقم «٣» ..

أو ..

تنظيم «الجهاد» الذي أسسه محمد عبد السلام فرج !

00

انتهى التنظيم الثالث للجهاد ..

لكن .. دون أن نعرف الظروف السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية التي أفرزته ، أو التي دفعت اليه ..

إن هناك الكثير ، الذي يعرفه الناس عن أفكار «الجهاد» وفلسفتهم ، وتصوراتهم الخاصة للدنيا .. والدين .. فقد امتلأت الصحف بذلك منذ مصرع السادات .. ولا تزال ..

لكن ..

الذي لا يعرفه الناس ، ولم تهتم الصحف بنشره ، ولا تحليله ، هو كيف ساهم النظام الحاكم الذي كان على رأسه «أنور السادات» في وصول مثل هذا «التنظيم» إلى ما وصل اليه ! إن ما فعله السادات في هذا الشأن ، يجعل البعض يقول بضم واسع : إن السادات انتحر قبل أن يقتل !؟

كيف ؟

في السبعينيات ، كانت خريطة المعارضة السياسية للسادات ، تتمثل في تيار ناصري ، يرى أنه يتراجع عن خط «الزعيم» الراحل ، وتيار يساري - ماركسي ، يرى أنه يتجه إلى الغرب ، ويحطم الأسس الاشتراكية التي أرساها سلفه ..

وكان هناك - أيضا - تيار إسلامي ، وليد .. يحبو ، ويحاول أن يجد لنفسه مكانا عليا ، بعد تجربته المريرة مع ثورة يوليو ، وعبد الناصر .. وبعد هزيمة يونيو التي أقنعت كثيرا من الشبان بضرورة العودة إلى الله ..

ولأن السادات كان ضد الناصريين واليساريين .. ولأن التيار الديني الوليد ، كذلك ، وجد كل منهما نفسه في حاجة للآخر ..

وأصبحا معا مثل السمن على العسل !

السادات كان في حاجة للتيار الإسلامي ليضرب خصومه ..

والتيار الإسلامي الوليد كان في حاجة للسادات ليتنقم من ورثة الناصرية ، وليتنفس مرة أخرى بحرية .. وصدر متسع ..

ودعم السادات التيار الديني بواسطة بعض رجاله الذين وقفوا معه ، في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ .. وكان من هؤلاء محافظ أسبوط الأسبق : محمد عثمان إسماعيل ..

إن محمد عثمان إسماعيل محام أصلا .. كان عضوا باللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي عن أسبوط أثناء الأزمة بين السادات ، ومن أسأهم - فيما بعد - مراكز القوى .. وقد وضع محمد عثمان إسماعيل مسدسه «المرخص» على منضدة بقاعة اللجنة المركزية ، وقال بجراحة لا تخلو من شهامة أهل الصعيد :

«سأفدى السادات بروحي .. ولن أتردد في أن أطلق الرصاص على من يمس شعرة

منه !

ورد السادات الجميل له ، وعينه أمينا للتنظيم (مكان شعراوى جمعه) .. فأصدر القرارات الشهيرة بمنع عدد كبير من الكتاب والصحافيين (أغلبهم من اليسار) من الكتابة .. ونقلهم من دور صحفهم التي يعملون بها إلى هيئة الاستعلامات ، عام ١٩٧٢ .

ودعم عثمان إسماعيل التيارات الإسلامية داخل الجامعات بالمال ، والتشجيع .. وقيل أيضا بالسلح الأبيض لضرب الطلبة اليساريين ، الذين كانوا يهاجمون السادات (في صحف الحائط) بعد انقضاء عام الحسم ، بلاحسم ! ويقول محمد حسنين هيكل في كتاب «حريف الغضب» :

«في عام ١٩٧١ ، دبرت بعض المنظمات الإسلامية في الخارج بمساعدة حاكم عربى كبير لقاء بين السادات وبعض أقطاب الإخوان المسلمين ، الذين كانوا في المنفى (يقصد الذين لجأوا إلى البلاد العربية خوفا من الإعتقال) .. وتم اللقاء في إستراحة الرئيس في «جاناكليس» ، وأحيط بالسرية ، وكان نوعا من المصالحة بين السادات وبينهم ..

«وفي هذا اللقاء قال السادات لقادة الإخوان :

«انه يواجه المشاكل من نفس العناصر التي قاسوا منها ، ثم إنه يشاركهم أهدافهم في مقاومة الإلحاد ، والشيوعية ، وكذلك فإن عبد الناصر قد خلف له تركة ثقيلة » .

وعرض السادات عليهم إستعداده لتسهيل عودتهم إلى النشاط العلنى في مصر .. بل وكان على استعداد لعقد تحالف معهم .. لكن الإخوان الذين قابلهم السادات في ذلك الوقت لم يكونوا قادرين على إتخاذ قرار ، ويبدو أنهم لم يكونوا واثقين من إحتيالات التعاون معهم ، وكانت لهم شكوكهم حول نواياه . وفي كل الأحوال فإنهم حتى ذلك الوقت كانوا يعتبرونه جزءاً من ثورة ٢٣ يوليو التي اصطدموا معها .

انتهى ما قاله هيكل ..

وفي عام ١٩٧٣ ، ذهب الشيخ «سيد سابق» إلى عمر التلمسانى ، وقال له :

- إن السيد «أحمد طعيمة» يريد أن يلتقى ببعض قادة الإخوان !

وأحمد طعيمة كان من الضباط القدامى الذين عملوا مع الثورة .. وقد حصل على درجة وزير في عهد أنور السادات ..

وقال سيد سابق لعمر التلمسانى :

- إن هذا اللقاء لإزالة ما فى النفوس ، والتعاون على خدمة الوطن !

وذهب التلمسانى إلى المرشد العام «حسن الهضيبى» الذى كان فى الإسكندرية .. وأخبره بما حدث .. فقال الهضيبى :

- الفكرة لابأس بها إن صحت النوايا !

وكلف التلمسانى بمواصلة التفاوض .. لكن .. الشيخ سيد سابق لم يرد عليه .. ولم يتصل به .. وبعد شهر قابلته مصادفة عند الأزهر .. وسأله عن تطور الموضوع .. فقال الشيخ سيد سابق :

- إن الرئيس رأى إرجاء الأمر إلى حين !

ولم يستطع عمر التلمسانى أن يفسر هذا الموقف .. لم يستطع أن يعرف : لماذا يتخذ السادات مثل هذا الإجراء ، ثم يعدل عنه ؟ .. هل كان يريد أن يعرف المسئولين فى الإخوان ؟ .. هل كان يريد الوصول إلى شيء ثم عدل عنه ؟ .. هل كان يريد التأكيد من حيوية الإخوان ؟ هل كان فى حاجة إلى تأييد شعبى حينذاك ولا يجرده إلا عند الإخوان ؟!

وبعد فترة من الصمت .. وقعت مبادرة أخرى ..

كان ذلك وقت أن كان عثمان أحمد عثمان وزيرا للإسكان .. طلب عثمان أحمد عثمان أن يقابل مجموعة من الإخوان .. فذهب إليه عمر التلمسانى ، والدكتور أحمد الملط ، والحاج حسنى عبد الباقي ، وصالح أبو رقيق ..

وقال عثمان لهم :

- من الخير أن تقدموا للسادات وجهة نظركم فى الإصلاح مكتوبة حتى يدرس الأمر على مهل ! وفعلا .. كتبوا له .. كتبوا له مذكرة من ٩ صفحات ، حملها إليه عثمان أحمد عثمان !

ويقول عمر التلمسانى :

- لقد التقيت بعد ذلك مرارا بنائب الرئيس السيد محمد حسنى مبارك في منزله في مصر الجديدة ، لأرد له على بعض استفسارات عن بعض ما جاء في تلك المذكرة . ثم انتهى الأمر إلى صمت مطبق !

لكن . . رغم هذا الصمت «المطبق» كان واضحاً أن هناك شبهة تحالف بين السادات والإخوان . . وأن ذلك قد أدى إلى إعادة مجلة «الدعوة» - لسان حال الإخوان المسلمين - من جديد في يونيو ١٩٧٦ ، بعد احتجاج دام ٢٣ سنة . . وكانت عودة «الدعوة» هذه المرة بدون ترخيص . . وبدون مشاكسة من مباحث أمن الدولة . . ورد الإخوان الجميل ، بفتح النيران بضراوة على التجربة الناصرية . . وقالوا باختصار : إن كل الشرور التى أصابت مصر كان سببها عبد الناصر وثورة يوليو !

ولم يقتربوا بأى نقد من بعيد أو قريب من نظام السادات .

واعتبر المراقبون الهجوم على عبد الناصر ، دعماً - غير مباشر - لهذا النظام . وظل الإخوان على هذا الحال حتى عام ١٩٧٨ . . في ذلك العام أحس الإخوان أن السادات غير متحمس بما فيه الكفاية لتطبيق الشريعة الإسلامية . . فراحوا ينتقدون سياسة الانفتاح ، والرياء ، والفساد ، والميل ناحية الإستهلاك ، والإحتكار ، والسوق السوداء ، والمناخ الذى أفرز اللصوص ، والمرتشين ، وتجار المخدرات والسوق السوداء .^(٢)

وفسر الإخوان كل هذه الظواهر تفسيراً إسلامياً . . فكل هذه الظواهر سببها - فى رأيهم - الابتعاد عن شرع الله ، وطريق الله . .

وتضاعف الهجوم على السادات بعد زيارته للقدس ، وبعد صلحه مع إسرائيل ، التى اعتبرتها مجلة «الدعوة» : ليست سوى وسيلة فى أيدي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى معاً للقضاء على الإسلام ، والمسلمين ، ليحققوا ما فشل فيه الصليبيون فى زمانهم .^(٣)

ووصفت «الدعوة» اليهود بأنهم خونة لا يحافظون على العهد ، ولا يقدرّون على العيش فى سلام مع باقى الشعوب ، لأنهم نشأوا على الخداع ، والغش ، وتحقيق

(٢) راجع مجلة «الدعوة» - مايو ، ويونيو ، يوليو ، وسبتمبر ١٩٧٨ ويناير ١٩٧٩ ، وأغسطس ١٩٨١ .

(٣) الدعوة - فبراير ١٩٧٨ .

أهدافهم بالتفاوض عن طريق اللف والدوران ، وتضليل الجانب الآخر ، ودينهم يأمرهم بقتل غير اليهود ، كأصحية دينية ، وينص على أن الله قد ولاهم على دم وممتلكات الشعوب .^(٤)

لقد كانت زيارة القدس ، ومعاهدة «كامب ديفيد» بمثابة الهوة السحيقة بين نظام السادات والإخوان المسلمين . . لكن . . رغم ذلك ، لم يحاول زعماء الإخوان ، وعلى رأسهم عمر التلمسانى المرشد العام ، إنتهاج سياسة منطرفة ضد السادات . . ولم يفكروا فى الانقلاب عليه . . بل إن عمر التلمسانى دعا الدول العربية إلى عدم مقاطعته ، طالما ليست لديهم سياسة بديلة عن كامب ديفيد . . واكتفى زعماء الإخوان بأن يكون موقفهم من السادات معلناً من خلال مجلة «الدعوة» فقط . .

فى ذلك الوقت كان بعض أئمة المساجد الكبار (مثل الشيخ المحلاوى والشيخ عبد الحميد كشك) يرفضون سياسة التلمسانى والإخوان ، وراحوا يفتحون النيران بضراوة على السادات ونظامه ، وصلحه مع عدو الله ، من فوق منابرهم . . ودعا هؤلاء آلاف الشبان المسلمين للصلاة فى الميادين العامة ، كنوع من الإحتجاج المبتكر على النظام . .

فى ذلك الوقت - أيضاً - راحت الجماعات الإسلامية ، تفرض نفوذها على الجامعات ، والشوارع ، وبعض المدن الصغيرة ، والمساجد . . وراحت تحرم الاختلاط فى الكليات ، وتحرم الموسيقى ، والمحاضرات وقت الصلاة . . وراحت تجبر الطلبة على حفظ القرآن ، وزيارة المقابر . . واستخدمت فى ذلك كل وسائل التهيب والترغيب .

إن الجماعات الدينية فى ذلك الوقت لم تعد فى حاجة إلى رعاية أحد . . لا الإخوان ، ولا النظام ولا رجال السادات . .

فخلال العام الجامعى ٧٨ - ١٩٧٩ ، سيطرت تلك الجماعات على الاتحادات الطلابية فى معظم الجامعات المصرية . .

وأتاح لها ذلك كثيراً من الإمكانيات المادية (ميزانيات الاتحادات) . . والقرارات الشرعية (بحكم أنها السلطة المنتخبة من القواعد الطلابية) . .

(٤) الدعوة - ديسمبر ١٩٧٧ - فبراير ١٩٧٨ - ويناير ١٩٧٩ .

وفي العام التالي ، نسقت الجماعات الإسلامية في الجامعات المختلفة بين بعضها البعض ، وكونت جهازا مركزيا ، لها على مستوى الجمهورية . . وأختير الدكتور حلمي الجزار ليكون الأمين العام . . ومحمد عبد القدوس ، السكرتير العام ، والدكتور عصام العريان أمين الصندوق . .

وبالتدريج ، زادت المساحة التي تعطيها هذه الجماعات لنفسها ، داخل الجامعة ، وخارجها . . وارتفع صوتها بالهجوم العلني ضد السادات ونظامه ، بعد استضافة الشاه ، ومعاودة كامب ديفيد . . وبرزت فكرة الجهاد . . وفكرة تكفير الحاكم وقتاله . . وتحولت العداوة من اليساريين إلى المسيحيين ، ومن خصوم النظام إلى النظام نفسه . .

وقررت بعض هذه الجماعات التحول إلى تنظيمات سرية . . مناهضة للحكم . . ولها نشاطها المتسم بالعنف واستخدام القوة . .

ومن هذه التنظيمات ، كان تنظيم «الجهاد الأول» ، الذي قبض على ٧٠ شخصا من أعضائه في أكتوبر ١٩٧٩ ، ويناير ١٩٨٠ ، واتهموا جميعا بالقيام بنشاط تخريبي ضد الكنائس القبطية بهدف إثارة الفتنة بين الأقباط ، والمسلمين ، وزعزعة النظام القائم واسقاطه وإقامة دولة إسلامية .

وقد ذكرت الصحف المصرية في ذلك الوقت : أن ليبيا وراء تمويل هذا التنظيم ! ومن المؤكد أن بعض أعضاء هذا التنظيم كانوا أصلا أعضاء في تنظيم «حزب التحرير الإسلامي» الذي اتهم بتدبير حادث الكلية الفنية العسكرية (١٩٧٤) . . وقد قبض على ما تبقى منه في فبراير ١٩٧٥ بتهمة أعداد وتوزيع منشورات تدعو لإسقاط النظام وإقامة الخلافة الإسلامية .

ومن المؤكد أن بعض أعضاء هذا التنظيم ممن لم يقبض عليهم كانوا نواة لتنظيمات أخرى ، تحمل نفس الاسم : «الجهاد» . . منهم محمد عبد السلام فرج . . ومنهم محمد سالم الرحال . . وفي أعقاب سقوط هذا التنظيم ، سقط تنظيم «راديكالي» آخر ، عرف باسم «جماعة السهاوي» . . وذلك على اسم مؤسسه وزعيمه طه أحمد السهاوي . . وقد قبض على السهاوي وتنظيمه أثناء محاولة إحراق مسجد السيد البدوي بطنطا ، بعد أن نجحوا في الإضرار بعدد من المساجد والأضرحة المشابهة (بحجة أن التبرك بالأولياء ، والتمسح في قبورهم نوع من الكفر) .

ونما لاشك فيه أن مثل هذا التنظيم كان امتدادا لتنظيم شكري مصطفى الذي عرف باسم «التكفير والهجرة» . . وقد كان هذا النوع من التنظيمات لا يكتفى بتكفير المجتمع فقط ، وإنما كان يدعو أفرادا للعزلة بعيدا في الصحراء ، كنوع من الهجرة المؤقتة ، يستعدون فيها للعودة إلى المجتمع الكافر الذي تركوه ، ليستولوا عليه ، ويعملوا الخلافة . . وقد استدعت هذه العزلة ، والهجرة المؤقتة ، نوعا من التنظيم الاجتماعي ، والنفسى ، فرض على أفرادها ، البيعة الكاملة لزعيمه ، (الأمين أو أمير الأمراء) ، والاستجابة لقانونه الخاص الذي يضعه في تنظيم العلاقات الخاصة بينهم . . وقد اتسمت مواد هذا القانون بكثير من الشذوذ الاجتماعي ، جعل البعض يرفضونه . . ويعودون للمجتمع الكافر . .

كما أن هذا النقد الذي وجه لهذا النوع من التنظيمات ، جعل تنظيمات «الجهاد» التي تكونت بعد ذلك ، ترفض مثل هذه القوانين ، وترفض الهجرة ، واكتفت بتكفير المجتمع ، وأعلنت ضرورة قتاله من داخله ، وقورا ، لا بعد مرحلة انعزال في الصحراء . .

وفيما بعد . . وبعد إغتيال السادات ، تكشف تنظيمات سرية أخرى متعددة منها : تنظيم «حلمى عبد المغيث» الطبيب البيطرى ، الذي كان الساعد الأيمن لشكري مصطفى (زعيم تنظيم التكفير والهجرة) . . ومنها تنظيم «جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي قبض على ٢٠ من أعضائه في سبتمبر ١٩٨١ بتهمة التحريض ، وإثارة الفتنة الطائفية . .

وقد كان تعدد هذه التنظيمات والجماعات ، يعنى أن أعجابهم ، وخضوعهم القديم ، للإخوان انتهى . . ويعنى أن تحالفهم السابق مع السادات لم يعد له وجود أو معنى . . ويعنى أنهم كانوا بمثابة «الشبل» الصغير الذى رباه السادات والإخوان ، ولما كبر ، وأصبح أسدا ، غير محتاج لهم ، ويهددهم بالقتل . . والإفتراس . .

لقد ولدت الجماعات الإسلامية من بطن الإخوان . . ثم تحولت - بفعل كثير من التغيرات السياسية والاقتصادية - إلى تنظيمات . .

وبعد أن أحست هذه الجماعات - التنظيمات بالقوة ، والفتوة ، والشباب ، راحت تتهم أجيال الإخوان المسلمين الباقية على ظهر الحياة السياسية بالتساهل ، والإنهازية . .

ولم ترض هذه الجماعات - التنظيمات بأن ينكسر الجناح العسكري القديم للإخوان ، وقررت أن تلعب هي نفس الدور الذي كان يلعبه هذا الجناح . . . لكن على خطة شاملة ، محددة ، تهدف قلب النظام وإعلان الثورة الإسلامية ، وعودة الخلافة . . . وكان طبيعياً بعد ذلك أن يتهم جيل الجماعات والتنظيمات الإسلامية (الراдикаلية) جيل الإخوان بأنه «جيل لم يقم بواجباته تجاه الجهاد» . . . وبأنه «جيل لم يكن مخلصاً في هدفه نحو إقامة الدولة الإسلامية» . . .

وقد رد عمر التلمساني على هذه الاتهامات . . . وقال :^(٥)

«إننا مخلصون لبدا الدولة الإسلامية ، والخلافة والجهاد ، لكن بأسلوبنا نحن ، وفي إطار الأسس التي وضعها مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا ، وهي الأسس القائمة على الاعتدال وضبط النفس والتدرج ، والأمر الواقع» .

وهاجم التلمساني الجماعات الإسلامية في عقر دارها . . . في جامعة أسبوط ، فنضب أعضاؤها وحاولوا الإعتداء عليه ، واضطرت قوات الأمن إلى التدخل لانقاذه ، وتخليصه من أيديهم .

وفتحت مجلة «الدعوة» النيران على هذه الجماعات ، والتنظيمات . . .

وقالت :^(٦)

«إن طريق الإخوان بعيد كل البعد عن التظاهرات والعنف والتأمر بهدف الوصول إلى الحكم . . . طريق الإخوان هو طريق العمل المستمر لنشر الدعوة الإسلامية بواسطة تعريف الشعب وخاصة الشباب بأسس الإسلام» .

وهاجمت الدعوة أفكار تلك الجماعات . . .

وقالت :^(٧)

«إنها من ناحية المبدأ تتعارض مع الإسلام ، لأن الدولة الإسلامية فقط ، وليس أفراداً بها هي التي تملك إتهام أفراد أو جماعات بالكفر . . . ومن الناحية العملية فإن تبني هذه الفكرة بواسطة الدعوة المسلمين ، يعزهم ، ويجعل أغلب المسلمين ينتكرون

(٥) انظر عمر التلمساني - الدعوة نوفمبر ١٩٧٨ .

(٦) الدعوة نوفمبر ١٩٧٨ .

(٧) الدعوة سبتمبر ١٩٧٧ ، ومايو ١٩٧٨ .

لهم . . . أن مهمة الإخوان هي الدعوة للإسلام . . . وليست تكفير المسلمين . . . نحن دعاة . . . لا قضاة !

وهكذا . . .

وقع الخلاف بين الشباب المسلم الراديكالي ونظام السادات من ناحية . . . وبين جذوره التقليدية (الإخوان) من جهة أخرى . . .

هكذا . . .

وقع الخلاف بين التنظيمات الإسلامية المعارضة ، والأب الشرعي لها (الإخوان) ، من جهة ، وبينها وبين الأب المحرض لها من جهة أخرى ، وهو أنور السادات .

بدأوا حلفاء لضرب اليسار . . . ثم اشتعلت الحرب الأهلية بينهم ، التي انتهت باغتيال الأب المحرض ، واعتقال الأب الروحي ، وتقديمهم (أى الشبان الراديكاليين) للمحاكمة بتهمة قلب نظام الحكم ، والتحريض على الثورة الإسلامية . . .

لقد تحول أصدقاء الأوس . . . إلى أعداء يحاول كل منهم القضاء على الآخر . . . وكان الفارق الزمني بين الحب من أول نظرة ، والطلاق البائن ، عشر سنوات . . . عشر سنوات فقط ، من ١٩٧١ إلى ١٩٨١ ، وهي فترة في عمر الشعوب مثل قطرة في محيط . . . أو عود كبريت في حريق غابات !!

00

فيما بعد . . .

في المحكمة ، اعترف محامو بعض المتهمين ، بأن الحكومة دعمت هذا التنظيم وغيره لمواجهة اليساريين وغيرهم من خصوم الحكومة . . .

فقال محامى طلعت فؤاد قاسم :

«إن نشاط موكله ينحصر في عضويته في مجلس الشورى الخاص بالجماعات الإسلامية وقت أن كانت معلنة تدعمها الحكومة لمواجهة البقاء الشيوعي» .

وقال محامى كرم زهدى :

«إن الحكومة دعمت هذا التنظيم من خلال دعمها للجماعات الإسلامية ، وذلك

لضرب الشيوعيين ، وهى الآن تلقى التهم لأعضاء هذه الجماعات بعد أن استنفدت غرضها منهم !

وقال دفاع أسامة ابراهيم حافظ :

« إن أحداث أسبوط افتعلت ترضية للجالسين في مناصب الحكم سواء في أمريكا أو إسرائيل » .

وقال نفس العبارات دفاع المتهم محمد أحمد الشرقاوى ..

وقال الدفاع الحاضر مع زهران البلتاجى :

« إن القضية هى من خلق مباحث أمن الدولة ، وإن الاتهام يصور أن كل مسلم متدين ، أو متطرف ضالع في الجريمة ، مستحق للعقاب في حين أن ظهور التطرف هو في حقيقته احتجاج على غياب العدالة الاجتماعية ، وأن الحاكم والعلماء والآباء مسئولون عن تصرفات الشباب »

و ..

أيضا مسئولون عما حدث !

00

ومما لاشك فيه أن الإخوان المسلمين قد وقفوا على السلم بين السادات والجماعات الإسلامية .. أصبحوا «عجائز» في عرف الشباب «الراديكالى» المسلم .. وأصبحوا «مشاكسين» في عرف نظام «السادات» ..

ولو كان ما حدث لعمر التلمسانى في أسبوط على يد الجماعات الإسلامية دليلا على وجهة النظر الاولى ، فإن ما حدث لعمر التلمسانى في الإسماعيلية على يد السادات دليل على وجهة النظر الثانية ..

في شهر رمضان من عام ١٩٧٩ ، حرص وزير الاعلام والثقافة حينذاك «منصور حسن» على أن يحضر عمر التلمسانى ندوة للفكر الإسلامى ، تعقد في الإسماعيلية ، في محاولة لتصفية الجو المتكهرب بين الإخوان والسادات ..

وفي ليلة ٢٨ رمضان سافر التلمسانى إلى الإسماعيلية في صحبة اثنين من الإخوان هما : مصطفى مشهور والدكتور عبد العظيم المطعنى .. وعندما وصلوا مكان اللقاء ،

جلسوا في آخر الصفوف ، فجاء من يطلب من التلمسانى أن يجلس في الصف الاول .. فاستجاب لطلبه .. وأصبح وجها لوجه مع السادات ..

وبدأ السادات يتكلم .. وانهالت الإنهات من فمه - كالمطارق - على رأس عمر التلمسانى والإخوان .. إتهامات بالتخريب ، والعمالة ، وإثارة الطلبة ، وإشعال الفتنة الطائفية .. وطال سباب السادات ، وضاق صدر التلمسانى .. ونفذ صبره ، فقاطعه قائلا :

- « إن هذا الكلام يحتاج إلى ردود » !

فقال السادات :

- « لما أخلص كلامى رد كما تشاء » !

وعندما حانت الفرصة للتلمسانى ليتكلم ، قال للسادات :

- « لو أن غيرك وجه إلى مثل هذه التهم لشكوته إليك . أما وأنت يا محمد .. ياأنور .. ياسادات صاحبها ، فإننى أشكوك إلى أحكم الحاكمين ، وأعدل العادلين ، ولقد أذيتنى يارجل ، وقد ألزم الفراش أسابيع من وقع ما سمعت منك » .

فأحس السادات بالخرج ..

فقال :

- « لا ياعمر لاتشكنى إلى الله . إنى رجل يخاف الله ، فلا تشكنى إليه » .

ولم يسكت التلمسانى .. وقال :

- « ولماذا تخاف من أن أشكوك إلى الله ياسيادة الرئيس ؟ إننى أشكوك إلى أعدل العادلين ، وهو لا يظلم أحدا ، فلماذا تخاف ياسيادة الرئيس » .

ويبدو أن السادات لم ينس لعمر التلمسانى هذا الموقف .. فاتهمه علنا في خطاب ٥ سبتمبر ١٩٨١ بأنه من مثيرى الفتنة الطائفية .. وأمر شخصيا باعتقاله ، رغم رفض النبوى اسماعيل لذلك الإعتقال ..

00

لقد كان السادات ، والإخوان ، والجماعات الإسلامية ، ثلاثة أصدقاء ..

ثم ...

أصبحوا ثلاثة أعداء ..

كل منهم يكره الآخر ويتمنى أن يزيحه من الوجود ..

وكان أول من انزاح من الوجود أنور السادات

| ٨ |

الفيل لا يمر من ثقب الأبرة

وكان الوقت لإعلان حرب العصابات
عهد الزمر

هل كان التنظيم قادرا على قلب نظام الحكم ، فعلا ؟!

إنه حاول .. هذا صحيح .. وسعى .. هذا صحيح أيضا .. فهل .. لو كانت الظروف أفضل - كان يستطيع أن يستولى على السلطة ؟!

الإجابة - دون شك - بالنفي !

فالخطة التي رسمها عبود الزمر - على خبرته الطويلة في المخابرات الحربية - خطة غير واقعية .. تعتمد على إحداث فوضى في القاهرة ، والجيزة ، وأسيوط ، تؤدي إلى مظاهرات ، واضطرابات في باقي المدن ، تتحول إلى ثورة إسلامية ، تعيد الخلافة ..

خطة خيالية ، ويمكن تنفيذها ، ولا يمكن ضمان نجاحها ، لأن عناصرها الأساسية ليست في يد التنظيم .. فالسيطرة على المدن الكبرى تحتاج لاعداد هائلة من أعضاء التنظيم .. وتحرك الناس ، مسألة غير مضمونة ، خاصة بعد ظرف الاغتيال ، الذي كان رد فعله ، الصمت المطبق على مصر كلها .. لا انفعال .. لا تحرك .. ولا حتى حماس للخروج إلى الشوارع ..

ومن الواضح أن عبود الزمر أحس ساعة الصفر (اغتيال السادات) أن تقديراته لم تكن كما يجب ، وهذا ما دفعه يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ لأن يتخلص من تعبير «الثورة الإسلامية» ويستخدم لفظ «حرب العصابات» .. وشتان بين التعبيرين .. وشتان بين أهداف ووسائل الثورة الإسلامية ، وأهداف ووسائل حرب العصابات ..

ومن الواضح أن عبود الزمر أحس ساعة الصفر بأن الوقت لا يزال مبكرا جدا لتنفيذ خطته في الثورة الإسلامية .. ولا بد أنه أدرك أنه كان على صواب عندما رفض خطة

اغتيال السادات ، حتى يستعد التنظيم لهدفه الأكبر : الثورة الإسلامية والاستيلاء على السلطة . . . ولا بد أنه أدرك أن استجابته لضغط محمد عبد السلام فرج لقبول خطة خالد الإسلامبولي كانت استجابة غير موفقة . . . وخاصة أن القدر كان لهم بالمرصاد ، ولم يمت خالد الإسلامبولي ورفاقه كما كان متوقعا برصاص الحرس الخاص للسادات . . . وانكشف أمر التنظيم بعد القبض عليهم جميعا أحياء . . .

00

والذي يرصد حركة أعضاء التنظيم ساعة الصفر يجد أنهم لم يكونوا على استعداد معقول لتنفيذ خطتهم . . . باستثناء جماعة الوجه القبلي ، التي نفذت ما كلفت به ، ونجحت بصورة مذهلة في إرباك أجهزة الأمن . . . وأحداث الذعر على مستويات مختلفة في الدولة . . .

ولو كانت قد وقعت أحداث مشابهة لتلك التي وقعت في أسبوط في مدن ومحافظات أخرى ، لما أمكن بسهولة القضاء على التنظيم في أسبوط ، لأن القضاء على التنظيم في أسبوط استلزم سحب أعداد هائلة من جنود الأمن المركزي من معظم محافظات الصعيد - والدفع بها إلى أسبوط . . . كما استلزم سفر وزير الداخلية (النبوي اسماعيل) ومساعدته الأول (اللواء حسن أبو باشا) بالطائرة إلى هناك . . . وقد بقي حسن أبو باشا في أسبوط أكثر من عشرة أيام لم يتم فيها هو وقيادات الأمن المركزي ومباحث أمن الدولة على مستوى الجمهورية . . . كما أن رجال الصاعقة التابعين لوزارة الداخلية نقلوا جوا إلى أسبوط لتطهير المدينة مما وقع لها . . .

أما في القاهرة والجيزة ، فقد كان موقف التنظيم - رغم وجود الزمر وفرج - ضعيفا ومهزوزا للغاية . . . فقد بقي الزمر في بيته الذي يختبئ فيه لا يعرف بالضبط ماذا يفعل . . . وراح محمد عبد السلام يفتش عمن يمدّه يمه من السلاح . . . وتدفع عدد كبير من قيادات التنظيم على بيت عبود الزمر دون أن يعرفوا بالتحديد ما يجب عليهم أن يقوموا به . . . وجلس المذيع محمد زهران البلنجاى ينتظر بيان الثورة الإسلامية ، الذي سيحمله محمد طارق إبراهيم إليه . . . لكن طال انتظاره ، ولم يأت طارق إبراهيم ، ولم يأت البيان . . .

وأقصى ما جرى في ذلك اليوم ، مبادرة فردية من عضو أو اثنين من أعضاء التنظيم ، في الإعتداء على بعض رجال الشرطة الذين وجدوهم في طريقهم . . .

هذا . . .

بالرغم من أن أجهزة الأمن لم تكن على علم بأي شيء عن هذا التنظيم . . . لكن . . .

المشكلة لم تكن في معلومات أجهزة الأمن وإنما في امكانيات التنظيم . . .

إن التنظيم أراد أن يمرر فيلا من ثقب ابرة . . . أراد أن يستولى على نظام كامل بامكانيات ضعيفة . . . أراد أن يكون - وهو في حجم ضئيل - مثل شمشون الجبار !

وكان طبيعيا بعد ذلك أن يحاول كل عضو من أعضاء التنظيم الاختباء في المكان المناسب . . . وتوزعوا جميعا على قرى ومحافظات مصر ، من الاسكندرية إلى أسوان . . . ومن الجيزة إلى الواحات . . . متصورين أن الأزمة يمكن أن تمر بسلام ، ومتصورين أنهم يمكن أن يعيدوا تجميع أنفسهم مرة أخرى . . .

وكان طبيعيا بعد ذلك أن يتساقط بعضهم واحدا وراء الآخر . . . وربما كان هناك من لم يقبض عليه ، ولم تأت سيرته في التحقيقات . . . ويستعد لجولة جديدة . . . لكن . . . من المؤكد أن التنظيم تلقى ضربة اجهاض قوية ، أطاحت بعناصر هامة وقيادية فيه . . .

00

وإذا كانت خطة التنظيم ، غير عملية ، فإنها في الحقيقة كانت خطة مبتكرة ، وغير تقليدية ، في قلب الحكم ، والإستيلاء على السلطة . . .

إن الخطة التقليدية في مثل هذه الحالات ، تقوم على تشكيل خلايا متعددة ، داخل القوات المسلحة ، يمكن استخدامها في الوقت المناسب ، وهذا بالضبط ما كان يسعى إليه تنظيم سالم الرجال ، المسمى أيضا باسم «الجهاد» . . . فقد ركز سالم الرجال على تجنيد ضباط وجنود ومتطوعين في القوات المسلحة من الحرس الجمهوري ، والمدركات . . .

أما تنظيم عبد السلام فرج وعبود الزمر فقد كان يتصور أن الطريق إلى السلطة يمر - مثل إيران - عبر ثورة شعبية ، إسلامية ، تستطيع أن تغير النظام . . . وكان يتصور أن تحريض الناس في المساجد ، يمكن أن يؤدي إلى خروجهم «الفوري» للشوارع ، مطالبين بأن يتنازل النظام عن سلطاته ونفوذه . . .

والطريف أن عبود الزمر حدد صورة الحكم بعد حصولهم عليه ، بأن يكون عبارة عن مجلس من علماء الدين ، يتولى إدارة شئون البلاد . . . وكان هذا التصور سابقا لأوانه تماما . . .

وكان مثل تصور شخص يحدد كيف سيدبر مزرعة دواجن ، قبل أن يشتري الدجاجة الأولى .

00

ومما لاشك فيه أن محاولة مباحث أمن الدولة والنيابة العامة ، لاعطاء الأدلة المضادة ضد التنظيم ، جعلتها تتصور أن أشياء ثبت عدم صحتها . . .
مثلا :

قالت النيابة العامة أن عمر عبد الرحمن اشترى جهازا لطبع شرائط الكاسيت التي سجل عليها أحاديث مناهضة لنظام الحكم ، والحض على كراهيته . . . وكانت النيابة العامة توحى بذلك لما حدث في إيران ، حيث كان شريط الكاسيت أحد الأسلحة التي استخدمها الخوميني في نشر دعوته ، والتحريض على الثورة . . .

وقد ثبت عدم صحة هذا الدليل ، لأن عمر عبد الرحمن اشترى الجهاز من السعودية ، ودخل به عبر الجمارك إلى مصر ، وباستئجار المحكمة للشرائط الموجودة مع الجهاز ، ثبت أنها تحوى ترتيبا لآيات الذكر الحكيم وبعض الأحاديث النبوية الشريفة والتواشيح .

ومثلا :

قالت النيابة العامة ومباحث أمن الدولة :

إن عمر عبد الرحمن ، ضبط عنده ، عند تفتيش مسكنه ٢٠ ألف دولار ، و ٣٧٠ جنيه ، بخلاف ستة آلاف جنيه ضبطت في منزل شقيقته . . . وكانت النيابة والمباحث توحيان بوجود الأموال اللازمة للإلتفاق على خطة التنظيم . . . وقد ثبت أن هذه المبالغ كلها محاطة بأغلفة البنوك ولها سند شرعى في اقتنائها .

00

ومما لاشك فيه - أيضا - أن التنظيم لم يكن قادرا على قلب نظام الحكم . . . وذلك لأنه ، لم يمد فروعه إلى الأماكن الحيوية التي تسهل له ذلك . . . أو لم يستطع ذلك . . . فهو لم ينجح في ضم عسكريين له ، سواء ضباط أو جنود . . . إلا من كان أصلا في تنظيم سالم الرجال . . .

وأقصى ما نجح في الحصول عليه بعض الأسلحة والذخائر ، وبعض الأفرولات والسترات الكاكي . . . بخلاف أنه دفع ألف جنيه لبعض الأشخاص لحراطة أجزاء من قاذفات « آر . بي . جي » بأحدى ورش الجبالية ، وتطوير بعضها إلى صواريخ . . .
وبجانب فشل التنظيم في ضم عسكريين إليه ، كان واضحا أن خطته في الاستيلاء على مبنى الاذاعة والتليفزيون كانت خطة هزيلة . . .

فالسلاح اللازم لهذه العملية ، كانوا سيحصلون عليه من إحدى كتائب الحراسة للمقر العام بالمأظرة يوم ٦ أكتوبر ، أى يوم العملية ، وقد كان ممكنا - وهذا حدث فعلا - أن لا ينجحوا في الحصول على السلاح . . . فكيف يمكن أن تترك هذه العملية للظروف كما حدث ؟!

كما أن الاعتقاد على وجود المذيع زهران البلتاجى داخل المبنى لتسهيل مهمة اذاعة البيان الأول للثورة ، كان اعتقادا ساذجا . . .

فقد قرر رئيس قسم المراقبة الرئيسية بالاذاعة محمد يحيى محمود العواد ، أمام المحكمة ، بجلسة ١١ يونيو ١٩٨٣ :

- أن عملية ضم الموجات لا يمكن أن يقوم بها أحد إلا بعد ممارسة طويلة ، وأن زهران البلتاجى وهو مذيع لا يمكن أن يقوم بهذه العملية . . .

وقال :

- إن دخول مبنى الاذاعة يكون بناء على تصاريح ، وقد تغيرت هذه التصاريح قبل ٦ أكتوبر ١٩٨١ وأصبحت من البلاستيك . وفي حالة الزيارة يقدم طلب لأحد مديري الأمن ، وفي حالة الموافقة يستخرج تصريح مؤقت يستعمله الزائر في حضور مرافق .

وقال :

- إنه في حالة الاستيلاء على الاذاعة ، توجد محطات بديلة في ماسبيرو ، ويمكن

قطع الاذاعة عنها وتوصيلها بمحطات أخرى ، وأن هذا الأمر معلوم لمن يعمل في الغرفة الرئيسية فقط .

وإذا كان من الصعب - على هذا النحو - الاستيلاء على مبنى الاذاعة والتلفزيون ، وإلقاء البيانات الأولى ، فإن من المستحيل الاستيلاء على الأماكن الهامة في مثل هذه الحالات ، مثل وزارة الدفاع . . ومقر الحرس الجمهوري ، كما كان مخططا على يد عبود الزمر . .

وكان أقصى ما يمكن أن يفعله أعضاء التنظيم هو التعامل مع الأهداف السهلة ، مثل جنود الشرطة الذين يقفون في الشوارع ، وعربات الأمن المركزي التي تقف في الميادين . . وهذا بالفعل ، ما جعل عبود الزمر يتنازل عن أهدافه الكبيرة (احتلال مباني وزارة الدفاع وقيادة الأمن المركزي ، ووزارة الخارجية ، ومقر الحرس الجمهوري) ويأمر أعضاء التنظيم برمي قوات الأمن المركزي في الشوارع بالقنابل . . او الاعتداء على رجال الشرطة الذين يتولون حراسة المرافق العامة . .

لقد كلف عبود الزمر البعض بجمع معلومات عن أماكن وأشخاص ، تصور أن التخلص منهم ، يؤدي إلى سقوط السلطة - كالتفاحة الناضجة - في حجره . . لكن هذه المعلومات لم تكن - على ما يبدو - تكفي لكي يتخلص من هؤلاء الأشخاص . . ولم يكن عبود الزمر قادرا - على ما يبدو أيضا - على ذلك . .

إن أحلامه كانت أكبر من امكانياته . .

وخياله كان أكبر من الأمر الواقع الذي حوله مباشرة . .

ولم يكن قادرا على أن يرفع امكانياته إلى مستوى أحلامه ، فذلك يحتاج لوقت طويل . . ولم يكن قادرا على أن يرفع الأمر الواقع من حوله إلى مستوى خياله ، فذلك يحتاج لمجهود كبير . .

وكان عليه أن يهبط بأحلامه إلى مستوى امكانياته . فلا يحقق أى شيء . . وكان عليه أن يهبط بخياله إلى مستوى الأمر الواقع الملموس من حوله ، فيقوم بما يمكن تسميته بزريعة في فئجان . . إذا جاز التعبير هنا . .

لكن . .

يبقى أن نتساءل :

- لماذا تحرك عبود الزمر - وهو ضابط المخابرات المحترف - بالتنظيم قبل الألوان ؟ . . لماذا لم يكف بعملية الاغتيال المدبسة للإطاحة برئيس الجمهورية السابق ؟ . . لماذا قرر الانتحار على هذا النحو ؟ !

إن كل أعضاء التنظيم اعترفوا بأنهم سعوا ، وتحمسوا لاغتيال السادات ، بعد ما فعله معهم في سبتمبر ١٩٨١ . .

واعترفوا :

- إن الانتحار كان واجبا بعد ذلك ، لأنهم كانوا سيلاقون نفس المصير ، لو قبض عليهم . حتى دون أن يتحركوا .

وقد يبدو هذا الكلام الآن نوعا من التبرير . .

وقد يبدو نوعا من الندم . .

الله أعلم !

بين المنصة والروب الأسود

ديمقراطية السادات الوهمية دفعت الشباب للعمل السري
 هيئة الدفاع
 في قضية الجهاد

كانت قائمة الاتهامات طويلة جدا .. متنوعة جدا .. يكاد لا يكون في تاريخ القانون والقضاء الجنائي المصرى ، تنظيم آخر غيره ، حوكم بمثلها .. كان وراء القفص ٣٠٢ متهمين .

وكانت هناك ٦٠ واقعة اتهمتهم النيابة العامة بارتكابها ..

وكانت هناك ٥٩ مادة قانونية جاهزة لمحاكمتهم ، من قوانين العقوبات ، والطراريء ، والتجمهر ، والأحزاب السياسية ، والأسلحة والذخائر ، وقانون الاجراءات الجنائية ..

وبلغت جملة أوراق القضية ٣٥ ألف ورقة ، تضم شهادة ٤٥ شاهد اثبات ، و ٣٥ شاهد نفى ، بخلاف مرافعات النيابة (٩ جلسات) ومرافعات الدفاع (٩٥ محاميا) .. وكانت الأحكام الصادرة وحيثيات الحكم ، مفاجأة نؤجل اعلانها الآن ..

هذه ..

باختصار ..

قضية تنظيم «الجهاد» .. القضية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة عليا !

00

التهم الموجهة لأعضاء التنظيم : سمك .. لبن .. قمر هندى !
التجمهر .. تعريض السلم العام للخطر .. منع الهيئات الحكومية من ممارسة

عملها .. استعمال القوة .. احتلال مبان عامة .. ارتكاب جرائم القتل العمد ..
تخريب منشآت عامة ونهبها .. إنشاء وتأسيس تنظيم حزبي غير مشروع .. إدارة جماعة
ارهابية سرية .. مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في
الدولة .. حيازة أسلحة ومفرقات دون ترخيص .. استعمال مفرقات محظور استعمالها
خارج القوات المسلحة .. سرقة أسلحة وذخائر مملوكة لهيئة الشرطة .. الإضرار
بالوحدة الوطنية .. مهاجمة رجال الشرطة .. سرقات بالإكراه .. تخريب ممتلكات
خاصة بالعمد .. تسلم عملات صعبة من الخارج .. اجبار موظفين عموميين على
الامتناع عن عملهم .. اخفاء مشغولات ذهبية مسروقة .. محاولة قلب نظام
الحكم .. والتدبير لقتل رئيس الجمهورية السابق !

00

المضبوطات والأحراز : سمك .. لبن .. تمر هندي أيضا ..

مدافع رشاشة .. قنابل .. خزن .. بنادق .. صناديق رصاص .. جداول
شفرة .. طلقات مضادة للدبابات .. طبنجات .. خرائط عليها رسومات كروكية
لأماكن حيوية .. سيارات .. سلاح أبيض .. بلطة .. ملابس رسمية لجنود
الجيش .. مفجرات .. ديناميت .. فتيل أمان .. بطاقات شخصية مزورة .. قنابل
مسيلة للدموع .. أكياس بارود .. مشغولات ذهبية .. وأرشيف كامل للتنظيم ..

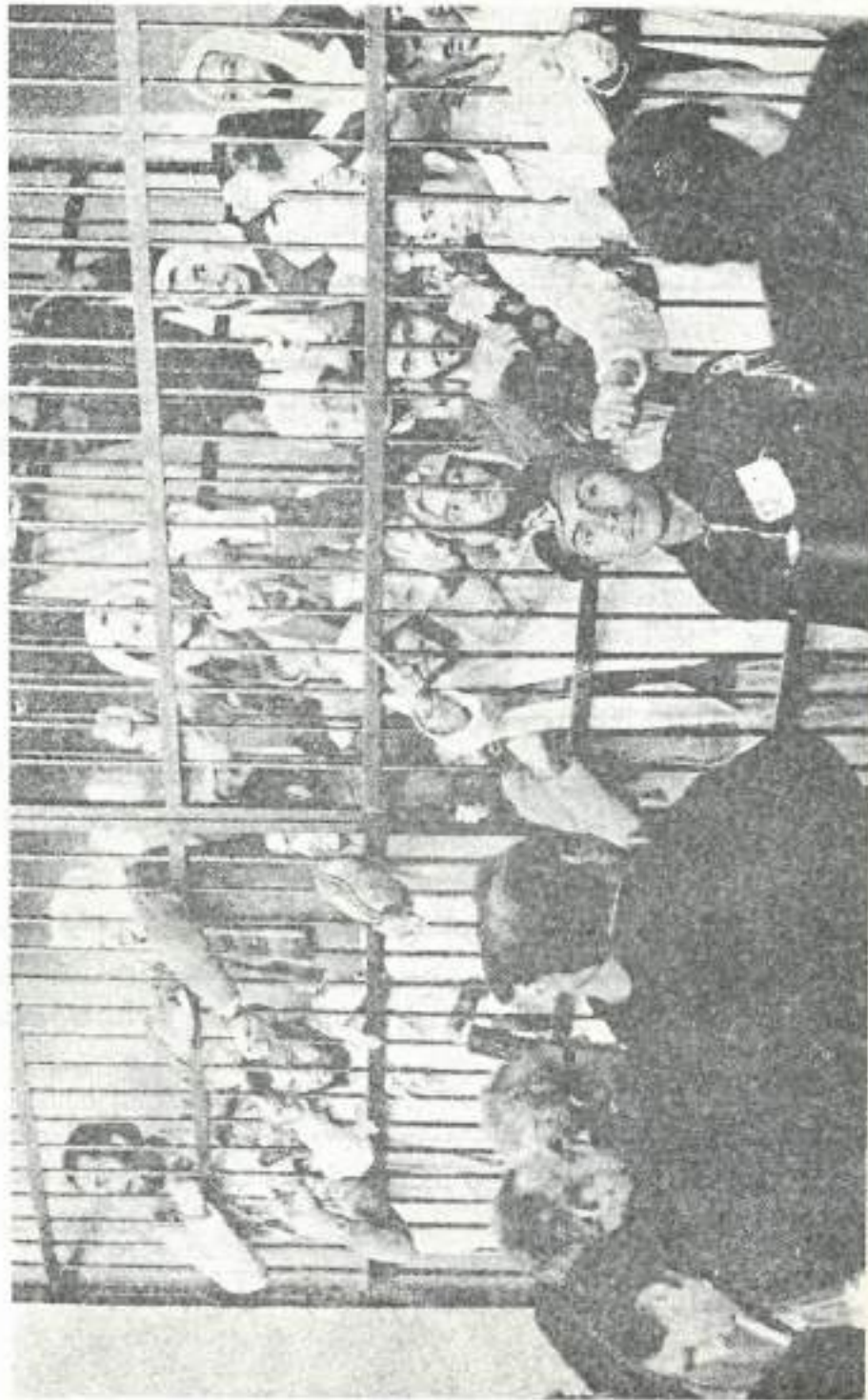
كانت هذه المضبوطات معرزة في ٥٣ مجموعة أحراز .. لكل مجموعة منها رقم
وتقرير ، ومعرض ضبط ..

وأضيف لهذه الأوراق الرسمية ٣٨٥ تقريرا طبيا خاصا بحالة المصابين من الضحايا
من جنود الشرطة .. والأهالي .. والضباط .. و١٣ تقريرا طبيا خاصا بإصابات
المتهمين من أعضاء التنظيم ..

00

ارتفع صوت النيابة العامة في هذه القضية حوالى ٣٠ ساعة .. بخلاف المرافعات
المكتوبة .. وأخذت من جلسات المحكمة تسع جلسات ..

ومن الصعب ، بل من المستحيل تلخيص مرافعة النيابة العامة هنا ..



التهبون في المحكمة

لكن .. يمكن القول : أن ممثلي النيابة الذين ترافعوا في الدعوى ركزوا على ثلاثة جوانب رئيسية . فكر المتهمين .. أحكام القانون الذي يحاكمهم .. والادلة الموجهة اليهم ..

في «فكر المتهمين» قالت النيابة العامة :

١ - لا جدال أن القرآن هو دستور الأمة الإسلامية والسنة النبوية الشريفة شارحة ومبينة له .. لكن لا يجوز تفسير القرآن بدون علم ، ولا تحميل ألفاظه ما يتفق مع الهوى .

٢ - أن كتاب «الفريضة الغائبة» الذي وضعه عبد السلام فرج وجعله دستور التنظيم ، يبين أن واضعه غير مؤهل تماماً للإجتihad أو تفسير القرآن والأحاديث ، ومن ثم فقد خدع نفسه ثم خدع الآخرين .

٣ - أن الجهاد - ليس حل السلاح فقط - وإنما هو عمل واسع .. فهناك الجهاد بالقرآن وهناك الجهاد ضد النفس ، وضد الشيطان .. وضد الفقر والمرض والانحراف بكل مظاهره .. أما القول بأن الجهاد هو القتال فذلك مفهوم غريب عن الفكر الإسلامي .. لأنه آخر مرحلة من مراحل الدعوة .

٤ - ليس صحيحاً أن الإسلام انتشر بالسيف ، هذا مخالف تماماً لطبيعة الإسلام في كونه رحمة للعالمين .. فالقتال لا يكون إلا بعد استنفاد كل الوسائل ، وينتهي القتال إذا امتنعت الفتنة وضمنت الحرية لاقامة شعائر الدين .

٥ - إن الحديث الذي جاء في «الفريضة الغائبة» ونسب لرسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وهو يخاطب طواغيت مكة : استمعوا يامعشر قريش - أما والذي نفس محمد بيده لقد جئتكم بالذبح ، هو حديث سنده ضعيف ، وظاهر ما جاء في هذا القول يناقض ما جاء عن الإسلام من أنه دين رحمة .

٦ - إن الكفر معناه الجحود والإنكار وليس معناه التقصير في أمر من أوامر الله .. وتكفير الفرد ليس أمراً هيناً .. وقذف المجتمعات الإسلامية المعاصرة بأنها جاهلية تارة وكافرة تارة أخرى ، أو أنها تحكم بأحكام الكفر فإن ذلك يعتبر حكماً جائراً يخالف أحكام الشريعة الإسلامية .

٧ - الرأي الأرجح في تفسير الآية الكريمة «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم

الكافرون» هو أن هذه الآية من قبيل التنفير من معصية عدم الحكم بما أنزل الله عمداً بالإنكار والجحود .

٨ - وردا على تشبيه حكام اليوم بالتتار ، ومن ثم فهم مرتدون ، فإن المقارنة ظالمة ، فالتتار كفار في الأصل يتظاهرون بالاسلام وأفعالهم تفضح بواطنهم الكافرة .

٩ - أن الله عندما يدعو المسلمين لقتال الحكام بالسيف ، فإنه يقصد الحكام المشركين لنقضهم العهد ، وفنتهم المسلمين عن دينهم ، ولم ترد هذه الآية لقتال المسلم العاصي .

١٠ - إن الدين ينهى عن أن يكفر المسلم أخاه المسلم وأن الحاكم هو رمز وحدة جماعة المسلمين وهو القائم على شئونهم وقد أمر الله بطاعة أولى الأمر في غير معصية ، فإن كان تكفير المسلم كبيرة عند الله فالقول بتكفير الحاكم المسلم أكبر .

وفيما بعد رد الدكتور عمر عبد الرحمن على ما قالته النيابة العامة في هذا الصدد ، الذي وصفه بأنه افتراءات .. وقال : (١)

إن ما تقوله النيابة يعد اختراعاً لقواعد جديدة للإيمان ، كأنهم شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله .. فالحاكمة لله .. والجهاد ليس ضد الفقر والمرض وإنما هو القتال في سبيل الله .. والظروف المختلفة التي يمر بها المجتمع لا تسمح له أن يعطل حدود الله وشرعه .. وقد أوجب الله القتال حتى يكون الشرع كله له .. ثم .. لا بد للمد أن يفيض ولا بد للسدود أن تنهار ولا بد للفردة أن يطمرهم الموج والركام ، وعندئذ فلتنزل سورة قرآنية في الجهاد تسمع دمدمة الآيات ومن ورائها فرقة السلاح تضرب السيئة بالسيئة وتعالج الغدر بالقصاص ، تصب القمعة على المتلاعبين بالدين وتكيل لهم الضربات على نحو يثير الرعب في القلوب ، تحدد موقف الإسلام الحاسم من أعدائه ، تعلن الحرب على الأحزاب المريية ، وتنظف الجو من آثار الشرك والمشركين ومقاسد أهل الكتاب وذبذبة المنافقين ، ترسم للمسلمين ما يتخلونه أساساً لدولتهم ومنهجاً لدعوتهم .

(١) - عمر عبد الرحمن - كلمة حق .. دار الاعتصام .

وفي أحكام القانون قالت النيابة :

- ١ - إن محاولة قلب نظام الحكم هي جزء من مرحلة التحضير التي تؤكد تصميم الجناة على المضي فيما عزموا عليه .
 - ٢ - إن التجمهر الذي قاموا به هو تجمهر يعاقب عليه القانون لأنه تجمهر يعرض السلم العام للخطر .
 - ٣ - إن جريمة انشاء تنظيم حزبي غير مشروع ثابتة ، فالتنظيم موجود ، وغير شرعي ، ويأخذ صفة الحزب السياسي .
 - ٤ - إن عقوبة حيازة الأسلحة والذخائر الاعداء إذا كانت بقصد استعمالها في أي نشاط يخل بالأمن العام . . أو النظام العام .
 - ٥ - إن المتهمين الذين كانوا في الخدمة بالقوات المسلحة ارتكبوا أفعالا ترمي إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية .
- وفي الأدلة الموجهة للمتهمين ، قدمت النيابة الأحرار . . والتحقيقات . . وشهود الإثبات !

00

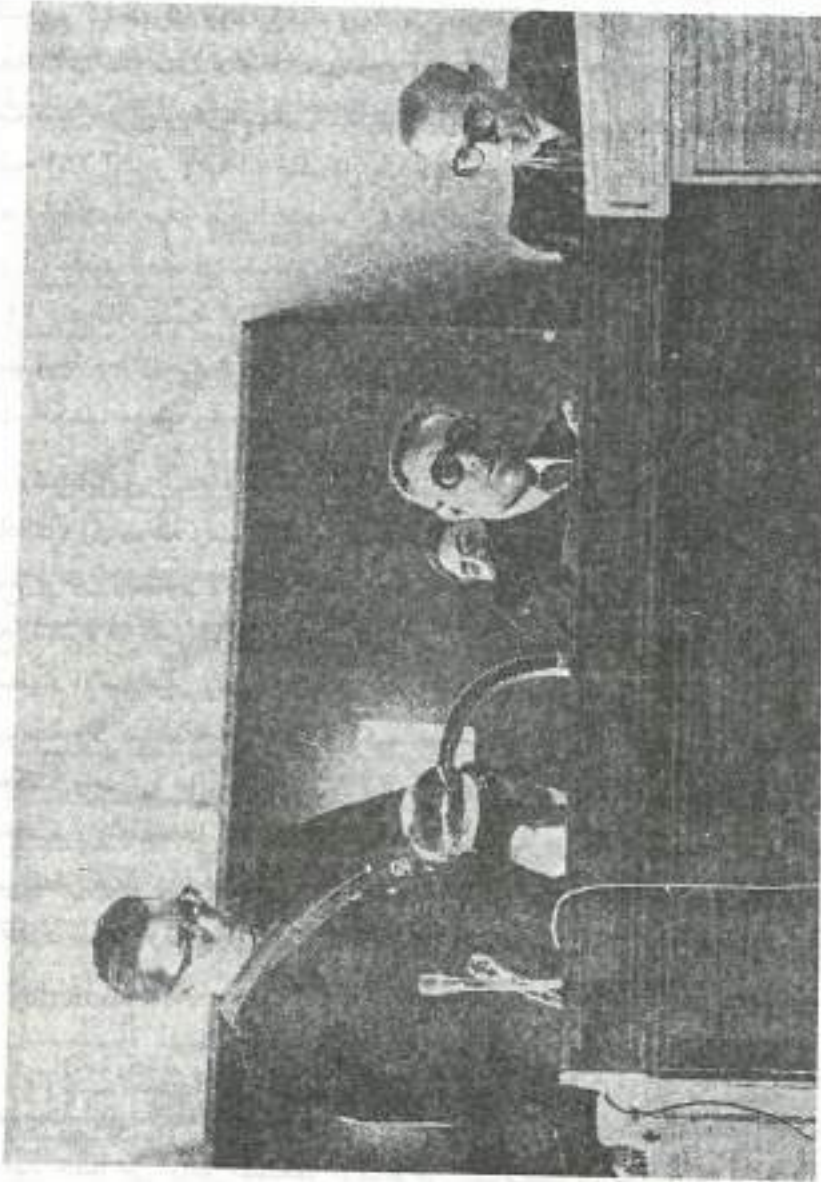
وجاء الدور على الدفاع . .

عشرات الجلسات . . مئات الساعات . . أبرع المحامين . . جدال في الفقه . . درس في التاريخ . . انتقاد للمحاكم . . صراخ في وادي السياسة . .

قال الدفاع :

١ - إن المتهمين يريدون الانتصار لدين الله وفي سبيل ذلك هم مستعدون للموت ، فلا يكمل إيمان المسلم حاكما أو محكوما إلا بتطبيق شرع الله ، ومن انتقص منه فقد انتقص في دين الله . ومن جحد شرع الله ولم يطبقه خرج عن الملة بالاجماع ومن أنكر معلوما من الدين بالضرورة فهو من الكافرين .

٢ - إنه بعد أن ألغى كمال أتاتورك الخلافة الإسلامية ظهرت في مصر بقطة (منذ خمسة وخمسين عاما) بظهور جماعة الاخوان المسلمين ، فنادى الشيخ حسن البنا



رجال النيابة العامة

بالاسلام كل لا يتجزأ ، ووجوب أن يكون الحكم بالقرآن والسنة ، وهنا بدأ الصدام بين الإخوان المسلمين والسلطة لأن ممثلي السلطة يعارضون هذا الدين لأنهم يجهلونه .

٣ - وبعد قيام الثورة ظهرت فئة جمعت الانتهازيين والوصوليين وأغلبهم من المثقفين ، كما ظهرت طائفة الخدم ومنهم من يطبخون القوانين والقرارات - وإلى جانب هذه الفئات كان هناك عامة الشعب منهم الجاهل والجاهد . . وهنا بدأت بؤرة سرطانية ظلت تسير حتى جاءت بالمتهمين الماثلين . وانتقد الدفاع تصرفات السلطة بعد حادث المنشية (٢٦ أكتوبر ١٩٥٤) ضد كل صاحب فكر اسلامي ، كما أبدى وجهة نظره في نظام الحكم وما صدر عن السلطة من قرارات خاصة بتأميم قناة السويس والوحدة مع سوريا وتأميم الصحف وتأميم الشركات والتدخل في ثورة اليمن واعتقالات عام ١٩٦٥ ، ولجان تصفية الاقطاع ونكسة ١٩٦٧ وما تلاها من أحداث ، وما قاله رئيس الجمهورية (جمال عبد الناصر) في ذلك الوقت عندما قدم بيان ٣٠ مارس - إن مصر كانت تحكمها عصاة وتحكمها دولة المخابرات . . .^(٢)

«كما أبدى الدفاع وجهة نظره في نظام حكم رئيس الجمهورية السابق (أنور السادات) وكيف أنه رسم لنفسه طريقة حكمه الفردى مع اعطاء شرعية لهذا الحكم بوضع قوانين ودستور لا يتعارض مع مصالحه . وانتقد القرارات الصادرة منه بإجراء صلح منفرد مع اسرائيل ، واصداره قوانين تمكن السلطة من اعتقال أى شخص ، وإضطهاد الإسلاميين وإبعادهم عن الحكم وإنكاره معلومة من الدين بقوله لادين في السياسة ولا سياسة في الدين وتهكمه على حجاب المرأة واصداره قانون الأحوال الشخصية واصرارته على بناء مجمع الأديان واتخاذ سياسة اقتصادية متضاربة وتصرفاته الشخصية ، وتحفظه على ١٥٣٦ شخصا منهم عدد كبير من المسلمين بغير مبرر قانوني - وطريقة تنفيذ هذا القرار التي كادت أن تؤدي إلى هلاك البعض اذ بدأ البعض يتساقطون بالموت وبالأعيار العصبى والتزيف الداخلى» .^(٣)

وقال الدفاع :

٤ - ان ما وقع من المتهمين هو انتفاضة شعبية إسلامية ، في مواجهة كل ما حدث في مصر منذ أيام الحملة الفرنسية ، التي حاولت إبعاد المصريين عن العصبية الدينية . . وفي عهد محمد على أرسل المستعمر الأقباط من الشام لنشر الأفكار والفساد من مساح

(٢) و (٣) حيثيات الحكم .

العربى - وصورة من كتاب السلام الضائع وصورة من كتاب خريف الغضب - وهذه الصور والمقالات والكتب - حالة المعاناة التي يعيش فيها بعض افراد الشعب وعن طريقة حياة رئيس الجمهورية السابق .

٧ - عدد من الابحاث بعنوان العلمانية والدفاع الشرعى الشريعة الاسلامية وآثار الجهل والغلط في الشريعة الاسلامية .

٨ - صورة ضوئية من الحكم الصادر في القضية ٣٦/٩ ق بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٢ والقاضى بوقف تنفيذ القرار رقم ١٩٨١/٤٩٣ فيما تضمنه من التحفظ على جميع الأشخاص الوارد اسماءهم بالكشف المرفق به .

الجانب الثانى من مراعاة الدفاع - القسم القانونى

دفع الدفاع عن المتهمين فى مرافعاته الشفوية ومذكراته المقدمة خلال فترة المحاكمة - الدعوى - بعدة دفعات قانونية نوجز فيما يلى :-

أ - الدفع ببطلان اجراءات التحقيق لعدم توفير حماية التحقيق الابتدائى وهو حق المتهم فى الاستعانة بمحام - اعمالا لنص المادتين ٧١/٦٩ من الدستور والمواد ٧٧ - ١٢٤ - ١٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية وأنه لا يقدح من ذلك أن المتهمين لم يودعوا تقريرا فى قلم كتاب المحكمة بأسماء محاميهم وذلك لان ظروف المتهمين والحالة التى كانوا عليها قبل عرضهم على النيابة العامة كانت لا تسمح لهم بإبداء تقرير فى قلم كتاب المحكمة بأسماء محاميهم وأن العبارة التى يشتمها المحقق فى صور محضر التحقيق من أنه سأل المتهم عما اذا كان لديه محام فنفى ذلك - وهى

ولم يثبت أن المتهمين دفعوا بطلان اجراءات التحقيق .

ودور بغاء إلا أن الأفغانى ومحمد عبده تصديا لذلك . . ثم بعد ذلك جاء الاستعمار ببعض الكتاب يكتبون ضد العقيدة الإسلامية كطه حسين وتوفيق الحكيم وعلى عبد الرازق ، حتى قامت ثورة ١٩١٩ وضاعت الدعوة الإسلامية وفصلت مصر عن الخلافة . . واستمر الحال على ذلك إلى أن جاء أنور السادات وفعل ما فعله . . فقد وصف زى المرأة المسلمة بأنه خيمة وألقى بعلماء المسلمين في السجن ، مما زاد في إثارة حفيظة المسلمين ، وكان خروجهم في أسبوط يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ وردهم على قوات الأمن عندما منعهم من الصلاة في الخلاء ، أمرا طبيعيا .

٥ - إن الحاكم خرج على شرعية الله والقانون . فكان واجبا على الرأى العام الخروج عليه . . وقد سقطت الشرعية عن الدولة بتصرفات رئيس الجمهورية السابق ابتداء باعتقال ١٥٣٦ شخصا إلى سبه أئمة الدين ، واهداره السلطة ، مما يحق معه للشعب أن يقاوم . . وعلى ذلك فالواقعة المعروضة أمام المحكمة إن صحت تشكل جريمة بغى لا ينبغي الخروج عن حدها الشرعى .

٦ - إن الديمقراطية في عهد أنور السادات كانت ديمقراطية شكلية ، مما أدى بها إلى طريق مسدود وإلى العمل السرى ، وأن الإصلاح هو في إعطاء الشعب حريته في اختيار الحاكم والحق في محاسبته . . وأن الشعب المصرى يعيش في حالة معاناة بينما تصرف بعض الصحافيين بدهاء لابعاد رئيس الجمهورية السابق عن الشعب ومتاعبه .

٧ - إن المتهمين نشأوا وسط جو متناقض بين الواقع والمعلن ، وفي غياب مناهج التربية الدينية ، وفي مجتمع يتصرف فيه رئيس الجمهورية السابق وأعوانه في ثروات البلاد بغير هدف أو محاسبة .

٨ - أن الجماعات الإسلامية نشأت بتأييد من أنور السادات لمناهضة التيار الشيوعى في البلاد ثم محاربتهم بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد لاعتراضهم عليها . . وقد أدى ذلك كله إلى التجاء المتهمين إلى الدين ، والدين ليس مجرد عبادة - أنها هو شريعة كلية تشمل منهاجا لعلاقة الانسان بربه ومنهاجا لنظام المجتمع فيه صلاح للجميع .^(٤)

00

(٤) قدم الدفاع إلى المحكمة بعض الأوراق التي تثير الشك في موقف بعض الأقباط من الوحدة الوطنية . . كما قدم مقالة صادرة من الجماعة الإسلامية عن حكم الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام . . وعدد من الأبحاث بعنوان العلنية والدفاع الشرعى . . وصورة ضوئية للمحكم الصادر بوقف تنفيذ قرارات التحفظ .

ويواصل الدفاع مرافعته . .

ويقرب من الصلب القانونى للقضية . .

ويدفع ببطالان إجراءات التحقيق ، لأنها لم تتم - حسب القانون - في وجود محامين عن المتهمين . . ولأنه لم يسمح للمحامين بالاطلاع عليها أولا بأول . . كما أن المتهمين لم يوقعوا على محاضرها ، هم وكتاب هذه المحاضر .

وقد ردت المحكمة على هذا الدفع قائلة : إن المتهمين لم يعلنوا عن المحامين المدافعين عنهم ، الذين يمكنهم الحضور معهم أثناء التحقيقات . . كما لم يقدم الدفاع ما يفيد أنه طلب الاطلاع على التحقيقات التى تجرى أولا بأول . . ولا تحتاج صحة التحقيقات توقيع المتهمين عليها ، اذ يكفى أن يوقع المحقق . . فقط عليها .

ويدفع المحامون ببطالان الاعترافات المنسوبة إلى المتهمين لأنها أثير استجواب مرهق ، كما أنها وليدة اكراه مادي وأدى !

وترد المحكمة : إن المحقق كان يمتنع عن مواصلة التحقيق اذا ما قال له المتهم : إنه مرهق ! وأخذت المحكمة بالدفع الخاص ببطالان الاعترافات الوليدة لإكراه مادي وأدى !

ويدفعون ببطالان إجراءات التسجيل والتصوير لأنها لم تخضع للقواعد والشروط القانونية !

وترد المحكمة : إنها لم تأخذ بهذا الدليل واستبعدته ، واكتفت بها اعتراف به المتهمون في التحقيقات .

ورفض المحامون تطبيق قانون العقوبات على الأفعال التى ارتكبوها المتهمون ، لأنهم ارتكبوها بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، ولأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى ، ولأنهم كانوا في حالة ضرورة وقاية أنفسهم وغيرهم من خطر جسيم على النفس .

وزدت المحكمة على هذا الدفع ، ببراءة ، واتقان ، يطول شرحهما .

وقال المحامون :

- إن المتهمين لم يقصدوا قصدا جنائيا وهم يفعلون ما نسب اليهم ، فقد وجدوا آيات الله صريحة . . واضحة ، فأخذوها وطبقوها .

وردت المحكمة :

- إن هذا الدفع لا أساس له من القانون : أو الواقع ، وخاصة ان المحامين لم يقدموا دليلاً واحداً على أن أياً من المتهمين له أهلية الاجتهاد شرعاً ، ومن ثم فليس من حقهم أن يأخذوا آيات الله - دون علم - ويطبقوها ، كما ذهب الدفاع عنهم . كما إنه لم يثبت للمحكمة أنهم سألوا أهل الذكر بل إن غالبيتهم قرر بالتحقيق أن معلوماتهم منقولة من كتب السلف ! ومن ثم فقد قام الدليل الكافي على توافر القصد الجنائي لدى المتهمين .

00

ولم يتوقف الحوار القانوني بين الدفاع والمحكمة عند هذه الحدود العامة ، بل امتد ليشمل كل متهم من المتهمين على حدة . . (*)

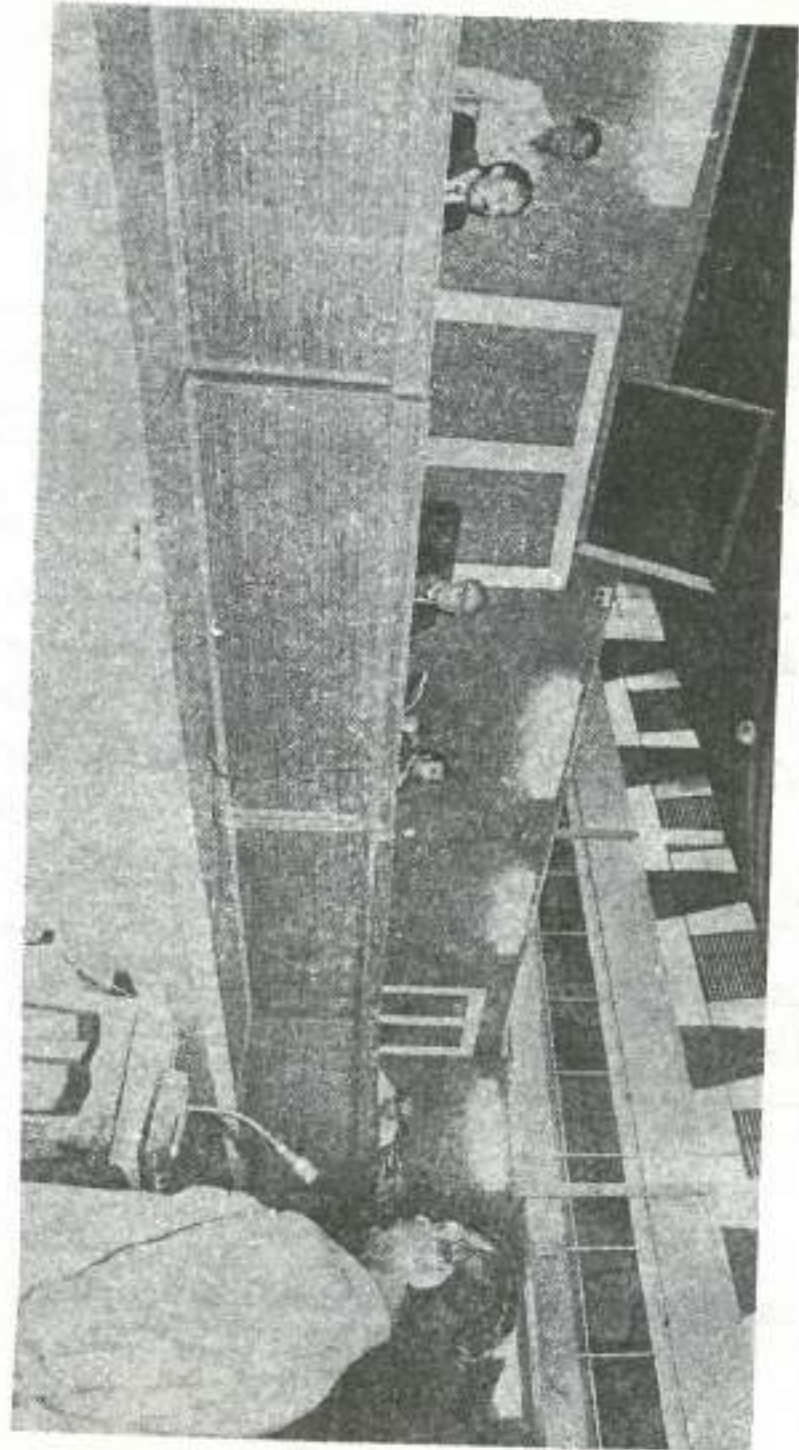
الدفاع : إن عبود الزمر مسلم عادي وأقواله كلها تنحصر في حدود الفكر وأن أمر تدريب وتجنيد بعض العناصر كان مجرد مسائل نظرية وإنه اشترى السلاح بعد أحداث الزاوية الحمراء ليدافع عن نفسه . . إنه كان يفكر ولا عقاب على الفكر . . ومجرد الفكر لا يمكن أن يعتبر محاولة لقلب نظام الحكم .

المحكمة : لم يقتصر دور عبود الزمر على مجرد التفكير والثابت من الأوراق انه هو أحد مؤسسي التنظيم ومدير حركته . . وقد اعترف أن الهدف من التنظيم إقامة الدولة الإسلامية لكي تحكم بشريعة الله ، واعترف بأنه كان يضع الخطط وينظم حركة العمل والتدريب ، وتجميع المعلومات وكان اعترافه بذلك قاطعاً !

د : ان أحداً لم يشاهد كرم زهدى يرتكب ما نسب اليه ، كما أنه لم يعترف أمام المحكمة بأي شيء . . أما ما قاله في التحقيقات فيعد اقراراً وليد إكراه وليس اعترافاً . . ثم إن لغته في أقواله تختلف عن لغته في الحقيقة . . ولو كان كرم زهدى هو الذي أسس التنظيم فيكون تأسيسه بناء على أوامر من السلطة . .

م : إن كل زملاء كرم زهدى اعترفوا بدوره في رفع المستوى الفكري لهم ، وإنه هو الذي أحضرهم لعبود الزمر وأدخلهم التنظيم !

(*) لحسن ما دار بين الدفاع والمحكمة بخصوص المتهمين على هذا النحو من باب التبسيط وسهولة الفهم . وقد رمزنا للدفاع هنا بحرف دد وللمحكمة بحرف مم .



المحكمة تسمع لأحد الشهود

د : لكن كرم زهدى وناجح عبد الله وباقي جماعة الصعيد ليس لديهم امكانيات لقلب نظام الحكم !

م : كيف ، وقد ضبطلت السلطات معهم كميات وفيرة من الأسلحة والدخائر !

د : إذن مارأى المحكمة فيما صرح به فؤاد محيى الدين في جريدة «الأخبار» من أنه لا علاقة بين حادث اغتيال رئيس الجمهورية السابق وحوادث أسبوط !

م : هذا التصريح صادر من شخص غير مسئول عن التحقيق ، ولم يصدر بعد اطلاق على مفردات القضية .

د : إن هناك تناقضاً بين مذكرات مباحث أمن الدولة وأقوال المتهمين وأقوال الشهود ، وهذا التناقض يدعو إلى الشك في أن أحداث أسبوط وقعت بالكيفية التي تقول بها النيابة العامة ، وإن من الأكيد أن هذه الحوادث ارتكبتها آخرون خلاف المتهمين وخاصة انه لم يقبض على أحد منهم في مكان الحادث .

م : لقد قرر المتهمون المسئولون عن الصعيد أنهم اتفقوا على تنفيذ ما حدث . . وجاءت اعترافاتهم جميعاً في هذا الصدد متطابقة .

د : إن أحداث أسبوط افتعلت ترضية للجالسين في مناصب الحكم سواء في أمريكا أو إسرائيل تأمينا لانسحاب إسرائيل وقد خرج المسلمون في أسبوط يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ لصلاة العيد فانهالت عليهم الأعيرة النارية .

م : هذا كلام نظري !

د : وبالنسبة للمتهم أسامة إبراهيم حافظ ، شهد اثنان سألتهما المحكمة يوم ٢٦ يناير ١٩٨٢ ، انه كان مختبئاً معها في شقة بعزبة الخشب بالمنيا منذ ٢٠ سبتمبر إثر صدور قرار بالتحفظ عليهم ، ثم اختبأ معها في شقة بميدان العتبة حتى ١٢ أكتوبر ولم يتركها خلال هذه الفترة .

م : المحكمة لا تطعن لهذه الشهادة بعد أن ثبت بيقين أن المتهم حضر اجتماع ٢٨ سبتمبر الذي رأسه محمد عبد السلام ونوقشت فيه الخطة التي وضعت لتحقيق هدف التنظيم .

د : إذن ما رأى المحكمة في هذه الشهادة الصادرة من المستشفى الجامعى بأسبوط والتي تفيد أن المتهم هشام عبد الظاهر توجه إلى المستشفى يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ الساعة السادسة والرابع . . أى أنه أصيب وهو يصل وذهب إلى المستشفى ولم يشترك في الأحداث .

م : إن هذه صورة للشهادة وليست الشهادة نفسها ، ثم إن هذه الصورة تتناقض مع الثابت في محضر الضبط ، والذي يفيد أنه دخل المستشفى في السادسة مساء !

د : وبالنسبة للمتهم عبد الناصر عبد العليم درة ، لم يثبت اشتراكه في مقاومة قوات الشرطة ، بل إنه جرى وتسلق المواسير إلى دور علوى فور سماعه الرصاص وضبط في الدور الخامس .

م : هذا صحيح . . لكنه يحاكم لأسباب أخرى غير مقاومة قوات الشرطة .

د : وطارق الزمر لم يقاوم رجال الشرطة إلا بعد أن جاوزوا حدود وظيفتهم وقصدوا قتل الموجودين بالشقة الذين سارعوا بتسليم أنفسهم فور علمهم بأن القادمين من قوات الشرطة .

م : الثابت إن طارق الزمر ومن معه يادروا باطلاق النيران على قوات الشرطة بقصد قتلهم . . وعندما لم يعد هناك أى مفر سلموا أنفسهم !

واستمر الجدل بين الدفاع والمحكمة على هذا المنوال . .

لقد ركز الدفاع في مرافعاته عن المتهمين على :

أن التنظيم أسس برضاء السلطات لمحاربة التيار الشيوعى . . أن حوادث أسبوط مدبرة من قبل السلطات . . أن اعترافات المتهمين وقعت تحت الإكراه . . أن أفكار المتهمين لم تخرج عن حيز عقولهم . . أن تحريات مباحث أمن الدولة متناقضة مع التحقيقات . . أن أقوال شهود الاثبات ملفقة وغير متسقة مع باقى التحقيقات . .

وقد ركزت المحكمة - عموماً - في ردها على الدفاع ، على الأدلة التي لا تقبل الشك ، ولم تستند إلى الأدلة التي يمكن الطعن في صحتها !

وبصورة عامة كان الحوار بين منصة المحكمة ، وأصحاب «الأرواب» السوداء حوارا قويا .. متمكنا .. بارعا .. ومثيرا .

لكن ..

رغم ذلك ، كان في المحاكمة ، مفاجآت أكثر إثارة من هذا الحوار !

الامن آخر من يعلم

«أجهزة الأمن لم تكن على علم بنشاط التنظيم»
حيثيات الحكم
في القضية

ألفت المحكمة - بجرأة لم تحدث من قبل - بأكثر من قبلة ، وهي تنظر هذه القضية !

كانت أولى هذه القنابل :

«أن أجهزة الأمن في الدولة وعلى كافة مستوياتها لم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ انشائه خلال عام ١٩٨٠ ، وحتى بدأ في تنفيذ مخططة بمحاولة قلب نظام الحكم في الدولة» . .

لقد بنى التنظيم . . واستكمل هيكله ، وجند أعضائه ، ورسم الخطط ، واشترى السلاح ، وتحرك من قبل لبحرى ، ورغم ذلك كانت أجهزة الأمن - كما استقر في يقين المحكمة - آخر من يعلم . . وهذه كلها بوادر «كان يمكن منها أن يكشف أمر هذا التنظيم لو كانت أجهزة الأمن معنية بأمن هذا الشعب» . .

بل . . .

أكثر من ذلك ، إن عددا كبيرا من المتهمين كانوا ضمن قوائم قرارات التحفظ (قرارات سبتمبر) وظلوا هارين ، لم يقبض عليهم حتى وقوع الأحداث . .

الأمر الذى جعل المحكمة تؤمن : «أن أجهزة الأمن في الدولة لم يكن لها أى نشاط سابق على الأحداث» رغم كل الصلاحيات والنفوذ الذى حصلت عليه .

ألفت المحكمة - بجرأة لم تحدث من قبل - بأكثر من قنبلة ، وهي تنظر هذه القضية !

كانت أولى هذه القنابل :

« أن أجهزة الأمن في الدولة وعلى كافة مستوياتها لم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ انشائه خلال عام ١٩٨٠ ، وحتى بدأ في تنفيذ مخططة بمحاولة قلب نظام الحكم في الدولة » ..

لقد بنى التنظيم .. واستكمل هيكله ، وجند أعضائه ، ورسم الخطط ، واشترى السلاح ، وتحرك من قبلى لبحرى ، ورغم ذلك كانت أجهزة الأمن - كما استقر في يقين المحكمة - آخر من يعلم .. وهذه كلها بوادر « كان يمكن منها أن يكشف أمر هذا التنظيم لو كانت أجهزة الأمن معنية بأمن هذا الشعب » ..

بل ...

أكثر من ذلك ، إن عددا كبيرا من المتهمين كانوا ضمن قوائم قرارات التحفظ (قرارات سبتمبر) وظلوا هارين ، لم يقبض عليهم حتى وقوع الأحداث ..

الأمر الذى جعل المحكمة تؤمن : « أن أجهزة الأمن في الدولة لم يكن لها أى نشاط سابق على الأحداث » رغم كل الصلاحيات والنفوذ الذى حصلت عليه .

إن ٣٣ عضوا بارزا من التنظيم كانوا ضمن قائمة قرارات التحفظ التي أصدرها أنور السادات في ٢ سبتمبر ١٩٨١ . . . إلا أن أجهزة الأمن لم تستطع أن تقبض إلا على عدد قليل منهم . . . وظل الباقيون طلقاء يديرون حركة التنظيم لتحقيق أهدافه إلى أن وقعت الأحداث . . .

وقد كانت فرصة ذهبية لأجهزة الأمن وقمع نبيل المغربي في يدهم يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ، بعد أن أبلغ عنه صابر عبد المنعم حسن ، وقال : إنه صحبه إلى طريق الواحات وشاهده يدرّب أشخاصا على السلاح ، وأنه طلب منه شراء سلاح بعد أن حدثه عن التنظيم القائم الذي ينتمى إليه . . .

لكن . . . أجهزة الأمن لم تستفد من هذه الفرصة ، ولا هذه المعلومات ، ولم تحاول المشي وراءها ، واكتفت بتحريض قضية ضبط سلاح لنيل المغربي .

والدليل على ذلك أن مساعد وزير الداخلية اللواء محمد عليوه زاهر أرسل خطابا إلى نيابة أمن الدولة ، يطلب الاذن بتصوير وتسجيل اللقاء بين نبيل المغربي وصابر حسن ، دون أن يشير إلى أي معلومة عن التنظيم . . . ولا عن نبيل المغربي الذي ثبت فيما بعد أنه من مؤسسيه .

كان ذلك في ٢١ سبتمبر ١٩٨١ .

وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ، أرسل اللواء محمد عليوه زاهر خطابا آخر إلى نيابة أمن الدولة العليا ، يتضمن التحريات التي أجريت على نبيل المغربي ، بعد بلاغ صابر حسن عنه ، وأشار الخطاب إلى أن نبيل المغربي يتردد بصفة منتظمة على الشقة رقم ٥ الكائنة بالعقار رقم ٩ شارع عفيفي بالجيزة . . . ولم يشر الخطاب إلى أي معلومة عن مستأجر هذه الشقة التي طلبت الداخلية من النيابة الاذن بضبط مستأجرها . . . الذي اتضح فيما بعد أنه عبود الزمر . . .

وهذا يعني أن الأمن لم يقم بأي تحريات عن مستأجر الشقة قبل تاريخ هذا الخطاب . . . ولو كان قد فعل لما اكتشف بعد مدهمتها أنها تخص أخطر شخصية في التنظيم . . . ولو كان قد فعل لاختار الوقت المناسب لمدهمتها - وهو الوقت الذي يكون عبود الزمر بها . . . ولما اقتحمها في غياب صاحبها ، الأمر الذي جعله يهرب إلى مكان آخر . . . ويأخذ حذره أكثر ، ويظل مطلق السراح حتى نهاية الأحداث . . .

فإن المحكمة توصي علماء المسلمين - المؤهلين للاجتهاد - سواء أكانوا يشغلون وظائف في الدولة أو يمارسون الدعوة - أن يجتمعوا ويبحثوا ومن تلقاء أنفسهم ودون دعوة من أحد ما أثبت من آراء شرعية في هذه القضية ويدلون برأيهم السليم المستمد من شرع الله - الذي لا خلاف فيه - لا يخشون فيما يقولون لومة لائم سواء أكان حاكما أو معكوما لا يخشون ضياع نفوذ أو جلاء ولا يخشون ارباب أصحاب فكر - فهم أهل الذكر الذي يرجع اليهم في حالة الخلاف على الرأي .

الموضع السادس - أن أجهزة الأمن لم تكن لديها معلومات عن التنظيم قبل الأحداث :

من الأمور التي استقرت في يقين المحكمة أن أجهزة الأمن في الدولة وعلى كافة مستوياتها لم تكن لديها معلومات مسننة التنظيم منذ انشائه خلال عام ١٩٨٠ وحتى بدأ في تنفيذ مخططاته بمحاولة قلب نظام الحكم في الدولة . رغم أن التنظيم كما هو ثابت من التحقيقات التي تمت كان له نشاط مستد في جميع محافظات الجمهورية - يعقد الاجتماعات ويجند الأفراد - ويشتري السلاح ويدرب الأعضاء - ورغم أن أعضاء التنظيم كثفوا من نشاطهم بعد قرارات التحفظ الصادرة في ٢ سبتمبر ١٩٨١ بعقد لقاءات في محافظات الوجه القبلي والقاهرة والجيزة والتنقل بين هذه المحافظات وشراء مزيد من الأسلحة النارية وتوزيع مالد بهم مسنن مفرقات وقنابل على أماكن آمنه في نظريهم - وهي كلها بوادر كان يمكن منها أن يكشف أمر هذا التنظيم لو كانت أجهزة الأمن معنية بأمن هذا الشعب ولو كان هناك متابعة من هذه الأجهزة ومراقبة - خاصة وأن عددا كبيرا من المتهمين الحاليين كانوا ضمن قوائم قرارات التحفظ وظلوا هاربين لم يقبض عليهم حتى وقع الأحداث . الأمر الذي تستخلص منه المحكمة بوضوح أن أجهزة الأمن في الدولة لم يكن لها أي نشاط سابق على الأحداث رغم أن أهمية الضبطية الإدارية قد ازدادت في الوقت الحاضر نظرا لزيادة الاهتمام بالدور الوقائي للقانون الجنائي ووظيفته في الردع .

المحكمة تؤكد في حيثيات الحكم أن الأمن كان آخر من يعلم .

واعترف مدير أمن أسيوط اللواء محمود يوسف عيد أمام المحكمة :

- إن ما حدث كان مفاجأة له .

وقال في جلسة ٢٢ فبراير ١٩٨٣ :

- إن المفاجأة غير المتوقعة وعدم وجود تنبيه سابق أدت إلى نجاح المتهمين في اقتحام مديرية الأمن بأسيوط ، رغم وجود إمكانيات لصعد الهجوم .

أى أن مدير أمن أسيوط لم تكن لديه أية معلومات عن التنظيم ، ولم يتلق من رئاسته في وزارة الداخلية ما يجعله يأخذ حذره .. ولا يفاجأ !

ويقول المقدم احمد ممدوح كدوانى مفتش مباحث أمن الدولة بأسيوط :

- إنه فوجيء هو الآخر !

وأمام المحكمة ، في جلسة ٥ مارس ١٩٨٣ ، قال :

- لم تصل إلى معلومات عن احتمال اثارة شغب صباح يوم العيد ، ولم يصل إلى علمى معلومات أن الجماعات الإسلامية تسعى إلى الحصول على سلاح قبل الأحداث ، وقد علمت أن الجماعات الإسلامية وراء الأحداث بعد أن شاهدت بنفسى على الشريف ضمن المهاجمين لمديرية أمن أسيوط يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ .

ومن جهة أخرى ، قرر العقيد محمد فؤاد محمود فهمى من ادارة المخابرات الحربية والاستطلاع ، يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ ، أمام المدعى العام العسكرى : أن المتهمين خالد الاسلامبولى ، وعطا طابيل ، وعبد الحميد عبد العال ، وحسين عباس (الذين قتلوا السادات) ينتمون إلى جماعة طه السهاوى (الذى كان معتقلا ساعته ولا يزال) ..

وأضاف : أنه جارى التحرى عن وجود أشخاص آخرين مشتركين معهم في التدبير والتخطيط لهذه الجريمة (يقصد حادث اغتيال السادات) .

وتقول حيثيات الحكم في قضية «الجهاد» :

«وبعد هذه الأدلة القاطعة الدلالة على أن أجهزة الأمن لم يكن لديها علم قبل الأحداث بالتنظيم ونشاطه على الوجه السابق إيضاحه ، فلا يسع المحكمة إلا أن توصى

باجراء تحقيق شامل وعاجل لتحديد المسئولين عن هذا الموقف الذى نتج عنه ضرر جسيم بأمن المجتمع» .

00

كانت هذه قبلة المحكمة الأولى ..

أما القبلة الثانية فكانت أشد ..

كانت القبلة الثانية هي الاستقرار في يقين المحكمة أن المتهمين تعرضوا لاعتداءات جسيمة أثر ضبطهم ..

أى أن المتهمين تعرضوا لتعذيب وحشى من قبل رجال الأمن ..

إن تاريخ التعذيب في السجون والمعتقلات وأقسام البوليس تاريخ طويل ومتنوع في مصر .. وفنون التعذيب ، في مصر ، مبتكرة .. وأسباب التعذيب لاحت لها .. لكن .. رغم ذلك ، كان هناك سبب إضافي جعل رجال الأمن يضاعفون من قسوة تعذيبهم هذه المرة على أعضاء تنظيم «الجهاد» .. كان هذا السبب هو : صدمة رجال الأمن ، والمفاجأة التى تعرضوا لها ، وعدم وجود معلومات مسبقة عن التنظيم وأعضائه ..

لقد أدى ذلك - على ما يبدو - إلى غيظ ملا صدور رجال الأمن ، وضاعف من ذلك الغيظ إحساسهم بالعجز والتقصير .. فراحوا يصبون نيران غضبهم بكل قسوة على أعضاء التنظيم .. وراحوا يتفنتون ويتكرون أساليب جديدة ، لم تعرف من قبل ، لتسجل لهم في سجل «الشرف» الأسود ..

الإعتداءات الجنسية بواسطة الكلاب البوليسية المدربة .. الاعتداءات الجنسية على أمهات وزوجات وشقيقات المتهمين .. بخلاف الضرب والجلد والكهرباء .. وغيرها من الوسائل القديمة التى اعتبروها نوعا من فواتح الشهية ..

وحتى يتاح لسلطات الأمن أخذ راحتها في التعذيب ، عمدت إلى تأخير عرضهم على سلطات التحقيق ، بعد القبض عليهم ، لإطالة الفترة بين القبض عليهم والتحقيق معهم .. وفى سبيل ذلك ضربت سلطات الأمن عرض الحائط بالقانون ، وأوامر النيابة العامة .. ففى يوم ١١ أكتوبر أمر النائب العام المساعد والمشرف على التحقيقات وزير

الداخلية بإرسال من تم ضبطه من المتهمين (والمحاضر الخاصة بضبطهم) إلى مكتبه بالقاهرة . . لكن وزير الداخلية لم ينفذ هذا الأمر . .

وسجل النائب العام المساعد في محضره المؤرخ ١٢ أكتوبر ١٩٨١ : أنه أثناء عودته إلى القاهرة في طائرة خاصة تقابل مع نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية (النوبى اسماعيل) وكرر عليه الطلب السابق . . فوعد . .

كانت هذه الطائرة قادمة من أسبوط . . وكان عليها كما علم النائب العام المساعد من وزير الداخلية بعض المتهمين في حوادث أسبوط .

وسجل النائب العام المساعد يوم ٢٧ أكتوبر أنه كرر ذلك الأمر على وزير الداخلية ، فوعد ولم ينفذ . .

وسجل أيضا أنه يوم ٢٨ أكتوبر اتصل باللواء حسن أبو باشا (مدير المباحث العامة في ذلك الوقت) وكرر نفس الأمر ، فوعد ولم ينفذ . .

لقد تأخر عرض المتهمين على النيابة بصورة متعمدة من سلطات الأمن . . فعاصم عبد الرازق - مثلا - ضبط يوم ٨ أكتوبر ولم يعرض على النيابة سوى يوم ١٦ نوفمبر (٣٩ يوما) . . وكرم زهدى ضبط يوم ٨ أكتوبر وعرض على النيابة يوم ٤ نوفمبر (٢٧ يوما) . . وعلى الشريف ضبط يوم ٨ أكتوبر وعرض على النيابة يوم ١٧ نوفمبر (٤٠ يوما) . .

وتأخر عرض عصام درباله على النيابة ٣٩ يوما . . وأحمد موسى : شهرين . . وعلى عبد النعيم : ٤٦ يوما . . وعماذ عمران : شهرين . . ومحمد عبد الصالحين : ٦٣ يوما . .

وتضيف المحكمة :

«إن الثابت من الاطلاع على باقى محاضر استجواب المتهمين أن أيا منهم لم يعرض على سلطة التحقيق فور اعتقاله - بل تفاوتت مدة تأخير عرضهم بين الشهر والشهرين أو أكثر» .

وقد قرر غالبية المتهمين فور متولهم أمام النيابة العامة أو النيابة العسكرية : «أن اعتداء جسيما وقع عليهم أثناء وجودهم في السجون لحملهم على الاقرار بالتهمة المنسوبة اليهم ، وكشف بعضهم عن اصابته وأثبتها المحققون» .

- رئيس الجمهورية السابق - .

٥ - ان اللواء / محمود يوسف عيد - مدير امن اسبوط وقت الحادث قرر أمام المحكمة بجلسة ٢٢ فبراير ١٩٨٣ أن المفاجأة غير المتوقعة وعدم وجود تنبيه سابق أدت الى نجاح المتهمين فى اقتحام مديرية امن اسبوط رغم وجود امكانيات لصد الهجوم .

كما قرر المقدم / احمد مدوح كدوانى - مفتش مباحث امن الدولة باسبوط - امام المحكمة بجلسة ٥ مارس ١٩٨٣ - انه لم تصل اليه معلومات عن احتمال اشارة شغب صباح يوم العيد ولم يصل الي علمه معلومات ان الجماعات الاسلامية تسعى الى الحصول على سلاح قبل الاحداث وانه علم ان الجماعات الاسلامية وراء الاحداث بعد ان شاهد بنفسه على محمد الشريف ضمن المهاجمين لمديرية امن اسبوط - يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ .

بعد هذه الادلة القاطعة الدالة على أن اجهزة الامن لم يكن لديها علم قبل الاحداث بالتنظيم ونشاطه على الوجه السابق ايضا فلا يسع المحكمة الا أن توصى باجراء تحقيق شامل وعاجل لتحديد المسئولين عن هذا الموقف الذى نتج عنه ضرر جسيم بأمن المجتمع .

الموضوع السابع - أن اعتداءات جسيمة وقعت على غالبية المتهمين أثر ضبطهم :

ثبتت للمحكمة على وجه القطع والجزم ان غالبية المتهمين تعرضوا لاعتداءات جسيمة اثر ضبطهم وفي تفصيل ذلك توضح المحكمة الحقائق الاتية :

١ - أن سلطات الامن لم يكن لديها اى معلومات مسبقة عن التنظيم ونشاطه وأفرادة وانها فوجئت بالاحداث التى حدثت يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ بافتيالى رئيس الجمهورية السابق وما تبع ذلك من احداث وذلك على الوجه السابق ايضا .

المحكمة تقرر أن المتهمين تعرضوا لاعتداءات جسيمة .

وقرر المحامون نفس الشيء ، وطلبوا توقيع الكشف الطبي على موكلهم . .
واستجابت المحكمة لطلبهم . . «ووردت التقارير الطبية مثبتة وجود إصابات بالعديد
من المتهمين بعضها خطير استدعى النقل إلى المستشفيات العامة (ومنها مستشفى
الشرطة) . . (١)»

«وقد أخطرت المحكمة المستشار النائب العام بصورة من البلاغات المقدمة من
المحامين عن الاعتداءات التي وقعت على المتهمين أثناء وجودهم تحت سيطرة أجهزة
الأمن ، كما أرسلت إليه صورة كاملة من جميع التقارير الطبية الشرعية الموقعة من
المتهمين وطلبت اتخاذ اللازم قانوناً» (٢)

وتضيف المحكمة :

«حقيقة أن أجهزة الأمن لم تكن لديها معلومات عن التنظيم وأهدافه وبالتالي لم يكن
لديها أدلة قبل المتهمين . . وحقيقة أن الأحداث التي وقعت كانت مفاجأة لجميع أجهزة
الأمن . . وحقيقة أن الأحداث التي وقعت كانت على درجة كبيرة من الخطورة وكان
يمكن أن تؤدي إلى انهيار المجتمع كله . . وحقيقة أنه في العصور الوسطى كان التعذيب
أمراً طبيعياً حتى أنه كان يسمى بالاستجواب القضائي ، وكان الدافع إليه هو الحصول
على الاعتراف في ظل نظام الأدلة القانونية الذي كان يشترط الحصول على الاعتراف
كدليل للحكم ببعض العقوبات . .

«إنما في العصر الحديث تخلص الاستجواب من فكرة التعذيب بعد أن سادت
حقوق الإنسان وصدرت إعلانات هذه الحقوق التي حظرت تعذيب المتهم ، وأكدت
هذا المعنى الاتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، ونصت عليه الكثير من
الدساتير ومنها دستور جمهورية مصر العربية» (٣)

«لأن المهدف من الإجراءات الجنائية ليس هو كشف الحقيقة بعيداً عن احترام
المتهم - ومن ثم يجب معاملته بهذه الصفة في جميع الإجراءات مما يتعين معه احترام حرمة

(١) و (٢) حيثيات الحكم .

(٣) نصت المادة ٤٧ من الدستور على (أن كل مواطن يقض عليه أو يحبس أو تليد حرمة بأي قيد يجب معاملته بما يحفظ
عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً . . وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو
التهديد بشيء منه يهدر ولا يجوز عليه)

وتأكيد ضماناتها ، فلا قيمة للحقيقة التي يتم الوصول إليها على مذبح الحرية - لأن
الشرعية التي يقوم عليها نظام الدولة تتطلب حماية الحرية في مواجهة السلطة والقانون
الذي تخضع له الدولة ويكفل احترام الحريات بقدر ما يعمل على معاقبة المجرمين - وأذن
فتغليب جانب السلطة والعقاب على جانب الحرية والضمانات ليس إلا افتتاتاً على
الشرعية وخروجاً على أهداف القانون من أجل ذلك يتعين أن يكون الاستجواب نزيهاً
لمعرفة الحقيقة» . .

ولأنه قد ثبت بالدليل القاطع أن الغرض من التعذيب ، والاعتداء على المتهمين ،
كان من أجل الحصول على إقرارات من المتهمين بالجرائم التي وقعت وظروف وقوعها ،
والمشتريين معهم ، فإن المحكمة قررت :

١ - استبعاد الدليل المستمد من أقوال من ثبت الاعتداء عليه من المتهمين
بمحاضر الضبط والمتضمنة إقرارات منهم بارتكابهم الأفعال المنسوبة إليهم - لأن هذه
الإقرارات وليدة إكراه مادي ومعنوي وليست وليدة إرادة حرة .

٢ - التوصية بسرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحديد المسؤولين عن هذا الاعتداء
على جميع المستويات حرصاً على الشرعية التي يبغيها أي نظام يقوم على احترام
القانون . (٤)

00

إن التعذيب أمر لا يقره شرع أو دين . . أو منطق أو عقل . .

وأيضاً لا يقره من له خبرة بالتنظيمات السرية . .

إن كل الذين عاصروا تجربة الإخوان المسلمين مع ثورة يوليو ، يؤكدون أن جذور
«التكفير» وفروع «الجهاد» ، نبتت في السجون والمعتقلات . . وتضخمت على يد زبانية
«التعذيب» . .

وهذه الحقيقة يقولها الذين كانوا مع عبد الناصر والذين كانوا مع الإخوان . .

(٤) فيما بعد فتح النائب العام باب التحقيق مع المسؤولين من رجال الشرطة عن تعذيب أعضاء تنظيم الجهاد . وكان على
رأس المسؤولين : النزي إسماعيل . وحسن أبو باشا . وضابط من المباحث العامة ومصلحة السجون .

من الذين كانوا مع عبد الناصر ويقر بهذه الحقيقة : محمد حسنين هيكل . . ومن الذين كانوا مع الإخوان ويقر بهذه الحقيقة أيضا : الشيخ عمر التلمساني . .

يقول هيكل :

- إن الضربات المتلاحقة ضد جماعة الإخوان المسلمين ، أدت إلى ضعف قوتهم ، وكان لابد من البحث عن مركز جديد للأصولية الإسلامية . . وبالفعل نشأ موطن جديد في باكستان . . كانت فروع تنظيم الإخوان المسلمين قد امتدت إلى هذا البلد الذي ولد تاريخيا بفعل حركة إسلامية قوية . وبين الأعضاء الشيعيين لهذا الفرع الباكستاني من الإخوان المسلمين - كان هناك عضو قدر له أن يلعب دورا بعيد الأثر في إعادة صياغة وتوجيه الأصولية الإسلامية الجديدة ، وكان ذلك العضو هو «أبو الأعلى المودودي» الذي كان يصدر جريدة في كراتشي أسماها «ترجمان القرآن» ، كانت هذه الجريدة تعبر عن فكر الإخوان المسلمين وتدعو إلى عودة الأصولية الأولى للإسلام . وحينما اختفى تأثير المركز الرئيسي في القاهرة - فإن «أبو الأعلى المودودي» دون توجيه أو إرشاد من القاهرة ، أصبحت له سلطة لم تكن له من قبل . . وبرزت على الفور مشكلة أدت إلى مضاعفات كبيرة . فباكستان كانت تختلف عن مصر . فمصر كانت مركزا لمحيط عربي يمتد حولها ، وبالتالي فإن التعبير الإسلامي كان فيها بضرورات الطبيعة والتاريخ تعبيراً توحيدا . أما في باكستان التي نشأت تاريخيا بحركة إنسلاخ عن البحر الهندوكي المحيط بها ، فقد كان من الطبيعي والتاريخي أن يكون تعبيرها الإسلامي ذا طابع إنسلاخي ، وليس الطابع التوحدي الذي برز في مصر . في باكستان كان نماذج الإسلام يتحقق بالفرقة والإنعزال الديني والثقافي عما حوله من تأثير هندي . كان ذلك أساس قيام واستمرار وجود باكستان كدولة وكامة . وانعكس تأثير هذا الوضع على فكر «أبو الأعلى المودودي» وإسهامه في إعادة صياغة وتوجيه الأصولية الإسلامية .

وهكذا . .

برز فكر عنصر «الجهاد» . .

ويقول هيكل :

- ولقد وصلت أفكار «أبو الأعلى المودودي» وكتاباتاته إلى مصر في ظروف ضغط شديد كانت تتعرض له بقايا جماعة الإخوان المسلمين وكان كثيرون منهم في السجون في

ذلك الوقت يقاسون ظروفًا صعبة . . إن أفكار السلفية الإسلامية التي نشأت في مصر مفتوحة على التراث الإسلامي كله ، وتوحيدية في نظرتها الواسعة إلى العالم الإسلامي - عادت إليها الآن عن طريق باكستان وقد اكتسبت طابعا متزمتا وإنعزاليا ، وكانت الظروف الصعبة مناخا صالحا لهذه العودة الانقلابية بمنطقها ودوافعها . وكان بين الذين أثرت فيهم هذه الدعوة في سجون مصر في ذلك الوقت الأستاذ «سيد قطب» . ويبدو أن كتابات «أبو الأعلى المودودي» وصلت إليه بطريقة ما داخل أسوار السجن ، فتلقفها مشتاقا ، وكان مستعدا للتفاعل معها والإضافة إليها . .

وفي «معالم في الطريق» وضع سيد قطب منهاج «الجهاد» وفكرة «الحاكمية» .

كان هيكل يقصد بالظروف الصعبة التي قاساها الإخوان في السجون : التعذيب . . وهو لم يقل ذلك صراحة . . أو على الأقل لم يقلها بنفس درجة الصراحة التي وصل إليها عمر التلمساني وهو يربط بين ظاهرة «التكفير» و«الجهاد» وتعذيب الإخوان . .

يقول عمر التلمساني :

- عندما كنا في المعتقلات وكان عذاب زبانية عبد الناصر على أشد صورة في قسوته ووحشيته تصور بعض المعذنين أن ما وقع عليهم لا يمكن أن يصدر من مسلم في قلبه ذرة من إيمان . . ولكنه يصدر عن أعدى أعداء المسلمين وأفحشهم ضراوة على الإسلام . وفي غمار هذا الهول الشنيع نبتت فكرة التكفير عند بعض الشباب . وراحت تصرفات رجال السجون والمباحث تنمي معنى التكفير في عقول ذلك الشباب الذي يبيت على تعذيب ويصحو على تعذيب . دونه مارواه التاريخ لنا عن محاكم التفتيش . . ورسخت فكرة التكفير في ذهن بعض الشباب . وآمنوا بها في إقتناع عجيب . . واتسع نطاقها في معتقل لبيان طرة حتى بلغت أخبارها فضيلة الأستاذ (حسن المصطفي) رضوان الله عليه ، إذ كان معتقلا هناك ، فاستدعى رؤسائهم وناقشهم في الفكرة . وكانت الجلسة تنتهي بها يشعر باقتناعهم بكلامه . وما إن يخرجوا من عنده حتى يعودوا لما كانوا عليه ، حتى يش من إقلاعه عن تلك الفكرة ، فكتب كتابه «دعاة لا قضاة» مستعينا بابنه الأستاذ مأمون المصطفي المستشار في محكمة الاستئناف العالي ، والأستاذ مصطفى مشهور . وكان الحق ما رآه فضيلته لأن تكفير المسلم ليس بالأمر الهين في العقيدة الإسلامية مهما بلغ المسلم في انحرافه أو قسوته ، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في

هذا المعنى أحاديث صحيحة لا حصر لها ، منها يقول معاذ بن جبل ، كنت ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «يامعاذ هل تدري ما حق الله على عباده ، وما حق العباد على الله ؟ قلت : الله أعلم ورسوله . قال : إن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا . وحق العباد على الله ألا يعذب من لا يشرك به شيئا . قلت : يا رسول الله أفلا أبشر الناس ؟ قال : «لا تبشروهم فيتكلوا» .

ويتهى ما يقوله التلمساني إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها هيكل . . . وهي أن التعذيب المر ، والظروف الصعبة التي كانت أقرب إلى المحنة هي التي سهلت فكرة «التكفير» ، ومدت جذورها في عقيدة الشباب . . . وقد طرحت هذه الجذور - بعد أن أصبحت شجرة يافعة - ثمار الجهاد ، والقتال على النحو الذي جرى .

00

كانت قبلة التعذيب هي القبلة الثانية .

أما القبلة الثالثة - التي فجرتها المحكمة - فكانت أشد . . .

كانت القبلة الثالثة هي : «أن مذكرات المعلومات الواردة من إدارة مباحث أمن الدولة والمباحث العامة لا تستند إلى تحريات جدية تظمن إليها المحكمة» .

أن تقارير مباحث أمن الدولة في هذه القضية ، تنقسم إلى قسمين ، أو نوعين : الأول خاص بالتحريات التي قامت بها بعد بلاغ صابر حسن عن نبيل المغربي . . . والثاني خاص بالتحريات التي تضمنتها تقاريرها بعد الأحداث . . .

وعن النوع الأول ، لاحظت المحكمة :

١ - أنها وردت في صورة خطابات مرسله من اللواء محمد عليوة زاهر مساعد وزير الداخلية لشئون مباحث أمن الدولة إلى المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا ، وغير موضح فيها من الذي قام بالتحري والاسلوب الذي تمت به .

٢ - أنه ورد بالخطاب المؤرخ ٢٧ سبتمبر ١٩٨١ أن المعلومات السرية أسفرت عن أن طارق الزمر يتنمى إلى جماعة دينية متطرفة ، وأن نبيل المغربي قام بتجنيد . . . (وهذا غير صحيح لأن الذي جنده هو محمد عبد السلام شخصيا) . . . ولو كان هناك تحريات جدية لأمكن الوصول إلى حقيقة من جنده ، كما ثبت من التحقيقات بعد ذلك .

٣ - أنه ورد بالخطاب المؤرخ ٦ أكتوبر ١٩٨١ أن عدد واحد وثلاثين شخصا - حدد أسماءهم - أسفرت التحريات - عن أنهم أعضاء بالتنظيم - وورد تحت رقم ١٣ اسم محمد عبد السلام فرج - ولو كان هناك تحريات جادة وبعد حوالي أسبوعين من بلاغ صابر حسن - لأمكن معرفة أن محمد عبد السلام فرج ليس عضوا بالتنظيم بل هو مؤسسه .

٤ - أنه ورد بباقي الخطابات المرسله إلى نيابة أمن الدولة العليا ، على أنهم أعضاء بالتنظيم وبنين من التحقيقات التي تمت أنه ليس لهم علاقة به ولم يشملهم أى قرار إتهام .

«وتستخلص المحكمة مما تقدم أن التحريات المقدمة من مباحث أمن الدولة أثر بلاغ صابر حسن هي تحريات غير جدية - ولا تظمن المحكمة إليها - ومن ثم فهي تستبعد في مقام التدليل على ثبوت الاتهام» .^(٥)

وعن النوع الثاني من تحريات مباحث أمن الدولة ، تلك التي سجلتها بعد الأحداث ، لاحظت المحكمة أنه :

١ - بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٨١ حرر اللواء حسن أبو باشا مساعد أول وزير الداخلية إلى المحامي العام لنيابة أمن الدولة خطايا من ٣١ صفحة ، تضمن ما كشفت عنه التحريات من أن أحد التشكيلات الجغرافية لهذا التنظيم بمحافظة الجيزة قد تكونت بمنطقة بولاق الدكرور ، وأن غالبية عناصره تم استقطابها وتجنيدتها من خلال المتهم القيادي محمد عبد السلام فرج . . . وتعرض الخطاب تفصيلا لطريقة تدريب عناصر التنظيم والمراحل التي يمر بها الأعضاء ، وأسماء الأعضاء في بولاق الدكرور وعددهم ٣٤ شخصا وأسماء المساجد التي كانوا يترددون عليها والتكليفات التي صدرت إليهم وكيفية التمويل وعملية السطو على محل مجوهرات مسيحي في شبرا الخيمة وأسماء المساهمين في هذا الحادث والمخططين له وهما عبد السلام فرج ونبيل المغربي ، وأن المسروقات سلمت لعبود الزمر لشراء أسلحة .

وتبين للمحكمة من الاطلاع على القضية رقم ٨١/٧ - أمن دولة عليا (قضية اغتيال السادات) أن محمد عبد السلام فرج قبض عليه يوم ١٣ أكتوبر بقرية «الطور» بالتحريير الجنوبي طرف زوج شقيقته وأنه عرض على الرائد أحمد حلمي بالمخابرات

(٥) حيثيات الحكم

عليه - بل ان النيابة العامة استمعت إلى جميع أشرطة التسجيل المضبوطة طرف طلعت خالداً لطفى فتبين أنها خالية من أى كلمة عن فكر التنظيم وأنه سجل عليها بصوت عمر عبد الرحمن آيات من الذكر الحكيم وخطبا دينية وأحاديث .

وهكذا . .

يتبين مدى عدم جدية التحريات التى تضمنتها مذكرة معلومات حسن أبو باشا !
٣ - أرسل اللواء حسن أبو باشا إلى المحامى العام عدة مذكرات بها سماء تحريات عن التشكيل الجغرافى للتنظيم ، فى محافظات مختلفة ، كل محافظة فى مذكرة مختلفة ، ولها تاريخ خاص بها . .

فى ١١ نوفمبر ١٩٨١ أرسل مذكرة (٨٠ صفحة) عن التشكيل الجغرافى للتنظيم فى محافظات الوجه القبلى . . وفى ٢٩ نوفمبر أرسل مذكرة (٢٣ صفحة) عن التشكيل الجغرافى للتنظيم فى محافظة الشرقية . . وفى ذات التاريخ أرسل مذكرة (١٦ صفحة) عن التشكيل الجغرافى للتنظيم فى محافظة الدقهلية . . وفى ٧ ديسمبر أرسل مذكرة (٢٥ صفحة) عن التشكيل الجغرافى للتنظيم بمحافظة الاسماعيلية . . وفى ١٠ ديسمبر أرسل مذكرة (١٥ صفحة) عن التشكيل الجغرافى للتنظيم بالبحيرة . . وفى ٢٤ ديسمبر أرسل مذكرة (٢١ صفحة) عن القليوبية . . وفى ٣٠ ديسمبر أرسل مذكرة (١٦ صفحة) عن اتصال التنظيم ببعض العناصر الفلسطينية . . وفى ٢ يناير ١٩٨٢ أرسل مذكرة (١٠٢ صفحة) عن المخطط العام للتنظيم يتضمن تفصيلات حركته منذ بداية تشكيله حتى اجهاض مخططه . . وفى ٣ يناير أرسل مذكرة (١٦٣ صفحة) عن منطقة القاهرة الكبرى . .

ولاحظت المحكمة على هذه المذكرات جميعها : «أنه ورد بها معلومات لم يرق من التحقيق دليل على صحة بعضها كما أن ذات ادارة المباحث العامة عدلت عن بعض ما ورد فيها من معلومات - وعلى سبيل المثال أرسلت مذكرة مؤرخة ٢٠ يناير ١٩٨٢ تضمنت تصحيح عدد كبير من الأسماء الواردة بمذكرة المعلومات عن التشكيل الجغرافى لمنطقة الوجه القبلى - ورد فى نهايتها أنه جارى موافاة النيابة العامة بما يستجد - بل استند الخطأ إلى المواقع التنظيمية . . ففى مذكرة مباحث أمن الدولة المؤرخة ١٥ يناير ١٩٨٢ إقرار منها بخطأ الموقع الذى سبق أن حددته فى مذكرتها المؤرخة ١١ نوفمبر ١٩٨١ ، وبيان ببعض وقائع وأسماء جديدة لعناصر التنظيم» . .

وتستخلص المحكمة : أن تحريات مباحث أمن الدولة فى هذه القضية غير جدية أو دقيقة ، ولا تلمس فيها ، الأمر الذى يقتضى استبعادها فى مقام التدليل على ثبوت التهمة قبل المتهمين .

لقد حاولت أجهزة الأمن أن تحمى النظام فأساءت إليه . .
أرادت أن تكحل عينه . . فخلعتها !

تجليات في غرفة المداولة

والألا تكلم في الدين ، في دورة المياه
 انكهم عهد الرهوف
 لغير الجيش .

بدأت هذه القصة البوليسية ، المثيرة في إحدى جلسات المحكمة ..

في جلسة ١٧ مارس ١٩٨٣ ..

وقف الملازم أول مصطفى عبد الوارث (الضابط بالأمن المركزي) بجانب قفص المتهمين ، ليقوم بمهمته في الحراسة .. فلاحظ أن المتهم عبد الرؤوف أمير الجيش (أمير الجيش لقب أسرته) يتقرب منه .. ويتودد اليه ..

وعبد الرؤوف أمير الجيش ، عمره ٣٢ سنة .. يعمل بالخرابة .. وقيم بقسم الساحل .. وهو من قيادات تنظيم «الجهاد» القديم .. وكانت مهمته في ذلك التنظيم : الأمن ، والتدريب ، والحصول على معلومات عن الحراسة المقامة على السفارات الأجنبية ، والمصالح الحيوية .. وفي تنظيم «الجهاد» الجديد ، اتهمته بمباحث أمن الدولة بإمارة إحدى الجماعات ، وتسليحه بحقيقتين قنابل ومتفجرات ويجمع بعض الأموال له ..

قال أمير الجيش لضابط الأمن المركزي :

- إن القضبان لا تمنع المؤمن من تثقيف نفسه .. وقد توسمت فيك أن تساعدني على ذلك !

ويقول الضابط مصطفى عبد الوارث :

- لقد سايرته فيما طلبه مني حتى أكتشف أمره .. فطلب مني العثور على كتاب الفريضة الغائبة ، ثم تطور الأمر فطلب مني أن أثقف نفسي دينيا ، وأن انقل ذلك إلى

الجنود والضباط المرءوسين لى . . ثم تطور الامر ، وطلب منى تنفيذ بعض المهام للتنظيم الذى ارتاحت لى قياداته .

وأبلغ الضابط رؤساءه . .

وأبلغ هؤلاء بدورهم نيابة أمن الدولة العليا ، لطلب الأذن بتسجيل ما يدور من أحاديث بين الضباط والمتهم . . وفى ١٧ مارس . . أى فى نفس اليوم ، أذنت النيابة بالتسجيل لمدة ٣٠ يوما . .

وفعلا تم التسجيل خلال هذه المهلة ٦ مرات فى ١٢ جلسة .

ثم . . طلبت مباحث أمن الدولة مد فترة التسجيل لشهر آخر . . ثم لشهر ثالث ، ورابع ، وخامس . . الخ حتى ٥ ديسمبر ١٩٨٣ . . أى أن مدة التسجيل امتدت من ١٧ مارس إلى ٥ ديسمبر . . أى حوالى ٢٦٠ يوما . .

ولم تكتف مباحث أمن الدولة بطلب التسجيل لأمير الجيش فقط ، بل امتد الطلب لتسجيل أحاديث ٦ متهمين آخرين ، وسرعان ما ارتفع الرقم إلى ١٣ متهما . . ثم ارتفع إلى ٢٠ متهما . .

وفى يوم ١٤ ديسمبر ١٩٨٣ . . تولت النيابة العامة تحقيق الواقعة برمتها . . وكان تحت يدها فى ذلك التاريخ مذكرة من مباحث أمن الدولة (٢٧ صفحة) ، تحوى مضمون ما دار فى اللقاءات المسجلة بين ضابط الأمن المركزى (مصطفى عبد الوارث) والمتهمين . . وأثبتت مباحث أمن الدولة فى نهاية المذكرة ، أنها نذبت عددا كافيا من خبراء الصوت لتفريغ أشرطة التسجيل (كاسيت وفيديو) المضبوطة . . وعددها ٤٤ شريطا .

وفى جلسة ١٩ ديسمبر سألت المحكمة مصطفى عبد الوارث :

- ماذا حدث ؟

فقال :

- أثناء وجودى ضمن قوة الحراسة فى شهر مارس ١٩٨٣ ، فى مكان خدمتى خلف أقفاص المتهمين داخل القاعة ، تقرب لى المتهم مدحت مصطفى عطيه ، ثم حضر لى المتهم عبد الرؤوف أمير الجيش وعرفنى باسمه ، وتحدث معى عن قراءتى وعن معارفه

من الأخوة المتدينين ، وقال لى : إنه يشعر أن بداخلى خيرا . . فوعدته بالجلوس معه مرة ثانية . .

أبلغت مباحث أمن الدولة بما حدث ، فطلبت منى مسأيرته . .

وفى اللقاء الثانى تحدث معى عبد الرؤوف أمير الجيش عن فكر التنظيم ، وهدفه ، وشرح لى بعض الإجراءات الأمنية . .

وأبلغت مباحث أمن الدولة بما حدث ، فطلبت منى تسجيل اللقاءات . . وعلمت أنه صدر إذن بهذا التسجيل ، شمل متهمين آخرين ، وعددا من المحامين . .

وقد تمكنت من تسجيل ٤٤ شريطا ، كما سجلت بعض اللقاءات (صوت وصورة) بالفيديو . . فى التسجيلات التى تمت لأمير الجيش ، صوت يفهم منه أن صاحبه من قادة التنظيم ، ويقوم بتدريب مجموعة من الأفراد على استخدام السلاح ، وأنه كان على صلة بمحمد عبد السلام فرج ، وأنه تسلم منه ٧٠ كيلو مواد متفجرة (تى . ان . تى) كان يخزنها ، وأنه كان له دور فى تخريض المسلمين وإثارة الفتنة الطائفية ، وتشجيع قيام المظاهرات . .

وفى التسجيلات التى تمت مع المتهمين الآخرين ، وأبرزهم ناجح عبد الله ، وكرم زهدى ، وأنور عكاشة ، كان بهذا المعنى . .

وسألت المحكمة الضابط :

- كيف ولماذا سجلت أحاديث المحامين (محمد المصرى ، وكمال عمر ، والحمة دعيس) ؟

فقال :

- أثناء وجودى فى بوفيه المحكمة حضر لى المحامى محمد المصرى وحدثنى عن مبررات قيام المتهمين بالأفعال المنسوبة اليهم ، وقال لى : إن ذلك لا يخالف الشرع . . فأبلغت مباحث أمن الدولة فطلبوا منى تسجيل أى حديث يدور بينى وبينه . . وعلمت أنهم أخذوا إذننا من النيابة العامة بذلك . .

وبعد ذلك قابلت المحامى محمد المصرى وكان معه المحامى كمال عمر ودار بيننا حديث سجلته كاملا . .

أما المحامي حمزة دعبس فقد قابلته وهو خارج من المحكمة وكان جهاز التسجيل «شغال» ولم أستطع غلقه ، فتم تسجيل الحديث الذي دار بيني وبينه . .

وفيا بعد اتضح أن الضابط مصطفى عبد الوارث لم يكتف بالتسجيل للمتهمين والمحامين ، وإنما امتد نشاطه لأهالي المتهمين ، حيث ثبت من الشرائط أنه سجل الحديث الذي دار بينه وبين محمد الفقى ، والد المتهم خالد محمد الفقى . .

وفي جلسة أخرى ، قال مصطفى عبد الوارث :

- إن عبد الرؤوف أمير الجيش كلفنى بالاتصال بشقيقه ناصر الجيوشى ، أو والدته ليأخذ بعض الكتب ليقرأها ، ليصبح مثلهم أخا في الجهاد . . وسلمنى ورقة بها عنوانه .

وقال الضابط :

- ولقد طلب منى المتهم جمال راشد أن أتولى تثقيف جنودى دينيا .

واتضح للمحكمة أن التسجيل دار في ٦ جلسات . . وأنه تم في دورة المياه . . وذلك طبقا لإعترافات من قام به . .

وكانت المفاجأة الكبرى في هذه الواقعة هي أن الضابط مصطفى عبد الوارث سجل ما دار بغرفة المداولة يوم ٢٨ ابريل ١٩٨٣ . .

وفي جلسة ٢٥ فبراير ١٩٨٤ سألت المحكمة :

- ما هي ظروف تسجيلك لما دار بغرفة المداولة في التاريخ المذكور ؟

فقال :

- كنت في هذا اليوم أجلس مع عبد الرؤوف في دورة المياه ، أسجل له الحديث الذى يصدر منه . . ثم صدر لى أمر من اللواء حسن كاظم بمصاحبة المتهمين عمر عبد الرحمن وعاصم عبد الماجد إلى غرفة المداولة ، فصحبتهما ، ودخلت معها حجرة المداولة كحارس عليهما . . وفاتنى قفل جهاز التسجيل وعندما تذكرت ذلك الأمر أغلقت جهاز التسجيل ، لكن بعد أن كان قد سجل بعض الكلمات . . الثابتة في الشريط المذكور .

فيا بعد . . أثبت المحقق أنه اطلع على تفريغ الشرائط الواردة اليه من اتحاد الاذاعة

والتليفزيون . . بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٨٤ أثبت المحقق أن ادارة المباحث العامة أخطرت بوجود شريط آخر ورقمه ٤٥ . . فأمر بإرساله إلى الخبير ليقوم بتفريغه .

وفيا بعد . .

سأل المحقق عبد الرؤوف أمير الجيش :

- ماذا تعرف عن هذه الواقعة ؟

فقال :

- إننى بالفعل أعرف الضابط المدعو مصطفى ، لكننى لم أبدأ الحديث معه . . وإنما هو الذى بدأ الحديث معى . . وقال لى :

«لقد سبق أن انتقلت مع مباحث أمن الدولة للقبض على بعض الأخوة . . وأنا على علم بأنهم ليسوا إرهابيين وإنما ينادون بتطبيق الشريعة الإسلامية» . .

وقال لى :

«إن مباحث أمن الدولة تريد التخلص منكم ، بتلفيق مضبوطات لكم» . .

وأبدى لى قلقه وعدم اطمئنانه على نفسه ، خاصة وهو يطالب بدوره بتطبيق الشريعة الإسلامية !

وقال أمير الجيش للنيابة العامة :

- إن الأحاديث التى دارت بينى وبين المدعو مصطفى عن القضية لم تزد عما نشرته الصحف عنها . .

وقد أعطيته عنوانى ، فعلا ، وتوجه إلى منزلى ، وأخذ ثلاثة كتب بناء على طلبه ، ليطلع عليها ! وأدار المحقق للمتهم جهاز تسجيل إلى جواره ، فيه شريط بصوته ، ثم أطلعه على محاضر تفريغ الأشرطة التى سجلت له . .

وسأله :

- ما رأيك ؟

فقال أمير الجيش :

- إن أجزاء من الشريط بصوتى ، ولكن توجد أجزاء أخرى أجزم أنها ليست بصوتى !

وأضاف :

- إن الحوار الذى استمعت اليه بمحضر التفريغ مبتور ومحمول على الوجه الذى لم أكن أقصده !

وبعد أن شاهد شريط الفيديو ، قال :

- إننى أشك أن الصورة التى فى الشريط لى ، فهى فى دورة المياه وأنا لا أتكلم فى الدين فى دورة المياه .

وسأله المحقق :

- هل أعطيت الضابط ورقة بخط يدك عليها عنوانك ؟

فرد :

- لا .. اعطيته عنوانى شفها .

وقال :

- إن الموضوع كله تمثيلية من المباحث ، وملفق ، ويحمل الأشياء أكثر مما تحتمل ، وفى غير موضعها ..

وأمام المحقق أقر المتهم بركات محمد هريدى ، بعد أن اطلع على تفريغ الشرائط ، واستمع إلى جزء منها : أن الضابط مصطفى حضر اليه أثناء توجهه إلى دورة المياه وسأله عن سبب انشغافه عن التنظيم ، وحاول أن يتكلم معه بخصوص فكر التنظيم وأحداث أسبوط .. وأنه أبلغ إدارة السجن عنه فى حينه ، وأضاف : إن بعض الحوار الذى اطلع عليه دار بينه وبين الضابط ونفى تعرفه على صوته من الحوار الذى استمع اليه .

وبسؤال باقى المتهمين ، بعد أن اطلعوا على تفريغ أشرطة التسجيل ، واستمعوا إلى أجزاء منها ، قرروا أن الأصوات التى استمعوا إليها ليست لهم ، كما نفوا أن الحديث الوارد بالحوار ، صدر عنهم ..

وقرروا : وأن الضابط غير صادق ، وهو عميل للمباحث العامة التى أرادت أن تخلق دليلا !

وجاء الدور على المحكمة لتقول رأيها ..

وقالت المحكمة (فى حيثيات الحكم) :

إن هذا الذى قدمته النيابة العامة (بجلسة ١٩ فبراير ١٩٨٤) كدليل جديد لإدانة المتهمين يحيطه الشك من كل جانب ، وعدم الدقة فى إجراءاته وعدم اتساقه مع محاضر جلسات المحكمة .. فضلا عن أن البطلان قد شاب أجزاء منه ، وجحدته المتهمون ، مما يباعد بينه وبين المحكمة وثقتها فيه كدليل دون حاجة إلى مناقشة ما ورد بتفريغ هذه الأشرطة ، الأمر الذى يتعين معه طرح الدليل المستمد من هذه التسجيلات جانبا .

واستندت المحكمة فى هذا القرار على أكثر من سبب :

١ - إن الإذن الصادر من المحامى العام للنيابة (بتاريخ ١٧ مارس ١٩٨٣) لم يحدد (كما هو واجب ومتبع) ساعة إصداره .. كما أنه أطلق إجراء التسجيل دون أن يضع له قيودا .. مما نتج عن ذلك أن الضابط المنتدب ، ادعى أنه أجرى التسجيلات أثناء انعقاد الجلسات خلف الأقفاص فى دورة المياه ، وفى ذلك مخالفة للقرار الذى أصدرته المحكمة بتاريخ ٥ يناير ١٩٨٣ بمنع كافة التسجيلات الصوتية والضوئية إلا بتصريح من المحكمة .

٢ - أن الضابط إدعى أنه سجل للمتهمين فى دورة المياه أثناء انعقاد الجلسات ، وهذا أمر لا يتفق مع ما هو ثابت بمحاضر الجلسات من حضور المتهمين أثناء انعقادها .

٣ - أنه ادعى أنه أجرى التسجيلات فى دورة المياه ، وهو ادعاء كذبه المتهم عبد الرؤوف أمير الجيش حينما قرر صراحة - بعد مشاهدة الفيديو - إنه لا يتحدث فى أمور الدين بدورة المياه ، الأمر الذى يشكك المحكمة فى المكان الذى أجريت به هذه التسجيلات .

٤ - أنه ادعى أنه كان يبلغ إدارة المباحث العامة عن كل لقاء فى حينه ، بينما الثابت من الاطلاع على محاضر الإجراءات أن هناك فاصلا زمنيا بين إجراء التسجيل ، وإثباته فى المحضر .

٥ - أنه لفترة طويلة لم يعرف أحد مصير هذه الأشرطة - وهى الجسم المادى للدليل - إلى أن أثبت وكيل النيابة المحقق (فى محضره المؤرخ ١٩ ديسمبر ١٩٨٣) أنه طلب أحراز

أشربة التسجيل ، فعرض عليه أربعة أحرار بداخلها أربعة وأربعون شريط تسجيل ،
وشريطا فيديو ، وسلم هذه الأحرار دون فتحها للخبيرين اللذين ندبا لتفريغها .

٦ - إن الثابت من أقوال الملازم أول مصطفى عبد الوارث بالتحقيقات أنه أجرى
تسجيل أربعة وأربعين شريط كاسيت وشريطي فيديو ، وهى الأشرطة التى أثبتتها وكيل
النيابة المحقق فى محضر ١٩ ديسمبر ١٩٨٣ . . وإذا بالمحقق يفاجأ يوم ٢٢ يناير ١٩٨٤
بالمقدم عاطف أبو شادى (من مباحث أمن الدولة) يتصل به تليفونيا ويبلغه بوجود شريط
تسجيل آخر تم بين الضابط المبلغ والمتهمين بقاعة المحكمة ، وأن عدد الأشرطة المسجلة
خمس وأربعون شريطا وشريطا فيديو - وهكذا يبين إلى أى درجة وصل عدم الدقة فى
الدليل الذى تطلب النيابة العامة الأخذ به .

«تسجيلات تتم ولا يثبت أى إجراء تم نحو حفظها لحين عرضها على سلطة
التحقيق ، والضابط الذى يقوم بالتسجيل يقرر أنه سجل أربعة وأربعين شريط كاسيت
وشريطي فيديو وإدارة المباحث العامة تقرر على لسان ضابطها أن الأشرطة المسجلة خمسة
وأربعون شريط كاسيت وشريطا فيديو .

٧ - أن الثابت من الاطلاع على محضر الإجراءات الذى حرره المقدم محمد السعيد
بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٨٣ أنه أثبت أن المصدر التقى يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣ ببعض
المتهمين ، وخص الحديث الذى دار فى هذا اللقاء ، فى حين أن الثابت من الإطلاع
على محاضر جلسات المحكمة ، أن المحكمة لم تعقد جلسة يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣ ، بل
نظرت الدعوى يوم الأحد ٢٥ سبتمبر ١٩٨٣ ، وأجلت نظرها لجلسة الثلاثاء ٢٧
سبتمبر ١٩٨٣ .

٨ - أن الثابت من اطلاع المحكمة على تفريغ الشريط (رقم ٢٧ - صفحة ٥٩٢)
وجود حديث منسوب إلى الحكمदार وموجه إلى المتهمين ، ويتضمن أمرا منه بدخولهم
الأقفاس ، ومن يريد التوجه إلى الدورة (دورة المياه) سيخرجه ، وأمر لكل ضابط
بالخروج .

وإذا كانت هذه هى أوامر المسئول الأول عن حراسة المتهمين ، فكيف يتسنى
للملازم أول مصطفى عبد الوارث الجلوس خلف الأقفاس ، وفى دورة المياه لعدة
ساعات ليسجل الأحاديث .

٩ - تبين أيضا من الاطلاع على محاضر الإجراءات أن التسجيلات كانت تتم

مسؤال ناجح إبراهيم عبد الله وماجد محمد عطيفى ونهيل
فهم عبد الفتاح ومحمد خلف محمد ومديحت مصطفى عطيفه
وجمال راشد محمد وكمال السعيد حبيب ومحمد محمود صالح
وعبد الله الحسينى عبد الغنى وخالد عبد السميع محمد يوسف
وأحمد محمود إبراهيم ومحمد سعد عثمان وصالح السيد بهيمى
وأحمد عزت مرسى ومحمد أحمد عبد الرحمن وكرم محمد زهدى
ومحمد عبد الرؤوف نوفل - بعد أن اطلعوا على تفريغ أشرطة
التسجيل واستمعوا إلى أجزاء منها - قرروا أن الأصوات التى
استمعوا إليها ليست بصوتهم كما نفوا أن الحديث السوار
بالحوار صدر عنهم - وقرروا أن الضابط غير صادق وهو عميل
للمباحث العامة التى أرادت أن تخلق دليلا .

وحيث أن المحكمة لا يطمئن وجدانها إلى الدليل الذى
قدمته النيابة العامة بجلسة ١٩ فبراير ١٩٨٤ والمستند مسن
التسجيلات الصوتية والصوتية التى قام بها الملازم أول مصطفى
عبد الوارث مع بعض المتهمين للأسباب الآتية :

أ - أن الأذن الصادر من المحامى العام لنيابة
أمن الدولة العليا بتاريخ ١٧ مارس ١٩٨٣ تضمن تسجيل
الأحداث التى تدور فى الأماكن العامة والخاصة لمدة ثلاثين
يوما من ساعة وتاريخ صدور الأذن . فى حين أن الثابت من
الاطلاع على الأذن أنه لم يحدد له ساعة إصدار كما أنه اطلق
إجراء التسجيل دون أن يضع له قيودا بأن يتم فى غير أوقات
انعقاد الجلسات - مما نتج عن ذلك أن الضابط المنتدب
ادعى أنه أجرى التسجيلات أثناء انعقاد الجلسات خلف
الأقفاس فى دورة المياه وفى ذلك مخالفة للقرار الذى أصدرته
المحكمة بتاريخ ٥ يناير ١٩٨٣ بمنع كافة التسجيلات الصوتية
والضوئية إلا بتصريح من المحكمة - وكان ادعاء الضابط بإجراءه
التسجيلات أثناء انعقاد الجلسات خلف الأقفاس - أمرا لا يتفق
مع ما هو ثابت بمحاضر الجلسات من حضور المتهمين أثناء
انعقاد الجلسات وكان ادعاؤه بأنه أجرى التسجيلات فى دورة
المياه قد كذبه فى ذلك المتهم عبد الرؤوف أمير الجيش حينما

المحكمة ترفض دليل التسجيلات - والوثيقة من حليات الحكم .

للمتهمين لم يتضمن الإذن بتسجيل الأحاديث التي تدور معهم . . وعلى سبيل المثال : في ٨ أغسطس أجرى تسجيل للمتهم محمد سعد في حين أن النيابة العامة أذنت بتسجيل الحديث الذي يدور معه بتاريخ ٨ سبتمبر . . وحدث نفس الشيء مع متهمين آخرين منهم ناجح عبد الله ، وأنور عكاشة ، وفؤاد حنفي ، وغيرهم حيث كان التسجيل سابقا لإذن النيابة دائما . .

وهكذا يبين أن التسجيلات كانت تتم أيضا خارج نطاق الإذن الصادر من النيابة العامة مما يشوب الإجراء بالبطلان ، ولا يصحح هذا الإجراء صدور إذن تال للإجراء الباطل .

١٠ - إن التسجيلات شملت عددا من السادة المحامين ، منهم المحامون كمال عمر ، ومحمد المصري ، وحمزة دعيس ، وعبد العزيز الشناوي ، ووالد المتهم مدحت الفقى . ويبدو . .

أن مباحث أمن الدولة ، بعد أن رفضت المحكمة الأخذ بهذا الدليل ، راحت تفتش عن دليل آخر . .

ففى يوم ٥ يناير ١٩٨٤ فتح المقدم حدى السردى ، رئيس مباحث منطقة سجون طره ، محضرا جاء فيه :

- أنه أثناء تفتيش الحجرة رقم ٦ ببيان طره ، المسكن فيها المتهمون عبود عبد اللطيف الزمر ، وطارق عبد الموجود الزمر وعبد الله محمد سالم ، عثر على «كشكول» يحوى بحثا فقهيا بدون عنوان ، و«كراسة» مدون بها كلام عن العلوم الإسلامية في الدولة الأموية ، و«كراسة» عليها اسم عبد الله سالم مدون بها بحث بعنوان «اعداد وتجهيز وتخطيط يوم عمل» ، و«كراسة» بها تنظيم الجلسات بين أفراد الجماعة ، وثلاث ورقات «فلوسكاب» بها بحث بعنوان «التحالفات» وست ورقات «فلوسكاب» بها جدول يوم حركى ، وأبحاث أخرى ، وخمس ورقات فلوسكاب بها شرح لبعض أحداث وقعت يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ومن يوم ٢٧ سبتمبر حتى يوم أول أكتوبر ، وورقتى فلوسكاب بها موضوع بعنوان : «محاولات من داخل السجن» وورقة فلوسكاب بها مقال بعنوان : التعليمات التنظيمية للمشروع التدريبي» وثلاث ورقات مدون بها بيانات عن «الفرار النهائي لتوزيع بعض الأخوة على الاتجاهات المختلفة» . . وورقة كراسة مدون عليها

موضوع بعنوان «شخصى» وورقة محرر عليها بيان موجه لأعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى . .

وجاء فى نفس المحضر :

- وأنه أثناء تفتيش الحجرة رقم ١١ المسكن فيها المتهمون مدحت يوسف الشاذلى ، وأنور عبد العظيم عكاشة ، والسيد السلامونى ، على ست ورقات مدون عليها موضوع : «تطبيق الشريعة الإسلامية بالسودان» ونقد هذا النظام «الناقص» ، وسبع عشرة صحيفة محرر بها موضوع بعنوان «موجز لشرح واقع المسلمين» . .

وتحول المحضر مع المضبوطات إلى النيابة العامة ، التى تولت التحقيق ، فى هذه الواقعة ، يوم ١٠ يناير ١٩٨٤ . .

وسئل المقدم حدى السردى ، فأقر بها جاء بالمحضر . .

وسئل المتهم السيد على السلامونى عن الواقعة . .

فقال :

- فوجئت بتفتيش الزنزانة التى أقيم فيها مع أنور عكاشة ، ومدحت الشاذلى . . وأنا لا أعرف شيئا عن الأوراق المضبوطة .

ونفى أنور عكاشة أنه اعترف لرئيس مباحث سجون طره أن الأوراق المضبوطة تخصه .

ونفى طارق الزمر نفس الشيء أيضا . .

وقال :

- أنا لا يخصنى سوى البحث المحرر فى الكشكول عن الجماعة ، وقد حررته بمناسبة إنتسابى لكلية الآداب .

ولم يعترف عبد الله سالم سوى بالكشكول المحرر فيه معلومات عن عملية سرقة الذهب من أحد المحلات ، والورق المحرر به أحداث ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ، لكنه أضاف أنه أكره على كتابة ذلك أثناء وجوده فى السجن ، فى أكتوبر ١٩٨١ .

وقال عبود الزمر :

- لم يسبق لى أن شاهدت هذه الأوراق ولا أعرف عنها شيئا .

المتهمين يحيطه الشك من كل جانب وعدم الدقة في اجرائه وعدم اتساقه مع محاضر جلسات المحاكمة . فضلا عن أن البطالان قد شاب اجزا منه - وجده المتهمون على الوجه السابق ايضا - مما يباعد بينه وبين ثقة المحكمة فيه كدليل دون حاجة الى مناقشة ما ورد بتفريغ هذه الاشرطة - الامر الذي يتعين معه طرح الدليل المستند من هذه التسجيلات جانباً .

بالاطلاع على القضية رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ حصر تحقيق أمن الدولة العليا تبين :

بتاريخ ٥ يناير ١٩٨٤ أثبت المقدم / حمدي السردى رئيس مباحث منطقة سجون طره في محضره أنه أثناء تفتيش الحجرة رقم ٦ بليمان طره المسكن فيها المتهمون عبود عبد اللطيف الزمر وطارق عبد الموجود الزمر وعبد الله محمد سالم - عثر على - كشكول يحوى بحثا فقهييا بدون عنوان وكراسة مدون بها احداث علوم اسلامية الدولة الاموية وكراسة عليها اسم عبد الله محمد سالم مدون بها بحث بعنوان استعداد وتجهيز وتخطيط يوم عمل وكراسة بها تنظيم الجلسات بين افراد الجماعة وثلاث ورقات بكل ورقة بعض أسئلة وثلاث ورقات فلوسكاب بها بحث بعنوان التحالفات وست ورقات فلوسكاب بها جدول عمل يوم حركى وابحاث أخرى وخمس ورقات فلوسكاب بها شرح لبعض احداث وقعت يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ومن يوم ٢٧ سبتمبر حتى يوم أول أكتوبر وورقتين فلوسكاب بها موضوع بعنوان محاولات من داخل السجن وورقة فلوسكاب بها مقال بعنوان التعليمات التنظيمية للمشروع التدريبي وثلاث ورقات مدون بها بيانات عن القرار النهائي لتوزيع بعض الاخوة على الاتجاهات المختلفة وورقة كراسة مدون عليها موضوع بعنوان شخص وورقة محرر عليها بيان موجه الى اعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى - كما عثر الضابط المذكور بالحجرة رقم ١١ المسكن فيها المتهمون مدحت يوسف الشاذلى وأنور عبد العظيم عكاشه والسيد السلامونى على ست ورقات مدون عليها موضوع عن تطبيق الشريعة الاسلامية بالسودان ونقد هذا النظام الناقص وسبعة عشر

جانب من قصة الأوراق التي ضبطت في زنازين المتهمين كما ترد في أوراق القضية .

وأثبت وكيل النيابة - المحقق ، خطاب مدير مباحث أمن الدولة ، المؤرخ ٢٤ يناير ١٩٨٤ ، والذي جاء فيه : أن التحريات أثبتت استمرار عناصر التنظيم المتقدمين للمحاكمة في إعتنائهم لفكر الجهاد ، وأنهم أعدوا تنظيماً داخل السجون المودعين فيها ، وفتحوا قنوات للإتصال بالعناصر المفرج عنها لتصدير الإرهاب إلى خارج السجون استعداداً للمرحلة التالية بعد المحاكمات ، وحدد مدير مباحث أمن الدولة ، في خطابه ، الهيكل التنظيمى للمتهمين المودعين بالسجون . . . وأضاف : إن الأوراق المضبوطة بالزنازاة رقم ٦ تؤكد هذه المعلومات .

وتبين للمحكمة ، من الإطلاع على تقرير قسم الأبحاث والتزييف الذى ورد اليها يوم ٢٤ مارس ١٩٨٤ : أن عينات المضاهاة (بين خط المتهمين والأوراق) قاصرة بحالتها عن الوفاء بالدليل .

وقالت المحكمة في حيثيات الحكم :

وحيث أنه بالنسبة للمتهمين عبود وطارق الزمر ، وعبد الله سالم ، وأنور عكاشه فقد انتهت المحكمة إلى ثبوت التهم المنسوبة اليهم ، وليست المحكمة بحاجة إلى بحث دليل جديد . . . أما بالنسبة للمتهمين السيد على السلامونى ومدحت يوسف الشاذلى ، فإن الأوراق المضبوطة بالزنازاة رقم ١١ وعلى فرض أنها محررة بمعرفتها لا تتضمن دليلاً جديداً . . . وبالنسبة لباقي المتهمين الوارد أسماؤهم في خطاب مدير المباحث العامة فلم يثبت من التحقيق أن لهم صلة بمحرر الأوراق المضبوطة ومن ثم تستبعد المحكمة هذا الدليل قبلهم لعدم الاطمئنان اليه .

00

... و

مرة أخرى .

ضجيج هادر راحت تحدته أجهزة الأمن . . . لكن . . . بلا طحين .

الضرب لا يطلق الرصاص

لأننا لا نصلح ولنا ضرب الحياة التنظيم
د - عمر عبد الرحمن
للبيانات التنظيم

هذا الشيخ «الضرير» حوكم مرتين خلال فترة زمنية متصلة .- تصل إلى ٣٠ شهرا .. قضاها في الاستجواب ، والتحقيق ، والسجن ، وأقفاص المحاكم .. والتعذيب ..

هذا الشيخ «الضرير» ، خرج من قضية اغتيال «أنور السادات» ، ليدخل في قضية تنظيم «الجهاد» .. وكان ذلك منذ نوفمبر ١٩٨١ (بداية القضية الأولى) وحتى سبتمبر ١٩٨٤ (نهاية القضية الثانية) ..

وقد اتهم في القضية الأولى بأنه «أفتى» بحل دم السادات ، بعد أن اتهمه بالكفر ، وخرج من القضية بريئا .. كالشجرة من العجين .. ودخل القضية الثانية على رأس أكثر من ٣٠٠ متهم .. فقد كان المتهم رقم واحد ..

هذا الشيخ «الضرير» هو الدكتور عمر أحمد عبد الرحمن .

00

ولد يوم ٣ مايو ١٩٣٨ ، في قرية اسمها «الجمالية» بمحافظة «البحيرة» .. فقد بصره بعد ١٠ أشهر من ولادته .. ويبدو أن السبب كان البيئة الفقيرة التي ولد وعاش فيها (مثل الدكتور طه حسين) ولم تستطع أن تنقذ بصره .. وفي الخامسة من عمره دخل معهدا من معاهد الأيتام في طنطا .. ثم التحق بالمعهد الدينى بالمنصورة .. فكلية أصول الدين في القاهرة .. وقد تخرج فيها عام ١٩٦٥ .. وفي النصف الثانى من عام ١٩٦٧ حصل على الماجستير .. وفي أكتوبر ١٩٧٠ أعتقل في سجن «القلعة» لمدة ٨

شهور .. وكان السبب - على ما يبدو - أنه أعلن : أن الصلاة لا تجوز على جمال عبد الناصر .. وأنه منع البعض فعلا من الصلاة عليه ..

وفي مارس ١٩٧٢ ، حصل على شهادة «العالمية» .. وعمل معيدا في أحد المعاهد الدينية .. حتى سافر إلى السعودية عام ١٩٧٧ ليدرس في كلية البنات بالرياض .. وكان مقررا أن يعود بعد ٤ سنوات ، أى في عام ١٩٨١ ، لكن شيئا ما مجهولا ، لا يعرفه أحد غيره ، جعله يعود قبل ذلك بعام ..

وفي سبتمبر ١٩٨١ كان مطلوباً في قرارات التحفظ الشهيرة ..

ثم .. قبض عليه بتهمة اغتيال السادات ..

و .. بتهمة قيادة تنظيم «الجهاد» الذى اغتاله ..

00

كانت تهمة الشيخ عمر عبد الرحمن في قضية «الجهاد» هى : قيادة التنظيم .. أو كانت تهمة - كما وصفها المحامى العام رجاء العريى - أنه كان «أولهم» .. و «كبيرهم» و «أميرهم»

وقد جاء ذلك الوصف في مرافعة ممثل الإدعاء أمام المحكمة .. التى جاء فيها أيضا :

«تعلم في الأزهر لينشر العلم والمعرفة ، لكنه نشر التعصب والتزمت .. نشر التطرف .. نشر الارهاب .. نشر البغضاء بين طوائف هذا الشعب .. سخر علمه للإثم ولم يسخره للخير .. سخر الدين للعدوان ولم يسخره للإخاء والمحبة ، ساهم بعلمه على الفتنة بين المسلمين ، وهو يعلم علم اليقين أنها أشد من القتل .. فعلها متخذاً من الدين ستارا يستهوى به القلوب لتنفيذ أغراضه ومآربه ، اعتقل في عهد مضى لاثامه ثم أقاله الله من عثرته .. وبدلاً من أن يسخر علمه للخير أعان بالضلال هذا الشباب على ارتكاب الشر ، فكان أن وافق هواهم فنصبوه زعيماً .. ومن هذه النقطة تبدأ جرائمه» .

هذا ما قالته النيابة ..

فهل ما قالته صحيح ؟!

00



عمر عبد الرحمن يتكلم من وراء القضبان -

إن أوراق التحقيق وجلسات المحكمة ، تحكى القصة من الألف إلى الياء . .
وحسب تسلسل الأحداث في هذه القصة . . فإن الدكتور عمر قضى فترة من حياته
يعمل في بنى سويف والمنيا . . وفي هذه الفترة توطدت علاقته بأمرء الجماعات الإسلامية
في الصعيد ، خاصة كرم زهدى ، وناجح عبد الله وعلى الشريف (أمرء المنيا وأسيوط
وسوهاج بالكوتيب) . . كانوا يسألونه الفتوى فيما يصعب عليهم من أمور الدين . . وكان
يحضر مؤتمراتهم ويلقى فيها الدروس والأحاديث الدينية . . ولأنه عالم كانوا يصغون
إليه . . ولأنه يشاركهم فكر الجهاد كانوا يستدعونه في أماكن عزلتهم التي كانوا يسمونها
«المعتكفات» . . ولأنه غير مبصر كانوا يأتمنونهم على البنات ، والنساء . .

وعندما شكل محمد عبد السلام فرج التنظيم لم يكن يعرف الدكتور عمر . . ولم
يكن عبود الزمر يعرفه أيضا . . إن محمد عبد السلام ، وعبود الزمر ، وطارق الزمر ،
سمعوا عنه ، من مجموعة الصعيد في مجلس الشورى . . في الإجتماع (أو اللقاء) الأول
لهذا المجلس . .

لقد اتفقوا على أن يكون المجلس مكونا من ١١ عضواً . . وأن تنبثق منه ثلاث
لجان . . وأن يكون له «كبير» . . أو «أمير» . . أو «زعيم» غيرهم . .

واقترح كرم زهدى اسم عمر عبد الرحمن . .

وقال :

- إنه شيخ جليل . . وفقه ، وأستاذ تفسير في جامعة الأزهر ، ومقيم في الفيوم .

وقال ناجح عبد الله :

- هو رجل عالم . . وتقى ، وسنه كبير ، ولا يختلف عليه أحد كأمر للتظيم . .
فهو رئيس قسم التفسير بكلية أصول الدين بأزهر أسيوط . . وعلى ذلك فأفكاره متطابقة
مع أفكارنا . . لأنه مؤمن ، ومقتنع بأهداف التنظيم وأغراضه .^(١)
ولم يستغ البعض أن يتولى قيادة التنظيم رجل ضريير ، واعتبر فقدان البصر
لا يؤهله للقيام بهذه المهمة الشاقة . .

فقال ناجح عبد الله :^(٢)

(١) من أقوال ناجح عبد الله في التحقيقات .

(٢) المصدر السابق .

- أنا لا أرى تخلف شروط الإمارة فيه لكونه مكفوقا ، لأنها لا تتطلب منه التحرك
والقيام بأعمال تستلزم أن يكون موجودا .

وقال كرم زهدى :^(٣)

- انه بدلا من أن يأتى هو إلينا . . نذهب نحن إليه !

واستقر الرأي على عمر عبد الرحمن . .

وسافرت إليه مجموعة الصعيد لتمهيد الطريق أمام عبود الزمر وعبد السلام فرج . .

وفي بيته بالفيوم . . قال له عبد السلام فرج :

- لقد اخترنا طريق الجهاد . . طريقك . .

قال الدكتور عمر :

- بل طريق الله !

فقال عبد السلام فرج :

- لم نجد خيرا منك ليكون أميرا لنا ، وزعيما علينا !

قال الدكتور عمر :

- أنا رجل ضريير ، لا أصلح لهذا العمل . . إن هذا العمل يحتاج إلى رجل مبصر
حتى تكون لديه الإمكانيات على إدارة عمل الجماعة . . انكم بالقطع ستجدون من هو
أفضل منى لذلك !

وأصر فرج ، والزمر ، وأمرء الصعيد على طلبهم . . وضغطوا عليه . . وبقوا على
حالهم طوال الليل . .

وانتهى ذلك بصمت من الدكتور عمر . . فاعتبروا ذلك قبولا منه ، باعتبار أن
السكوت علامة الرضا !

(٣) من أقوال طارق الزمر في التحقيقات .

يقول عبود الزمر في التحقيقات :^(١)

- لقد عقدنا ثلاثة اجتماعات لمجلس الشورى بمنزل الشيخ عمر بالقيوم وبنى سويف .. وكان أول لقاء بمنزله بهدف إبلاغه بالتنظيم ، وعرض الإمارة عليه .. وقد تمتع في البداية ، ثم عندما ازداد إصرارنا ، سكت بما يفيد القبول .

لقد استتج عبود الزمر من سكوت الدكتور عمر أنه قبل .. في حين أن محمد عبد السلام فرج أقر أنه «وافق» على رئاسة التنظيم ، بعد أن «عرضوا عليه فكرة إنشاء التنظيم بغرض تطبيق الشريعة والقيام بأعمال قتالية ضد الحاكم وأعوانه ، وأنهم طلبوا منه أن يرأس هذا التنظيم ، فوافق» ..

قال عبد السلام فرج ذلك أمام النيابة العامة .. وكان ما قاله مناقضا لما سبق أن أدلى به أمام النيابة العسكرية (في تحقيقات قضية اغتيال السادات) .. فقد قال أمام النيابة العسكرية :

«إن عمر عبد الرحمن رفض إمارة التنظيم رفضا باتا رغم الحاحهم عليه بذلك ليلة كاملة . ولكنهم كانوا يستفتونه ، وكان كلامه غير ملزم لهم» .

وفيما بعد ..

اعتبرت المحكمة هذا التناقض في الأقوال في صالح الدكتور عمر ، فبرأته من تهمة قيادة التنظيم التي وجهتها له النيابة العامة .

00

لكن ...

لماذا احتاج التنظيم لأمير من خارجه ؟! .. ألم يكن يكفي محمد عبد السلام فرج ، مؤسسه ، ليكون الأمير والزعيم والرئيس ؟!

يقول فؤاد أحمد حنفي :

- السبب هو عدم حدوث خلاف بين قيادات التنظيم وجماعته .^(٢)

(١) ص ٢٢٦ من التحقيقات معه .

(٢) ص ١٢ من التحقيقات معه .

ويقول طارق الزمر :^(٣)

- مهمة الشيخ كانت تجميع مجموعات قبل وبحرى تحت راية واحدة بالحسم في الخلافات التي تنشأ .. وثاني شيء الرجوع اليه في الفتاوى .. فكان يستفتى في الأحكام الشرعية .

ويقول محمد عبد السلام فرج :^(٤)

- مهام أمير التنظيم تتلخص في قياس الأمور الشرعية من ناحية حلال أم حرام .. ويعنى ذلك أيضا إصدار الفتاوى فيما يتعلق بأمور التنظيم ، وجميع المشاكل التي يتعرض لها ، ويضع الحلول لهذه المشاكل .

وطبقا لهذه المهام ، وجهت النيابة العامة اليه ، تهمة التحريض (والافتاء) بقتل ونهب أموال المسيحيين .. وبقتل ونهب رجال الشرطة ..

فقرر كرم زهدى أن فؤاد حنفي سافر إلى القيوم وسلم عمر عبد الرحمن كيلو ذهب (من ذهب النصارى الذى سرقوه) لتصرفه ، على أن يسترد منه دينه الذى أخذوه منه وقدره ثلاثة آلاف جنيه .. وقد باعه عمر عبد الرحمن فعلا واسترد دينه وقبل أن يقبض الباقي قبض عليه ..

في حين قرر فؤاد حنفي أنه سافر إلى بنى سويف (وليس إلى القيوم) وسلم عمر عبد الرحمن كيلو ذهب وأربعة خلاخيل (وليس كيلو ذهب فقط) وأنه باع الذهب بستة آلاف جنيه ، أخذ منها ثلاثة آلاف جنيه وأعاد الباقي (لم يقبض عليه قبل أن يأخذ باقى الثمن) .

وفيما بعد ..

اعتبرت المحكمة هذا التناقض في الأقوال في صالح عمر عبد الرحمن ، فحكمت ببراءته من تهمة الاشتراك في عمليات الاعتداء على محلات الصياغ المسيحيين ، بإخفاء المسروقات وتصرفها .

وفيما بعد أيضا ، حكمت المحكمة ببراءة الدكتور عمر من تهمة إحراز السلاح ..

(٣) ص ١٢١ من التحقيقات معه .

(٤) ص ١٩١ من التحقيقات معه .

وكان أحد ضباط فرع مباحث أمن الدولة في الفيوم (الرائد على عبد الحفيظ) قد أقر أنه علم من تحريات المباحث العامة أن عمر عبد الرحمن يخفى مسدسين لدى المتهم محمد أمين حسان ، وأنه قام بضبطهما ..

وعندما سأل القاضي الدكتور عمر عن المسدسين ..

قال :

- وماذا أفعل بهما وأنا ضير !

واعتبر القاضي هذه الاجابة واجابة منطقية !

00

كان هناك دليل آخر على أن الدكتور عمر لم يكن أميراً للتنظيم .. كان هذا الدليل هو : أن عبد السلام فرج ، وعبود الزمر ، وكرم زهندي لم يعرضوا عليه خطة اغتيال السادات ، قبل تنفيذها ..

لقد سأله فقط :

- متى يصبح الحاكم كافرا ؟

فقال :

- عندما لا يحكم بشرع الله !

ويبدو أنهم اعتبروا هذه فتوى منه تصلح لتطبيقها على أنور السادات ، فنفذوا خطتهم ، دون أن يخصصوا له من هو الحاكم المقصود ، وماذا سيفعلون به ..

وقد أكد ذلك طارق الزمر - في التحقيقات - وقال : (٨)

«واحدنا في شقة الحرم ، وبعد حادث اغتيال السادات كان عبود الزمر يخرج ، فكنت أسأله ، فكان يقول لي : انه رايح يقابل الشيخ عمر عبد الرحمن .. وعرفت من عبود الزمر أنه أبلغه بموضوع الاغتيال ، ووافق على أن يستمر في عملية قنص الأسلحة لتجميعها (٩) إلى أن يتقرر القيام بالثورة ، في نفس الوقت تكون عملية قنص الأسلحة بغرض مقاومة الشرطة»

(٨) ص ٦٠ من التحقيقات معه .

(٩) قنص الأسلحة ، مقصود به الاستيلاء على الأسلحة من رجال الجيش والبوليس .

ويقول محمد عبد السلام فرج : (١٠)

«وبالنسبة للدكتور عمر عبد الرحمن ، فلم نبغحه بالخطة قبل تنفيذها لأنه كان في مكان لم تنبيهه ، لأنه كان مطلوباً التحفظ عليه ، ولم تكن نعلم مكانه ، ولكن عرفت بعد كده أن عبود الزمر قابله بعد الاغتيال وأبلغه بالذي حصل ، ومعرفة كان رد فعله إبه» .

وفي الشقة التي ضبط فيها عبود الزمر ، وجد خطاب موجه إلى من يدعى «الشيخ الجليل» ، يتضمن ما يشير إلى «الثورة الإسلامية» ، وحادث الاغتيال .. ويقول كاتب الخطاب : «وأنه استكمالاً لهذا العمل العظيم تستمر الثورة في ضرب معاقل الظلم والفساد في أقسام البوليس وغيرها» .. وكانت صيغة الخطاب تدل على أن الكلام المخاطب به يعلو مستوى الشخص المرسل منه ..

00

أثناء القبض على الدكتور عمر عبد الرحمن ، وجدت مباحث أمن الدولة في بيته مبلغ ٢٠ ألف دولار ..

كان ذلك يوم ١٨ أكتوبر ١٩٨١ ..

وقد اتهمته النيابة العامة بتهمة الحصول على أموال من الخارج ، لدعم وتمويل التنظيم .. وكان دليلها هذه الآلاف من الدولارات ..

وسأله المحكمة :

- ما مصدر هذه الدولارات يا دكتور عمر ؟

فقال :

- إنها - كما قلت من قبل في التحقيقات - حصيد راتبي وراتب زوجتي أثناء عملنا بالملكة العربية السعودية ، وقد سبق أن أثبت هذه المبالغ في الإقرار الجمركي أثناء عودتي .

(١٠) ص ٢١ من التحقيقات معه .

ولم تستطع النيابة أن تقدم دليلا دامغا يفيد بأن هذه المبالغ أخذها من آخرين من أجل التنظيم . . .

فقلت النيابة وهي تحول الدفة في اتجاه آخر :

- إن الرائد عوني توفيق أثبت في محضره المؤرخ ٢٤ أكتوبر ١٩٨١ أن المتهم عمر أحمد عبد الرحمن اعترف بإيداعه مبالغ مالية تخص التنظيم بمنزل شقيقته !!

وسألت المحكمة :

- أين اعترف المتهم بذلك ؟!

وتكون الإجابة : في مكان ما قبل مثوله أمام سلطة التحقيق . . أي في السجن ، تحت قسوة وبشاعة التعذيب . .

وقد رفضت المحكمة هذا الاعتراف . . بل رفضت الأخذ بأقوال المتهم واعتبارها دليلا ضده ، لأنها تمت تحت وطأة التعذيب . . وكانت إرادته وهو يدلي بها غيرة حرة . .

وقالت المحكمة :^(١١)

- إن هناك أكثر من دليل يثبت ان المتهم عمر عبد الرحمن قد تعرض للتعذيب البشع ، وأن إرادته لم تكن حرة ، في الفترة ما بين القبض عليه بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٨١ إلى أن مثل أمام النيابة العسكرية بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٨١ ، وأمام النيابة العامة بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨١ . . وهذه الأدلة هي :

١ - أنه قرر أمام المحقق بالنيابة العسكرية يوم ٤ نوفمبر ١٩٨١ انه تعرض لضغوط كثيرة تتمثل في وقوفه من الساعة الثانية صباحا حتى العصر ، والضرب بعصا على جسمه وبالكرباج على قدميه ، وأن المحقق هدد به باحضار زوجته إلى السجن ، وباحضار الكلاب لنهش جسمه والاعتداء عليه بالسب والقذف ، وتهديده بهتك عرضه ، الأمر الذي أوقع الرعب في قلبه وأنه حدثت به اصابات بظهره وقدمه .

٢ - ما أثبتته المحقق بالنيابة العسكرية (ص ٢٠٦) أنه ناظر المتهم (عمر عبد الرحمن) فوجد بظهره وفخذه من الخلف آثار كدمات واضحة .

(١١) حيثيات الحكم



عمر عبد الرحمن في حوار مع مهاتمة

٣- ما قرره المتهم أمام النيابة العامة بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٨٢ (ص ٤٣) انه وقع عليه تعذيب مادي ومعنوي أثناء وجوده في سجن القلعة وليبان طرده واستقبال طرء ، وأن المحقق بالنيابة العسكرية أثبت هذا التعذيب وأحاله للكشف الطبي ورأى الطبيب إصاباته .

« وتنتهى حيثيات الحكم من ذلك إلى أن هذا الاعتداء قد أثر على إرادة المتهم فيما أدلى به من أقوال نظرا لكبر سنه ومكانته العلمية والثقافية وباعتباره من رجال الدين الذين جبل المجتمع على احترامهم وتوقيرهم فضلا عن ظروفه المرضية ، وما ابتلى به من عيب خلقى هو فقد البصر . . مما يزيد من وقع آثار التعذيب على نفسيته وإرادته فيعدها » .

00

وجاء الدور على الدكتور عمر عبد الرحمن ليقول ما عنده . .

تكلم الدكتور عمر أمام المحكمة مرتين . . الأولى لشرح فكر الجهاد . . والثانية ليرد على النيابة العامة . .

وقد كان واضحا للجميع أنه عالم متمكن في الدين . . وأنه يسحب النيابة ، للمعب ، وهو يدرك أنه صاحبه . . وصاحب السلطان فيه . . ولا أحد يملك براعته على هذه الأرض . . وقد انقطعت النيابة الطعم . . ودخلت الملعب الذى يحكمه خصمها . . وكانت النتيجة سحب البساط من تحت قدميها . .

في المرة الأولى التى تكلم فيها الدكتور عمر :

١- إن الحكم بما أنزل الله أمر واجب ، ولازم لأن التسليم بقضية الحاكمية لله هي نتيجة بديهية وحتمية وهي الأساس في الدين - لا ينكرها عاقل ، كما لا ينكرها كبير أو صغير ، ذلك لأن الله خالق ومالك كل شيء ، ومن كان خالقا ومالكا فله التصرف فيما خلق وفيما ملك وله الحكم وله الأمر .

٢- إن المقصود بأولى الأمر في الآية الكريمة «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» - هو الحاكم المؤمن ، المطيع لله ، والرسول ، لأن ولايته خلافة ، ونيابة عن صاحب الشرع وبذلك فانه من لم يكن من غير المؤمنين فلا طاعة له .

٣- الحكم بالقوانين المستوردة من دول الكفر والنسب وضعها بعض رجال القانون في

البلاد الإسلامية ولا سيما في المواد التى فيها مخالفة صريحة لما ورد بكتاب الله وسنة الرسول كإباحة الزنا والربا والشذوذ الجنسي والغناء الحد عن شارب الخمر والزانى والسارق وقاطع الطريق - يعتبر كفرا - كما يكفر من يتحاكم إلى هذه القوانين راضيا بها - فالحكم بالقانون المخالف للشرعية يعد طاغوتا والحكم بغير ما أنزل الله يعد طاغوتا .

٤- إن أى حكم يخالف الكتاب والسنة يكون من أحكام الجاهلية وضلالا - لأن الحكم إما أن يكون حكم الله وإما أن يكون حكم جاهلية ، ولا وسط بينهما - والجاهلية ليست محدودة بفترة من الزمان ولكنها وضع من الأوضاع وجد بالأمس ، ويوجد اليوم أو غدا والناس في أى زمان إما أن يحكموا بشرعية الله وإما أن يحكموا بشرعية من صنع البشر

٥- إن ابن كثير يقول بكفر من خرج عن حكم الله لأن الأمر بضحي حكما بالضللال كما كان أهل الجاهلية وكما كان يحكم التتار بقانونهم المسمى «الباسق» وهي أحكام بنيت على الهوى ومن فعل مثلهم فهو كافر يجب الخروج عليه ، وخلعه . وقال :

«إن ما أقوله ليس فكرا خاصا أو نظرية أو اتجاهها لجماعة وإنما هو ما استخلص من الكتاب والسنة ومن أقوال السلف الصالح» .

00

وفي الجلسة الثانية ، رد الدكتور عمر على النيابة العامة . . ومن باب التسهيل ، سنعرض ما قاله الدكتور عمر ، وما قالته النيابة على النحو التالى : (١٢)

النيابة : إن أولئك الذين رفعوا شعار الحكم لله ، وأرادوا به أن يكون الحكم لهم قد وصفهم المسلمون ، ووصفهم التاريخ الإسلامى بأنهم «خوارج» على المجتمع . .

عمر عبد الرحمن : إن الخوارج قد عرفهم العلماء بأنهم الذين خلعوا طاعة الإمام الحق وأعلنوا عصيانه ، وألبوا عليه . . فأين الإمام الحق الذى يعتبر الخروج عليه خارجا ؟ . . أين على بن أبى طالب اليوم ؟ . . وإن كنا نحن خوارج فمن تكونون أنتم ؟ هل تكونون عليا وأصحابه ؟

(١٢) سنن ابن كثير في هذا الشكل المبسط في العرض بحرف «ن» وسنن ابن كثير بحرف «ع» .

هل كان على حليف لليهود وصديقا لبيجن ؟ .. أم كان تاركا لحدود الله منفذا لعقوبات ما أنزل الله بها من سلطان ؟

ن : الإيمان بأن الحاكمية لله لا يعنى تأييم المجتمع الإسلامى فى الظروف الفكرية والاجتماعية الدقيقة التى يمر بها ؟

ع : إن مخالفة الحاكمية لله فى المجتمع ليس لها سوى معنى واحد هو أن هذا المجتمع آثم ، ضال ، بل إن المجتمع الذى تعلو فيه أحكام كفرية على أحكام الله ليس آثما فقط بل من الواجب على المسلمين التضحية والجهاد حتى تكون كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هى العليا .

ن : الجهاد الواجب ليس هو القتال ، فذلك مفهوم غريب على الفكر الإسلامى . . الجهاد الشامل ، جهاد النفس والشيطان ، والفقر والمرض والجهل .

ع : من أين جاءت النيابة بهذا الكلام . . هل هناك نص واحد فى الكتاب والسنة ورد فيه أن الجهاد هو جهاد المرض والفقر والجهل ؟ لعل الوحي المنزل على النيابة هو الذى أنبأها بهذا العلم الغزير الذى انفردت به دون سائر المسلمين .

ن : إن قذف مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة بأنها جاهلية تارة ، أو كافرة تارة أخرى ، أو أنها تحكم بأحكام الكفر ، حكم جائر متجن ، يخالف شريعة الرحمن .

ع : هل هذا كلام . . هل شريعة الرحمن تبيح الزنا ، والخمور والربا ؟ .. هذه شريعة الشيطان لا شريعة الرحمن .

ن : مهما كان الأمر ، فما من فرد أو مجتمع مسلم ينطق بالشهادتين يمكن رميه بالكفر .

ع : هذا الكلام ليس على إطلاقه فهناك نواقض للشهادتين من أتى بواحدة منها فقط أحبط نطقه بالشهادتين وأبطله .

ن : ولكن رجلا ، مثل أنور السادات ، نزع العمر فى حب الله ، وفى حب مصر ، لا يمكن أن يكون أتى بواحدة من نواقض الشهادتين ، وبالتالي لا يمكن أن يكون مصيره ، هو الذى فعلوه به .

ع : هل تعلمون من هو هذا الرجل الذى نزع العمر فى حب الله وفى حب مصر ، إنه الرجل الذى أعلن أن الأديان كلها سواء . . إن هذا الرجل جعل أحفاد القردة

والخنازير من الضالين الذين كفروا ببرهم مثلهم كمثل المسلمين ، بل اتخذهم أولياء وأصدقاء وأحبابا ، فوصف السفاح اليهودى العالمى بقوله : صديقى الحميم بيجن . . إن الرجل الذى قضى عمره فى حب الله أباح فى بلده كل ما حرم الله . . إن ذلك العابد لله وصف حجاب المرأة المسلمة بأنه خيمة ، وكان من فرط حبه لله لا يستحي أن يعصى الله جهرا فراقص النساء ويعانقهن أمام شاشات التليفزيون والقمر الصناعى ، وكل هذا فى زعمه لا يتنافى مع أخلاق القرية التى ينادى بها .

وهذا الرجل الذى نزع العمر فى حب مصر دفع البلاد إلى حافة الإفلاس المالى نتيجة الديون الخارجية الباهظة ، وأوصلها إلى الخراب الإقتصادى القائم ، واقرن حكمه المرير بفساد أخلاقى وانهار اجتماعى لم تشهد البلاد من قبل وستظل مصر سنين طويلة تقاسى من آثاره السيئة .

كان هذا جزءا مما دار بين النيابة والشيخ . .

وهو جزء أثبتنا فيه أن الشيخ سحب النيابة إلى ملعبه . . وتفوق عليها . .

لقد خرجت النيابة عن دائرة الاتهامات والقانون والأدلة ، فلم تصمد طويلا أمام خبرة الشيخ ، وبراعته ، وتخصصه !

وساهمت النيابة فى أن تعلن المحكمة : أن الفكر مهما كان لا يجرم . .

وساهمت بعدم تركيزها على الجوانب القانونية والأدلة الموضوعية ، فى أن تعلن المحكمة براءة الشيخ - الدكتور عمر أحمد عبد الرحمن من كل التهم المنسوبة إليه !

وكانت هذه هى البراءة الثانية . . بعد براءته من نعمة الإفتاء باغتيال السادات ، فى القضية التى كان المتهم الأول فيها : خالد أحمد شوقى الإسلامبولى .

الصقر في قاعة المحكمة

واستذكر مؤامرات القدر والحياة ضد الرئيس جمال
عبد الناصر

إقرار بخط به
الشيخ صلاح أبو إسماعيل

أشهر شاهد «نفي» في القضية كان الشيخ صلاح أبو إسماعيل ..

استغرقت شهادته ثلاث جلسات .. ناقشه خلالها رئيس المحكمة المستشار عبد الغفار محمد .. ومثلوا الادعاء (مثل : رجاء العربى وصهيب حافظ وماهر الجندى) .. والمحامون (مثل : عبد الله سليم ، وسيد عبد العزيز ، وكمال خالد ، وأحمد مجاهد ، والحمزة دعبس ، ومحمود النادى ، ومختار نوح) ..

والشيخ صلاح أبو إسماعيل من قيادات الإخوان المسلمين الذين يوصفون بالصقور .. وهو من المؤمنين بتطبيق الشريعة الإسلامية بواسطة السلطة التشريعية .. أى البرلمان الذى يسمى فى مصر : «مجلس الشعب» ..

عمره وقت «الشهادة» فى المحكمة كان ٥٦ سنة ..

وقد بدأت علاقته بالإخوان المسلمين منذ أن كان طالبا فى الأزهر ، حيث كان يتردد على مقرهم العام بالحلمية .. ولكنه رغم ذلك ، ورغم مجالسته للشيخ حسن البنا ، إلا أنه رفض فى ذلك الوقت الانضمام للإخوان المسلمين .. وكان السبب - كما يقول - «اعتزازى بأزهرى» .. فقد منعه هذا «الإعتزاز» من أن ينضوى «كطالب أو كعالم أزهرى تحت لواء الإخوان المسلمين» ..

ولا نعرف ما العلاقة بين هذا «الإعتزاز» الأزهرى الذى يتحدث عنه الشيخ صلاح أبو إسماعيل وبين عدم دخول الإخوان .. وخاصة أنه انضم بعد الثورة - وكان لا يزال طالبا أزهريا - إلى جماعة الإخوان !؟ ..

يقول الشيخ صلاح أبو إسماعيل :^(١)

«فلما قامت الثورة ، وكنت لأزال طالبا ، وحلت جميع الأحزاب ، وأبقت جماعة الإخوان المسلمين ، وأعادتهم من جديد إلى النشاط ، بدأت أفكر ...

هنا ... ومن كلام الشيخ نعرف السبب ...

إن السبب هو تصور الشيخ أن النظام الجديد (الثورة) مع الإخوان ... ومع نشاطهم ... وضد باقى الأحزاب ... أى أن الإخوان هم حزب «السلطة» الجديدة ، القوية ... وهذا ما أغراه بالتفكير فى الإنضمام إليهم ، والتنازل بسرعة عن «اعتزازه» بأزهريته ...

ويضيف :^(٢)

إنه استمع إلى المرحوم الأستاذ عبد القادر عودة ، الذى قال كلمة غيرت فكره ، وغيّرت سلوكه بالنسبة لموقفه من الإخوان ...

قال عبد القادر عودة :

«نحن نعيش فى بلد دستورى ، والغالبية فى البلاد الدستورية هى صاحبة القرار ، فإذا استطعنا أن نحشد الشعب ، أو غالبية تحت شعار : لا يحكم إلا بالقرآن ، فإننا نقول للدولة هذه هى الغالبية ، وذلك وضعها الدستورى فحكموا القرآن» ...

ثم راح الرجل ، يشيد بدور الأزهر «كمؤسسة تعليمية لاغنى عنها ، ولا بد منها» ...

كانت هذه الكلمات هى التى أقنعت الشيخ صلاح أبو إسماعيل - كما يقول - بالعدول عن رأيه والإنضمام إلى الإخوان ...

ومن الواضح أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل لم يحس بدقة علاقة الثورة بالإخوان ... إذ أنه بعد أن انضم إلى الجماعة ، وقع حادث المنشية (عام ١٩٥٤) واعتقل من ضمن الإخوان الذين اعتقلوا ... واعتقل مرة أخرى عام ١٩٦٥ أيام سيد قطب . تخرج الشيخ صلاح أبو إسماعيل من جامعة الأزهر فى نفس العام الذى اعتقل

(١) شهادته أمام المحكمة .

(٢) المصدر السابق .

فيه ... وبعد الإفراج عنه عين أستاذا للتربية الإسلامية واللغة العربية فى وزارة التربية والتعليم ... ثم نقل إلى الأزهر ... وفى عام ١٩٧٢ أصبح مديرا لمكتب شيخ الأزهر ... وفى عامى ١٩٧٦ ، و١٩٧٩ دخل إنتخابات مجلس الشعب تحت شعار : «اعطنى صوتك لنصلح الدنيا والدين» ... وفى الدورة الأولى له فى البرلمان قدم مشروعات بقوانين لإقامة الحدود ، ونطويع وسائل الإعلام لأحكام الله ، ورعاية حرمة شهر رمضان وعدم الجهر بالفطر نهارا ، وتنقية الشواطىء من العريضة ...

وخلال تلك السنوات كانت هناك علاقة قوية بين الشيخ أبو إسماعيل والجماعات الإسلامية (التي تطورت بعد ذلك إلى التنظيمات الراديكالية وكان آخرها تنظيم الجهاد) ...

وهو يقول :^(٣)

«كنت ألتقى بشباب الجماعات الإسلامية ... فقلت لهم من أين أنتم يا شباب ؟ ... آباؤكم وأمهاؤكم يخافون عليكم فلا يمكن أن يكون البيت منبعا لكم ... ووسائل الإعلام تغريكم لتغير ما أنتم عليه ، فلا يمكن أن تكون وسائل الإعلام منبعا لكم ... والدولة لا تشجع نشاطكم ... والشرعية الإسلامية مغربة ... والقرآن مهجور ... فمن أين أنتم ؟ ! لست أرى لوجودكم منبعا إلا قول الله سبحانه وتعالى : «يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين ، أعزة على الكافرين ، يجاهدون فى سبيل الله ، ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم» .

«وأذكر أن ذلك كان أيضا فى خطاب لى على سلم مسجد «القائد إبراهيم» فى رمل الإسكندرية فى إبريل ١٩٨١ ... وقد قرر الشباب أن يعتصموا بالصيام نهارا حتى لا يشاركوا فى عريضة الشواطىء»^(٤) وأن يجتمعوا على لقاء إسلامى ليلا ... وانتظم هذا اللقاء ما يقرب من مائة ألف شاب ، اعتصموا بالله ، واعتصموا بمكارم الأخلاق ... وأحبوا الله ورسوله حتى لقد دعيت من وزارة الداخلية لأذهب إليهم فى المعتقلات مبصرا وداعيا ، فاستنكرت أن أعظ قوما بين الجدران أنا فى حاجة إلى موعظتهم وكلهم طهر

(٣) المرجع السابق .

(٤) لايتدأ «عريضة الشواطىء» - على حد تعبير الشيخ أبو إسماعيل - عادة قبل شهر مايو .

ونقاء وثقوى^(٥) . . . فطلبت من وزارة الداخلية أن تفتح لهم الأبواب ليخدموا في جو الحرية أهدافهم المقدسة لأن المعتقلات ليست مكانهم » .

00

أمام المحكمة قال الشيخ صلاح أبو إسماعيل :

« إن اليأس قد غلبني في مجلس الشعب السابق من عدم جدوى المحاولات في تطبيق الشريعة الإسلامية مع زملاء أناديتهم فيستجيبون ثم يعدلون . . . ومجلس الشعب بحكم الدستور يستطيع أن يفرض على الحكومة ما يشاء . . . »

إلى أن كان يوم ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ . . . وكانت وسائل إعلامنا تحدث الجماهير عن لقاء مرتقب بين السادات وبيجن على قمة جبل «موسى» في سيناء ، ثم فوجئنا بأن بيجن في صلافة وعنجهية وغطرسة ، تجاهل الموعد ، ولم يحضر ، ولم يعتذر ، ويحتم الاتجاه إلى اصطناع غطاء لهذه الفضيحة فإذا رئيس مجلس الشعب يفاجئنا بأنه يقترح على المجلس الموقر أن يوافق على تكوين لجنة عامة لتقنين الشريعة الإسلامية ، وأحسست وقتها أن هذه المفاجأة السارة لم تكن إلا غطاء للطعنة الصهيونية التي وجهت إلى رئيس مصر . . . لكنني رحبت بالفكرة وتعلقت بها ، وقلت لعل هذا الطريق الجديد يوصلنا ، بعد أن فشلت محاولات الوصول عن طريق وزارة العدل وعن طريق تقديم مشروعات القوانين^(٦) .

لكن . . .

لم تمر عدة شهور على إقترح رئيس مجلس الشعب ، حتى أعلن السادات في مارس ١٩٧٩ ، كلمته الشهيرة : « لاسياسة في الدين ولا دين في السياسة » . . . وفي الشهر التالي (إبريل ١٩٧٩) جاء قرار حل مجلس الشعب ، رغم أن ٩٥٪ من أعضائه وافقوا على «كامب ديفيد» وصدقوا للصلح مع إسرائيل . . . وفي شهر يوليو ١٩٧٩ استغل

(٥) حنفيا قال الشيخ أبو إسماعيل هذا الكلام ، قاطعه المتهمون بالهتاف الشهير لهم : « ول سبيل الله قمتا نبشئ رفع اللواء . . . ما الحزب قد عملنا ، نحن للدين قداء . . . فليعد للدين مجده ، كي ترى الدنيا الضياء » .

(٦) يقول الشيخ صلاح أبو إسماعيل أنه حاول تقديم إستجواب لوزير العدل أحمد سميح طلعت لعدم تقديمه مشروعات قوانين الشريعة باسم وزارته . . . ولكن الحكومة رفضت هذا الاستجواب ، وتحملت عليه بإجراء تعديل وزارى في مايو ١٩٧٧ ، لم يخرج بمقتضاه سوى وزير العدل أى أنه أخرج من الوزارة ليسقط الاستجواب - المصدر شهادة أبو إسماعيل أمام المحكمة .

السادات فرصة غياب المجلس ، وأصدر القانون الجديد للأحوال الشخصية . . . الذى أثار غضب معظم علماء المسلمين ، واعتبروه مخالفا للشرع والدستور . . .

ويضيف الشيخ أبو إسماعيل :

- اتنى في نوفمبر ١٩٧٧ ، دعيت لإفتتاح المركز الإسلامى في لوس أنجلوس ، وهناك وجدت ثورة عارمة من الطلاب المسلمين - العرب ، بيدهم جريدة اسمها «المصرى» يصدرها محررون مصريون (مهاجرون من الأقباط) على رأسهم فؤاد القصاص في ولاية «كاليفورنيا» . . . إستضافوا وزير الإعلام الأسبق عبد المنعم الصاوى وكان هناك في أكتوبر ١٩٧٧ ، (وراج الطلاب المسلمون - العرب) يحملون عليه لتصريحه الذى نشر بالمانشيت العريض (الذى نشر في جريدة المصرى) وقال فيه : « لن تطبق الشريعة الإسلامية في مصر » .

وهالنى ما أسمع من وزير لايملك حق التشريع ، وتراءى لى واجبى في محاسبته ، فأحضرت أعدادا من الجريدة ، وتسجيلا صوتيا ، وقدمت إستجوابا للوزير في نفس العام ، ولما كانت التهمة قد ألصقت به ، فقد أخرجوه من الوزارة في سرية كاملة ، تغطية لهذه الفضيحة ، وإسقاطا للاستجواب .

00

وأمام المحكمة اعترف الشيخ أبو إسماعيل بأكثر من حقيقة . . . لكل منها مغزاها :

١ - أنه حاول من خلال استجواباته في مجلس الشعب «إدانة الثورة» منذ قيامها ، لأنها على سبيل المثال لا الحصر : ضربت الإخوان المسلمين ، والقضاء الشرعى ، والأزهر ، وأوقاف الأزهر ، والمساجد ، والمعاهد الدينية . . . أى أنه حاول من خلال موقعه في البرلمان رد الصاع صاعين للثورة ، وهو ما يتسق مع موقف الإخوان - عموما - من الثورة بعد رحيل عبد الناصر .

وكان موقف صلاح أبو إسماعيل هذا مفاجأة لكل من عرفوا إعجابه القديم بهمال عبد الناصر ، وتأييده العلن والقديم له . . .

وقد أثبتت النية العامة هذا الإعجاب والتأييد في حافظة مستندات ضخمة إلى المحكمة ، نختار منها :

صورة ضوئية (بالفوتوكوبيا) لتظلم مقدم منه إلى مفتش المباحث العامة بالجيزة ، مؤرخ يوم ٦ أكتوبر ١٩٦٢ ، يطلب فيه رفع اسمه من قائمة المعزولين عن مباشرة حقوقهم السياسية وذلك باسم الثورة على الظلم وباسم المبادئ السامية التي رفعها ورفع لواءها جمال عبد الناصر .

وصورة ضوئية لمذكرة محررة على الآلة الكاتبة عليها توقيع ، يتحدث فيها عن موقفه من أحداث الثورة خلف جمال عبد الناصر ، وأسباب انضمامه إلى جماعة الإخوان المسلمين ، وانتهى إلى طلب أن ينال موافقة الاتحاد القومي على إشراكه في الانتخابات .

وصورة ضوئية من اقرار غير مؤرخ يتضمن العبارة التالية : «أنا المعتقل صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم ، استنكر مؤامرات الغدر والخيانة ضد الوطن المقدي والرئيس جمال عبد الناصر ...» .

وصورة ضوئية من طلب مقدم منه مؤرخ ٢١ أغسطس ١٩٦٢ ، يستأذن فيه مفتش المباحث العامة بالجيزة أن يسافر إلى بلده «بهرمس» مركز إمبابة ، مرة كل أسبوع لوعظ أهل بهرمس وإرشادهم .

وصورة ضوئية لخطاب محرر بخط اليد بتوقيعه ، مؤرخ ٢٢ يناير ١٩٥٤ وموجه إلى مدير إدارة السجون الحربية .

ان هذه المستندات تثبت أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل الذي نذر نفسه في مجلس الشعب ، لأدانة الثورة ، فعل المستحيل لكي يصل اعجابه بها إلى قادتها . .

٢ - الحقيقة الثانية التي أقرها الشيخ «الجليل» أمام المحكمة هي : أن الرغبة (في أى شيء) إذا جاءت من رئيس الدولة لقيت إحتراما من الأعضاء (في مجلس الشعب) . . وهذا ما جعله يؤيد عبد الناصر وهو حى ثم يهاجمه وهو ميت ، وما جعله يدخل البرلمان في عهد أتور السادات ، ويعمل تحت لواء نظامه وهو حى ، ثم يهاجمه وهو ميت . . وهذا ما جعله يبرق إلى الرئيس حسنى مبارك ثلاث مرات ، وليتشرف بلقائه وذهب إلى القصر الجمهورى وترك رغبته هناك . . وقابل المشير أبو غزالة ، وحمله رغبته للرئيس . . ويقول :

١٢ - ان الازهر سعى ويسعى الى المطالبة بتقنين الشريعة الاسلامية منذ عام ١٩٦٢ وانه يدعو الان كل المسؤولين الى استصدار التقنينات التى تم اعدادها .

ز - تعقيب النيابة العامة والشيخ عمر احمد عبد الرحمن والدفاع الحاضر مع المتهمين :

تعقيب النيابة العامة :

قدمت النيابة العامة - فى تعقيبها على اقوال الشيخ / صلاح ابو اسماعيل محمد عبد الرحيم - حافظة مستند استظهرت على :

١ - صورة ضوئية لتظلم مقدم من صلاح ابو اسماعيل محمد عبد الرحيم الى مفتش المباحث العامة فرع الجيزة مؤرخ ٦ أكتوبر ١٩٦٢ يطلب فيه رفع اسمه من قائمة المعزولين عن مباشرة حقوقهم السياسية وذلك باسم الثورة على الظلم باسم المبادئ السامية التى رفع لواءها جمال عبد الناصر .

٢ - صورة ضوئية لمذكرة محررة على الآلة الكاتبة عليها توقيع منسوب الى الشيخ / صلاح محمد عبد الرحيم - يتحدث عن موقفه من أحداث الثورة خلف جمال عبد الناصر وأسباب انضمامه الى جماعة الاخوان المسلمين وانتهى الى طلب ان ينال موافقة الاتحاد القومى على اشراكه فى الانتخابات .

٣ - صورة ضوئية من اقرار غير مؤرخ يتضمن العبارة الاتية : (أنا المعتقل صلاح ابو اسماعيل محمد عبد الرحيم استنكر مؤامرات الغدر والخيانة ضد الوطن المقدي والرئيس جمال عبد الناصر ...) .

٤ - صورة ضوئية من طلب مقدم من صلاح ابو اسماعيل مؤرخ ٢١ أغسطس ١٩٦٢ الى مفتش المباحث العامة بالجيزة يستأذن فيه ان يسافر الى بلده بهرمس مركز امبابة مرة كل اسبوع لوعظ اهل بهرمس وإرشادهم .

تلخيص خطابات صلاح أبو إسماعيل للمباحث العامة والتي يمثل فيها اعجابه بثورة يوليو وزعيمها جمال عبد الناصر - حيثيات الحكم .

إن برقيته تضمنت - إن لم تحته الذاكرة - ما يأتي :

«مصر سفينتنا جميعا ، ونحن حريصون على سلامتها ووصولها إلى بر الأمان ، وفي الشريعة الإسلامية حلول للمشكلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية» . . .
«أرجو أن تأذنوا لي بلقائكم لأضع هذه الحلول الإسلامية بين يديكم لعلها تظفر بعنايتكم» . . .

ولا يزال الشيخ «المقاتل» ينتظر الرد . . .

إن مغزى هذه الحقيقة لا يختلف عن مغزى الحقيقة الأولى ، وهو أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل يتمسح بكل سلطة ، وحدوده في المعارضة لا تمتد إليها ، وصوته المرتفع لا يوجه إلا إلى الحكام الذين فارقوا عالمنا إلى العالم الآخر .
واللهم لأشاته . . .

00

وفي المحكمة دار الحوار التالي بين القاضي والشيخ :

س : هل ترى وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية مرة واحدة أم بالتدرج ؟

ج : مضى واحد وثلاثون عاما على قيام الثورة حتى الآن ولا زالوا يزعمون التدرج ، وهم يتصر الأمور إلا إلى ما هو أسوأ فيما يختص بموازين الإسلام ، وأنا أطالب بتطبيق شرع الله أعلم علم اليقين أن مصر تعيش أزماتها الاقتصادية ، وأنها تعيش أزماتها العسكرية وأزماتها الاجتماعية ، ومن أجل هذا نطالب بتطبيق الشريعة لأن الله سيفتح علينا ويبارك فيها نملك !

س : هل يمكن في ظل الظروف الاقتصادية الحالية لمصر تطبيق حد السرقة ؟
ج : نعم سيدي . . . تماما . . . فهناك توجيهات الإسلام فيما يتعلق بكفالة الفقراء ، المحتاجين . . . وإذا جاع إنسان فهو مضطر ، والضرورات تبيح المحظورات (أما) إذا جاء شعبان مستغن واعتدى على مالك ، فقد ثبت بإسادة الرئيس أنه مهما عوقب بالقوانين الوضعية فلن يصلح ولن تنجح القوانين في إقتلاع جريمة السرقة من قلبه كما لم تنجح من قبل .

س : ما هي الوسيلة التي تراها لتطبيق أحكام الكتاب والسنة ؟

٥ - صورة ضوئية من محضر ضبط مؤرخ ٢٠ يناير ١٩٥٥ بمعرفة
الموزياشي / محمود أحمد محمود سأل فيه صلاح محمد
عبد الرحيم أبو إسماعيل عن حالته الاجتماعية والمالية
ونشاطه الديني .

٦ - صورة ضوئية لخطاب محرر بخط اليد بتوقيع منسوب إلى
صلاح أبو إسماعيل مؤرخ ٢٢ يناير ١٩٥٤ وموجه إلى مدير
إدارة السجون الحزبية .

كما قدمت النهاية العامة - تعقبا على ما أثاره الشيخ
صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم أثناء سؤاله عن موقف السلطة
التشريعية من تقنين أحكام الشريعة الإسلامية - خطابا مرسلا
إليها من مستشار رئيس مجلس الشعب مؤرخا ٨ يونيو ١٩٨٢ يتضمن
الاجراءات التي اتخذها مجلس الشعب لتقنين أحكام الشريعة
الإسلامية منذ عام ١٩٧١ حتى شكلت في ١٧ ديسمبر ١٩٧٨ لجنة
لدراسة الاقتراحات بمشروعات قوانين بتطبيق الشريعة الإسلامية
وأن الشيخ / صلاح أبو إسماعيل تولى رئاسة لجنة التقاضي -
وأورد مستشار رئيس مجلس الشعب في خطابه السالف بيان رئيس
مجلس الشعب في جلسة أول يونيو ١٩٨٠ بخصوص جهود لجان
تقنين الشريعة وردا على ما أثاره الشيخ / صلاح أبو إسماعيل من
تشكيكه في جدية العمل وإن صفوة من علماء الأزهر وأساتذة
القانون تابعت أعمال اللجان الفنية وأن اللجان التي اضطلعت
بهذه الرسالة واصلت عملها دون توقف حتى انجزت عملها - وأن
الامر عرض على مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ يونيو
١٩٨٢ فقرر تشكيل لجنة خاصة لوضع خطة عمل يتابعة أعمال
اللجان الفرعية - وأشار خطاب مستشار رئيس مجلس الشعب إلى
بيان رئيس مجلس الشعب بتاريخ أول يوليو ١٩٨٢ الذي أوضح
فيه تفصيلا التشريعات التي تم إنجازها وهي مشروع قانون المعاملات
المدنية ومشروع قانون الاثبات ومشروع قانون التقاضي ومشروع قانون
العقوبات ومشروع قانون التجارة البحرية ومشروع قانون التجارة
وانهى رئيس مجلس الشعب بيانه بضرورة تهئية المناخ الاجتماعي

المحكمة تنشر إلى خطابات أبو إسماعيل إلى مدير السجن الحرى - جيلت الحكم .

ج : الوسيلة تتعلق بموقف رئيس الدولة وحده ، فتلك مسئوليته بين يدي الله .

س : ما هي الوسيلة في نظر الإخوان المسلمين لتطبيق شرع الله ؟

ج : القرآن دستورنا !

س : أليس في منهاج الإخوان تقرير الخروج على الحاكم إذا خرج على شرع الله ؟

ج : لم أفهم ذلك .

س : أليس في كتاب الله وسنه ما يميز قتال الحاكم وأعوانه للوصول إلى تطبيق

شرع الله ؟

ج : أجمع الفقهاء سلفا وخلفا على أن الإمامة يعني رئاسة الدولة لاتعتقد لكافر وأجمعوا كذلك على أنه لو طرأ الكفر على رئيس الدولة وجب عزله وأصبح الناس في حل من بيعته . والخلاصة أن الحاكم لا يطاع لذاته وإنما يطاع لطاعته لله ورسوله .^(٧)

س : هل لديك معلومات عن فكر الجهاد داخل مصر أو خارجها ؟

ج : لم يتح لي أن أسمع عن هذا الفكر إلا من خلال طرف واحد ينشر له كل شيء ، ويداع له كل شيء ، وأبحث عن وجهة نظر الطرف الآخر فلا أجدها ، ولا أعلمها .

وإن بدا منها شيء جاء مبتورا ، كما نقرأ عن شهود الإثبات ، ونجهل عن شهود النفي .^(٨) من أجل ذلك أتوقف عن الحكم لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، وليس عندي تصوره . وأنا لا أكفر الحاكم إلا إذا جحد ما أنزل الله ، أما إذا خالف ما أنزل الله دون أن يجحده فهو فاسق ظالم .

00

ودار بين الدفاع والشيخ الحوار التالي :

س : ما موقف الإسلام في نظركم مما تناوله كتاب «الفريضة الغائبة» من آراء ، ومن أفكار ؟^(٩)

ج : الإسلام هو العمل والقول ، عمل الجوارح ونطق اللسان . . . وإذا ارتكب

(٧) هتف التهمون هنا : «الله أكبر» الله أكبر . . . يرتفع صوت الأزهري ثلاث مرات .

(٨) هتف التهمون هنا : «الله مولانا ولا مولى لهم» ثلاث مرات .

(٩) هذا السؤال والأسئلة الأخرى حتى الخامس القادم للأستاذ عبد الله سليم .

المسلم ذنبا من الذنوب بأن خالف نصا في الكتاب أو السنة لا يكون بذلك خارجا عن الإسلام مادام يعتقد صدق هذا النص ويؤمن بلزوم الامتثال له . . . وفقط يكون عاصيا وأثما لمخالفته في الفعل أو الترك . . .

وقد رأيت من قراءة «الفريضة الغائبة» ورد المفتي عليه أن هناك اتفاقا بينهما في تأثيم الحاكم المخالف للقرآن والسنة ، ورأيت أن الحاكم أهدر الحدود وأقر التعامل بالربا ولم يجرم كثيرا مما جرمه الإسلام . . . وراح يحكم بهواه مقررًا أنه لاسياسة في الدين ولا دين في السياسة ، ورأيت يجترأ على الدين الإسلامي حين قدم قانون الأحوال الشخصية (رقم ٤٤ لسنة ٧٩) كما رأيت يسجن أخيرا علماء المسلمين ويتوعدهم بأنه لن يرحمهم ، في الوقت الذي ينادى فيه ببناء مجمع للأديان في سيناء على أرض مصرية ، ورأيت يطبع العلاقات مع أشد الناس عداوة للذين آمنوا (اليهود) . . . ويزعم أنه حريص على الأرض والسيادة .

لقد اتفق الكتاب ورد المفتي على إدانة من هادن اليهود وهم يحتلون بلاد المسلمين ، وأدان من تخلى عن مناصرة مسلمي أفغانستان ، فبينهما وفاق على ذلك كله . . . ولا أجد خلافا في موضع الجهاد على أنه فريضة ماضية ليوم القيامة . . . هذا الأمر أقره كتاب «الفريضة الغائبة» وأقره المفتي كذلك .

ثم أسأل المفتي عن نقطة كان عليه ألا يكتمها . . . فقد فهمت من كتاب «الفريضة الغائبة» أنه وإن كان الجهاد فريضة مؤكدة شرعا ، فإنها غائبة عن واقعنا بقرار من ساستنا . . . فهي موجودة في ديننا على أنها فريضة ، وهي غائبة عن واقعنا ، بدليل أن الرئيس السابق أعلن : «أن حرب أكتوبر ستكون آخر الحروب» . . . فهي غائبة عن سياستنا لا عن ديننا . . . ذلك ما فهمته من الكتاب ثم من الرد عليه . . . وأنا أسجل على المفتي أنه لم يعترف بغياها عن الواقع رغم إقراره لها في العقيدة .

كما أخذ على كتاب «الفريضة الغائبة» أنه اعتبر القتال بالسيف سببا مشروعا لدخول الناس في الإسلام . . . والله تعالى يقول : «لا إكراه في الدين» ، ويقول : «ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكفر» الناس حتى يكونوا مؤمنين»

س : هل قام الأزهر بواجبه المفروض شرعا قبل توجيه الشباب إلى أصول دينه والعمل على نشره - بالإذاعة والتليفزيون ؟

ج : إن الدولة صارت تختار لمشيخة الأزهر أسلس الشيوخ قيادا ، والذي تكشف

أنه ليس كذلك ثقيله . . وللأزهر نشاط ديني كبير ، لكن تتجاهله أجهزة الاعلام الرسمية . . إن كل أمر يعلق على الأزهر يشترط له أن تسند إدارته إلى الذين يحشون الله ولا يحشون أحدا غير الله . . وهذا النوع غير موجود رسميا «وحسبنا الله ونعم الوكيل» والخلاصة . . أن الأزهر حاول أن يؤدي رسالته للشباب ، فلم يمكن وفرض عليه أن يسكت فسكت .

س : هل ترون سيادتكم أن تغيير إختيار شيخ الأزهر من الانتخاب بين هيئة كبار العلماء كما كان يجري في الماضي إلى التعيين بقرار جمهوري هو من سلسلة حرب الدولة للإسلام ، والمسلمين ؟

ج : الذي يملك قرار التعيين لشيخ الأزهر يملك قرار العزل لشيخ الأزهر وهو ولي الأمر .

س : بصفتكم عضوا في المجلس التشريعي (مجلس الشعب) ما رأيكم في هذا المجلس ؟^(١٠)

ج : هذه السلطة التشريعية يتبلور فيها الإنتماء الحزبي ، فهي طاعة لكل ما يطلب منهم باسم الإلتزام الحزبي بصرف النظر عن أن تكون هذه الطاعة في المعصية أو المعروف . . ولقد ترتب على ذلك أنهم حملوا ظلما كبيرا لضباطهم بكل مقياس في الإسلام .

س : ما رأيكم في تخلف معظم الأعضاء البارزين عن حضور جلسات المجلس التشريعي مثل سيد مرعي ، وعثمان أحمد عثمان ، وحسن كامل ؟

ج : إذا أتبع أن أسأله ، سأجيب عن هذا السؤال .

س : ما حكم الإسلام من حرية الفكر والرأي ؟^(١١)

ج : الإسلام يقدس الحرية . . إن مصادرة الفكر لا يمكن أن يستقيم معها إنسان في المجتمع . . ولا المجتمع نفسه !

(١٠) السؤال للمحامي كمال خالد - كذلك الأسئلة التالية له حتى الخامس القادم .

(١١) أحمد مجاهد المحامي .

س : هل وصل إلى علمك أن السلطات منعت الصلاة في الخلاء في جميع أرجاء الجمهورية يوم عيد الأضحى سنة ١٩٨١ ؟^(١٢)

ج : نعم . . كان معنا اللواء نبوي إسماعيل في مجلس الشعب واستقدم زعماء الشباب ودعاهم إلى الصلاة في الأزهر وحذرهم من الصلاة في عابدين !

س : لماذا تعلق الاعتقالات التي تمت بعد أحداث المنصة ؟

ج : أعتقد أن التوسع في هذه الاعتقالات سبب لما تعودناه من الدولة في مصر . . تذكر أنه قد إغتيل كيندي فلم تعتقل أمريكا أحدا ، وتذكر أن أحداثا حدثت من قبل كمقتل عمر بن الخطاب في المحراب فلم يعتقل أهل المدينة ، وكذلك قتل عثمان بن عفان ، وعلى بن أبي طالب ، فما اعتقل برى . . ولكن مصر لها سياستها الخاصة .

س : ما تعليقك لإستخدام العنف من جهة سلطات الأمن لكل نشاط إسلامي ؟

ج : ليس عندي من تعليق لهذا سوى الإصرار على ضرب الروح الإسلامية ظلما وعدوانا .

س : هل تعلم بتحويل بعض مساجد الجامعات إلى أغراض أخرى ، مثل مسجد طب القصر العيني ؟

ج : تحول مسجد طب القصر العيني إلى غرض غير مسجدي ، كذلك المكتبة الإسلامية في كلية الطب بالقصر العيني ، بعد أن حول المسجد إلى غير مسجد ليتاح في الكلية للحفلات الصاخبة أن تقام بعد ضرب الجماعات الإسلامية .

00

عند هذا الحد من الحوار بين الشيخ والدفاع ، إرتفع صوت من داخل القفص ، يطالب بحقهم في مناقشة الشاهد في بعض القضايا الفقهية التي تمس قضيتهم . .

فقال رئيس المحكمة للمتهمين :

- اكتبوا الأسئلة وأنا أوجهها باسمكم !

لم يرد أحد من المتهمين . .

(١٢) قمر موسى المحامي . واستلته مائدة حتى الخامس القادم .

وخيم الصمت قليلا ، علامة على رفض المتهمين لإقتراح المحكمة ..

فقال رئيس المحكمة :

- بلاش أنا .

ثم ضحك وضحك الجميع .. وهذا توتر كان على وشك الوقوع ..

وأضاف :

- يمكن إختيار أحد المحامين لقراءة الأسئلة والاطمئنان على أنها لا تضر أحدا منكم ! أشار المتهمون إلى مختار نوح - المحامي ليتولى هذه المهمة .. فتوجه إليهم «ليتسلم الأسئلة ويقرأها ويوافق على سلامتها وإمكانية توجيهها» .. (١٣)

وبعد أن تسلم مختار نوح المحامي الأسئلة من المتهمين ، واقترب من المنصة ، قال له رئيس المحكمة :

- تفضل !

وبدا الحوار التالي بين الشيخ والمتهمين :

س : فضيلة الشيخ صلاح أبوإسماعيل .. ناس هاجموا منزلي بالسلاح ، فهل من حقى دفعهم ومنعهم دفاعا عن نفسى ومالى وأهل ؟

ج : تأمل يابنى .. إذا كان هؤلاء الناس مباحث أمن الدولة فاستسلم وأمرك لله .. لأن المقاومة حينذاك ستجعلك كالذبابة فى بيت العنكبوت ولعلها عاصفة قد تمر .. أما إن كان هؤلاء من غير رجال الدولة فقاومهم ما استطعت لذلك سبيلا .

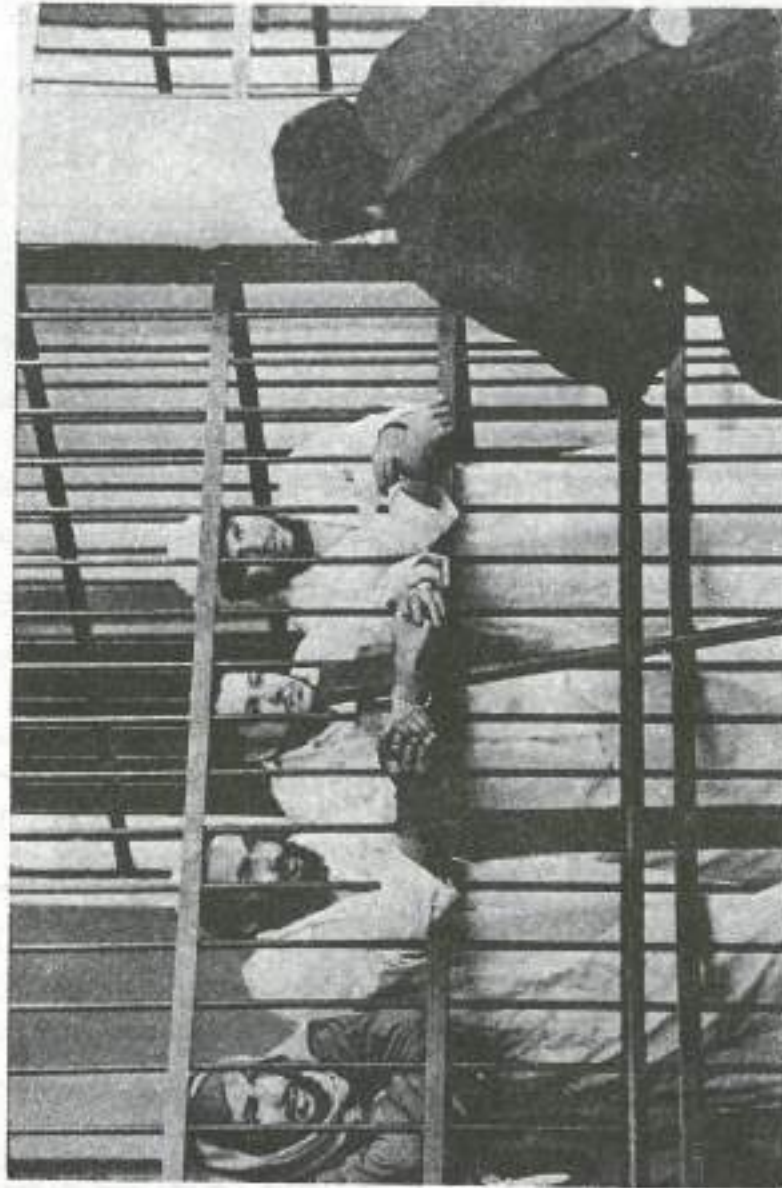
س : إذا منع مسلم من أداء سنة مؤكدة ، ماذا يفعل فى حالة المنع ؟

ج : إذا قهر على المنع وأرغم عليه وأكره ، فإنه يباح له ، أن يستجيب مرغما لمقتضى المانع .. فالمكره لا إثم عليه إن كفر مرغما بلسانه دون قلبه ، وإن استطاع أن ينفلت من الإكراه فليفعل .

س : ما حكم الإسلام فيما انتهى إليه حكم المحكمة العسكرية فى الشهيد خالد الإسلامبولى ورفاقه ؟ (١٤)

(١٣) انظر كتاب «الشهادة» - دار الاعتصام .

(١٤) كان الحكم بالإعدام رميا بالرصاص لخالد الإسلامبولى وحسين عباس ، والاعدام شنقا لعبد الحميد عبد السلام ، وعطا طايلى ، ومحمد عبد السلام فرج .



الدفاع يظل أسئلة المتهمين إلى المحكمة .

المحكمة : نرفض توجيه السؤال ..

ويضيف رئيسها :

- أنا لست مسئولا عن محاكمة لم تعرض أمامي ولا أسمح بمناقشتها هنا .. ولو كانت معروضة أمامي ما امتنعت !

وبعد أن انتهى القاضي من هذه العبارات .. قال لمختار نوح - المحامي ، وقارئ أسئلة المتهمين :

- شكرا .. انتهت الأسئلة !

00

جاء الدور على النيابة العامة لمناقشة الشاهد ..

قال القاضي :

- النيابة تفضل بمناقشة الشاهد .

فتقدم المستشار رجاء العربي .. وجرى الحوار التالي بينه وبين الشيخ :

س : هل لك صلة بأى من المتهمين في هذه القضية ؟

ج : كثيرا ما تلقيت دعوات منهم في كلياتهم وجامعاتهم في ندوات مفتوحة .. ولكن .. لا قرابة بيني وبين واحد منهم .

س : ألم تتعرف على المتهم الأول عمر عبد الرحمن ؟ ألم تتقابل معه في المعتقل سنة ١٩٥٤ أو ١٩٥٦ ؟ (١٥)

ج : نعم تشرفت بمعرفته قبل اليوم ؟

(خيم الصمت والترقب على قاعة المحكمة وأحس الجميع أن هناك مفاجأة على وشك أن تنفجر) ..

تشرفت أول مرة بلقاء الدكتور عمر عبد الرحمن ، أول أمس ، يوم الثلاثاء وأنا هنا في المحكمة ، وهو في القفص ..

(١٥) عندما وجه المستشار رجاء العربي هذا السؤال هتف أحد المتهمين من وراء القفص قائلا : ان الاثنين لم يتوافقا في سنوات الاعتقال .



المتهم أحمد عبد الرحمن يسأل يسأل

س : هل يبرز تراخي صدور القوانين الجنائية والمدنية الجارية أعدادها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية القول بتكفير الحاكم ؟

ج : نحن قلنا في هذا أن الحاكم الذي حكم بغير ما أنزل الله هو بالقطع فاسق ظالم بتص القرآن أما أن يكون كافرا فذلك يتوقف على موقفه القلبي من أحكام الله ، فإن اعتقد صحتها وهو يخالفها ، فهو فاسق ظالم ، وإن اعتقد أنها لا وزن لها ولا قيمة فهو كافر فاسق ظالم . . الحاكم عليه بالكفر متوقف على العلم باتجاهه القلبي وعلم ذلك عند ربى .

س : ومن الذى يحكم بكفر الحاكم عند ذلك ؟

ج : يحكم بكفر الحاكم عند ذلك من يتولى استتابته ، يعنى من يطلب منه أن يتوب إلى الله . . فإن استجاب وتاب واستغفر وأتاب فهو مؤمن . . وإن خالف مع هذه الدعوة تطبق أحكام الله فهو كذلك عاص ودرجة هذا العصيان إنه ظالم فاسق مالم يحدد أحكام الله ، فإن رفض التوبة وجحد شرع الله ، فهو كافر . . وهذا كلام العلماء بالإجماع .

س : هل يقع عبء ذلك على كل مسلم ؟ أم يشترط في المسلم الذى يكفر الحاكم أن يكون على درجة معينة من العلم ؟

ج : إن النبی صلی الله علیه وسلم يقول : «من رأى منكم منكرا فليغيره» وكلمة «من» لفظها مفرد ومعناها عام .

س : ورد بأقوالك ما يفيد أنك سحبت البيعة عن الرئيس السابق - ما الذى فعلته تنفيذها وما هو حكم الشرع فى ذلك ؟

ج : أقصد بهذه العبارة أنه استباح لنفسه أن يفسر بجهالة مطبقة دين الله بغير الحق ، ودين الله ليس ملكا للحاكم ، إنه عقيدة فى قلوبنا نفتديه بأعناقنا ، وما كنت أستطيع أن أفعل شيئا أمام قوته وقهره غير أنى قدمت استجوابا له ، لم يجرؤ على مواجهته ، فقلت فى ردى على بيان الحكومة إن هذا الرجل تضارب فقال مرة أن عمر بن الخطاب قدوته ، وعمر نزل القرآن برأيه فى حجاب النساء وتحريم الخمر وغير ذلك ، فإن يكن عمر قدوته فأين هو من هذه القدوة ؟ وقبلات أئمة الكفر على وجوه بعض النساء البارزات فى مصر ، والخمر عملاً البارزات ذات التصاريح الرسمية ، إلى غير ذلك ؟

ثم إنه أعلن أن أتاتورك قدوته ، وأتاتورك علمائى اقتلع الإسلام من تركيا ، وقوض الخلافة الإسلامية ، ولسنا نعرف للتناقض صورة أشنع من هذه الصورة بين بطليه عمر ابن الخطاب ومصطفى كمال أتاتورك ، فإن أخطأه الصدق فى أن عمر بطله فبطله هو الآخر بدليل أنه أعلن علمانية صريحة فى قوله لادين فى السياسة ولا سياسة فى الدين .

وما كان مجال استجوابى غير هذا . .

وحكم الشرع يدعونى إلى الإيجابية فى إنكار المنكر . .

وقد . . فعلت . .

س : ورد بكتاب «الفريضة الغائبة» أن قتال القريب وهو الحاكم أولى من قتال العدو البعيد مثل الصهيونية والإستعمار ، فما هو رأيك فيه ؟

ج : أنا لا اعتبر الحاكم عدوا إلا إذا كفر كفرا بواحا عندى فيه من الله برهان ، فأنا لا أقر هذا الكلام . . ولا أتردد فى مقاتلة الصهيونية الباغية والإستعمار الجاثم على الصدور . . ولكن . . لى وقفه مع الحاكم الذى يعطل فريضة الجهاد . . مثلا .

س : قررت بجواز قتال «الذمى» المقاتل للمسلمين ، فعلى من يقع عبء قتاله ؟ وما أسلوب هذا القتال إن كان ؟

ج : القتال عمل من أعمال السيادة تتولاه الدولة إن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر .

س : قررت أيضا بالنسبة للجهاد ، ترشيد الجهاد وبضوابطه الشرعية ، فما المقصود بكلمة ضوابطه الشرعية ؟

ج : المراد بها أن يقاتل المقاتل لتكون كلمة الله هى العليا ، وأن تضرب عدو الله وعدونا ، وهذه كلمة تتسع لكل من اعتدى علينا .

س : هل يتضمن القرآن الكريم أو السنة الشريفة أى نص يوجب قيام الخلافة الإسلامية ؟

ج : نعم . . قال (صلى الله عليه وسلم) : «إذا كنتم ثلاثة فأمرؤا عليكم واحدا» ومن باب أولى إن كنا أكثر وإذا وجب ذلك فى السفر فأولى أن يجب فى الحضر .

ويمتد حوار النيابة والشيخ إلى بحور الفقه والشريعة العميقة . .

وعندما تنتهي النيابة ..

تشكر المحكمة الشاهد .. الذي ينسحب من قاعة المحكمة وسط هتافات

المتهمين !

00

وفيهما بعد ..

شكل شيخ الأزهر (الشيخ جاد الحق على جاد الحق) لجنة للرد على أقوال الشيخ

صلاح أبو إسماعيل أمام المحكمة ..

وكانت اللجنة مكونة من وكيل الأزهر ، والمستشار القانوني لشيخ الأزهر ، وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ، وأستاذ ، ومدرس بكلية أصول الدين .^(١٦)

وفيهما بعد ..

رد الشيخ صلاح أبو إسماعيل على ما جاء في رد اللجنة عليه ..

وقد كان الأخذ والرد بين الأزهر والشيخ حول : كيف بلغ الرسول شريعة الله .. النصوص الصريحة والتأويلات المخالفة .. العلاقة بين الراعي والرعية .. طاعة الحاكم وحدودها .. الفرق بين الإسلام والإيمان .. متى يكون الإنسان مسلماً .. حقيقة الكفر .. هل يجوز تكفير المسلم .. الجهاد ووسائله ووسائل تغيير المنكر .. حقيقة الاستخلاف في الأرض .. الشروط الواجب توافرها في الأمير .. مهام الدعوة للعلماء المؤهلين .. الرأي الشرعي في كامب ديفيد .

كان الأخذ والرد بينهما محملاً بنصوص القرآن ، وأحاديث السنة ، وأقوال الفقهاء ، والعلماء والمجتهدين ..

وحاول كل طرف أن يوظف كل هذا لصالحه ..

(١٦) حسب قرار شيخ الأزهر ، شكلت اللجنة من الدكتور محمد السعدى فرهود رئيساً ، أما أعضاؤها فهم : د . محمد الأحمدى أبو النور ، د . أحمد عمر هاشم ، د . مصطفى غلوش ، والمستشار عبد العزيز همدى .

وحاول كل طرف أن يثبت أنه على حق ..

حاول كل طرف أن يقول : أنا هنا .. وغيرى هناك !

.. والسلام .. ختام !

صفة البابا والرئيس

«لا بد من العذول من التفكير في تطبيق الشريعة الإسلامية»
من توصيات مؤتمر الاقياط
في الاسكندرية

كان البابا «شنودة» هو الغائب - الحاضر في هذه القضية ..

لم يدخل بجسده مبنى ولا قاعة المحكمة ..

لكن .. دخلت سيرته ..

إن المحامين اعتبروا «بعض» تصرفاته مبررا لما ارتكبه «بعض» من المتهمين ، تحت يافطة : «الفتنة الطائفية» .. اعتبروا «بعض» تصرفاته دافعا لما نجرا عليه هؤلاء الشبان الصغار والكبار الذين يقفون وراء القفص الحديدي ..

فهل كان عندهم حق ؟!

لقد مات البابا «كيرلس» في سنة ١٩٧١ - قبل أقل من العام على ولاية السادات - وانتخب البابا شنودة خليفة له .. أى أن هناك نوعا من «الصدقة» القدرية ، جمعت بين جلوس السادات على كرسي الحكم ، وجلوس شنودة على الكرسي البابوي .. وقد جرت هذه «الصدقة» الكثير من المصادمات والاحتكاكات والخزازات بين الرجلين .. وجاءت برياح لا تشهيهها سفينة «الوحدة الوطنية» المصرية ..

إن الاسم المسجل في شهادة الميلاد للبابا «شنودة» هو : «نظير جيد» .. وقد ظل يعرف بهذا الاسم وهو يدرس في كلية الآداب ، وهو يخدم في القوات المسلحة كضابط احتياط ، وهو يارس أشهر هواياته : الصحافة والكتابة والشعر .. لكنه تخلص من هذا الاسم بعد ترسيمه أسقفا للتربية الكنسية .. تحت اسم الأنبا شنودة .. ثم البابا شنودة بعد ذلك .. (١)

(١) أسقف التربية الكنسية مسئول عن مدارس الأحد وكليات اللاهوت .

ومما لاشك فيه أن البابا شنودة كان مختلفا منذ اللحظة الأولى لبزوغ فجره ،
وسطوح نجمه .. فقط ربط ما جاء في الكتاب المقدس بما يجري في الحياة اليومية ..
واعتر الكنيسة مؤسسة تعنى بالدين والدنيا .. لا بالدين فقط .. وساعدته بلاغته
وثقافته وخبرته القديمة في الصحافة ، على أن يجذب اليه الآلاف من شبان وفتيات
الكنيسة ، وأن يكون «معبودهم» والنجم الذي يبتدون به ويسرون وراء خيوط الضوء
المنبعثة منه .. وضاعف من هذا الإعجاب درس «الجمعة» الذي كان يلقيه على
الأجيال الجديدة ، والذي كان يصوغ فيه تعاليم المسيح ، صياغة عصرية ..
جذابة .. وسلسة .

وأذكر أن أحد أصدقائي دعاني لحضور أحد دروس الجمعة في كاتدرائية
العباسية .. وذهلت من العدد الضخم الذي يملأ القاعة القسيحة .. وذهلت أكثر
عندما سمعت الأنبا شنودة يتحدث عن الطلاق في الإسلام .. والحكمة في متعه في
المسيحية ..

ولا شك أن الرجل لفت إنتباهي .. حتى أنني سارعت بأجراء حوار صحفى
معه ، بعد أن أصبح «البابا» .. واستمر الحوار ثلاث ساعات كاملة ، ولم يدر حول
الاستشهاد والرهينة في المسيحية ، وإنما دار حول قضايا العصر وعلاقة المسيحية
بها .. (٢) وكانت مفاجأة لي ، ولغيري ، أن الأنبا «شنودة» لم يكن حذرا وهو يعبر الخط
الفاصل بين الوعظ والسياسة .. على أن المفاجأة سرعان ما تبخرت بالنسبة لي ، بعد
أن عرفت أن البابا شنودة ، كان قبل إنتخابه ، وقبل رحيل البابا كيرلس ، يؤمن بأن
الراهب لا يكفيه التعبد فقط ، وإنما لابد له من القتال أحيانا .. الأمر الذي جعله يخرج
على تعاليم البابا كيرلس المتسامحة ، فكان أن قرر البابا كيرلس نفيه إلى دير وادى
النطرون .. لكن سرعان ما رجع البابا كيرلس في قراره ، وأعاد الأنبا شنودة إلى الكنيسة
بعد عاصفة الاحتجاج التي أثارها مريدو الأنبا شنودة في وجه البابا المعجوز .

00

بعد أن جلس البابا شنودة على الكرسي البابوي في العباسية ، تسربت بعض
الأخبار عن ارتياح الرئيس السادات لذلك ..

(٢) نشرت الحديث في مجلة «روز اليوسف» - يناير ١٩٧٨ وكان الأول من نوعه مع البابا شنودة حتى ان بعض وكالات
الأنباء نقلت فقرات منه .

وكان مصدر هذا الارتياح - كما ظهر فيما بعد - وزير داخلية الذي كان على علاقة
وثيقة ، وقديمة بالبابا شنودة ..

لكن .. لم تمر عدة شهور حتى كانت أولى الأزمات تشتعل بين الرجلين .. وكان
ذلك بسبب كنيسة قامت بدون ترخيص في «الخانكة» .. أراد رجال الشرطة إزالتها ..
وأصر البابا شنودة على أن يقيم فيها الرهبان والأساقفة صلاتهم حتى ولو انتهى الأمر
لقتلهم بالرصاص ..

وقد كانت هذه الأزمة أولى حوادث ما سمي بعد ذلك بالفتنة الطائفية ..

وكانت هذه الأزمة حديث الناس في مصر ..

وقد نجح السادات في إطفاء الأزمة بزيارته الشهيرة للمقر البابوي ، والتي صلي
خلالها صلاة الظهر بالمقر البابوي ، ومن خلفه رجال «المجمع المقدس» وعلى رأسهم
البابا شنودة .. لكن .. في هذه الزيارة أيضا وصف البابا شنودة السادات بأنه «قائدنا
وزعيمنا وأبانا وراعينا» .. ورد السادات على هذه التحية بمنح البابا الحق في بناء ٥٠
كنيسة ، بعد أن كان الرقم ٢٥ كنيسة في عهد جمال عبد الناصر .

وفي عام ١٩٧٢ جاءت الأزمة الثانية تسمى ..

أحال النائب العام في ذلك الوقت إلى فضيلة شيخ الأزهر ، الدكتور محمد الفحام
تسعة منشورات مسيحية . تنقسم - كما يقول الشيخ صلاح أبو إسماعيل مدير مكتب
شيخ الأزهر ساعتها - إلى أنواع ثلاثة : (٣)

«نوع يخدم المعتقدات المسيحية» .. وهو نوع قال عنه الشيخ أبو إسماعيل إنه لم
يعترض على ما جاء فيه ، وإنما اعترض فقط على توزيعه خارج الكنائس «باعتبار أن
توزيعه - خارج الكنائس - يثير المسلمين القاهمين ، وقد يفتن غيرهم من عامة المسلمين
عن الحق في عقائد المسلمين» .

والنوع الثاني : «منشورات تحمى» بآية من القرآن غير صحيحة بعد تحريفها لكي
تؤكد معتقداتهم التي لا يقرها القرآن» .. وهذا النوع كان في رأى مدير مكتب شيخ

(٣) شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام المحكمة

الأزهر ، يعد نوعا من العدوان على القرآن ومفاهيم الإسلام ، واقترح بالنسبة له :
«عاسبتهم على المساس بمقدساتنا وتحريف القرآن الكريم» ..

والنوع الثالث : «منشورات تأتي بآية قرآنية صحيحة ، ولكنهم ينشرون معها
تفسيرا غير إسلامي ليوهمو الناس أن القرآن دعم ما يعتقدونه» ..

وكان الإقتراح العام في هذه الواقعة .. «إصدار بيان يتناول هذه المنشورات تناولا
علميا موضوعيا يوضح أثرها في الرأي العام» ..

لكن .. الشيخ أبو إسحاق صاحب هذا الإقتراح يقول : إنه لم يترتب عليه ، أو
على غيره ، شيء !

وعلى ما يبدو .. كان السبب وراء رفض الدولة لهذا الإقتراح ، هو شهر العسل بين
البابا ، والرئيس السادات .. والتعاون الوثيق بينهما في إنجاح رحلات الرئيس السادات
إلى الولايات المتحدة الأمريكية .. فبعد أول رحلة للرئيس السادات لمقابلة الحاكم
الجديد في البيت الأبيض ، جيمى كارتر بشهر ، استجاب البابا لدعوة رسمية لزيارة
الولايات المتحدة الأمريكية .. كانت زيارة الرئيس في مارس ١٩٧٧ ، وكانت زيارة
البابا في إبريل التالي له ..

وكان واضحا أن هذا الإنفاق الذي تم بين الرئيس والبابا «تحت الترابيزة» صفقة
خاصة بينهما .. بمقتضاها تترك الدولة للبابا حرية الحركة خارج مقره .. وينال
السادات بركته وتأييد رعاياه في المهجر ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي
وصل عدد الكنائس التابعة للكنيسة القبطية ، فيها إلى ٧٤ كنيسة ..

وعلى ما يبدو كان البابا قد أخذ نصيبه في هذه الصفقة مقدما .. قبل أن يدفع ما
عليه في رحلته للولايات المتحدة في إبريل ١٩٧٧ ..

فقد وافق السادات على عقد مؤتمر للأقباط في الإسكندرية يوم ١٧ يناير ١٩٧٧
وقبل يوم واحد من انتفاضة (١٨ ، ١٩ يناير) .. وكان هذا المؤتمر الأول من نوعه خلال
أكثر من نصف قرن .. وقد جاء في مقدمة البيان الصادر عنه : إن «الضرورات دعت
لعهده في هيئة مؤتمر لممثل الشعب القبطي في الإسكندرية» .. وسبق هذا الاجتماع ،

لقاءات تحضيرية مع البابا شنودة في ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ (قبل شهر بالضبط) في مقره
بالكاتدرائية «المرقسية» بالعباسية ..

وقال بيان المؤتمر :

« إن الجميع وضعوا «نصب أعينهم - رعاية ورعية - اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن
الآخر : أولها الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية في مصر» .. «والأمر الثاني : الأمانة
الكاملة للوطن المقدس الذي يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته ، حتى أنه لا يوجد
شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر» ..

وركز البيان على عدة موضوعات ، بحثها المؤتمر ، كانت بمثابة ضوء أحمر لما
سيحدث بعد ذلك .. منها : «حرية العقيدة» .. «حرية ممارسة الشعائر الدينية» ..
«حماية الأسرة والزواج المسيحي» .. «المساواة وتكافؤ القمص وتمثيل المسيحيين في
الهيئات النيابية» .. «التحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة» .. «الغاء مشروع قانون
الردة» .. «حرية نشر الفكر والتراث القبطي» .. «الغاء القوانين العنصرية التي تقيد
حق بناء الكنائس» .. و .. «العدول عن التفكير في تطبيق قوانين مستمدة من الشريعة
الإسلامية» .. (٤)

وحتى ينجح المؤتمر في تنفيذ قراراته ، قرر إعلان الصيام في الفترة من ٣١ يناير إلى
٢ فبراير ١٩٧٧ .. واعتبر نفسه في حالة إنعقاد دائم إلى أن تستجيب السلطة إلى
مقترحاته .. وساهم في حملة الضغط هذه أقباط مصر الذين يعيشون في الخارج .. فقد
انهالت برقياتهم فوق رأس مجلس الشعب ، ترفض ما تصوره أصحابها من سوء معاملة
إخوانهم في المسيحية .

ووصلت نيران الاستفزاز القادمة من الإسكندرية (رغم البرد والنوات والأمطار) إلى
مشيخة الأزهر في قلب القاهرة الفاطمية .. وقرر شيخ الأزهر عبد الحليم محمود الرد
بمؤتمر إسلامي مضاد .. وقد عقد هذا المؤتمر في يوليو من نفس العام .. وكانت عباراته
واضحة .. صريحة .. تخلو حتى من المجاملات القديمة التي ، اشتهر بها الناس :
مصر .. «أي قانون أو لائحة تعارض تعاليم الإسلام كأنها لم تكن» .. «الشريعة
الإسلامية موجودة ومستمرة قبل أن يوجد البرلمان نفسه» .. «تأييد الرئيس السادات في

(٤) لمزيد من التفاصيل - راجع «تحريف الغضب» - الجزء الخامس

دعوته لتطهير أجهزة الإعلام من المواد غير الإسلامية ، وتطهير أجهزة الدولة من الملحدين .

لكن ..

رغم ذلك .. بدا واضحا أن الصفقة السرية بين البابا والرئيس لم تتأثر .. ولم تهتز .. ولم يتم .. صعبا .. وإن بقيت الفتنة أشبه بالنار تحت الرماد ..

فى يونيو ١٩٧٩ ، سمح للبابا شنودة أن يحاضر بصفته الرسمية - الدينية ، الرأى العام ، لأول مرة في أماكن عامة مثل : «الجمعية الجغرافية» و«جمعية الاقتصاد والنشريع» .. وكان ذلك إبان انتخابات مجلس الشعب .. وكان موضوع المحاضرة : «العدالة الاجتماعية في المفهوم المسيحي» .. وكان رئيس الندوة الشيخ أحمد حسن الباقورى ، رئيس جمعية الشبان المسلمين .. وأدار الحوار فيها الدكتور جمال العطفى وزير الإعلام الأسبق ..

ويقول الشيخ صلاح أبو إسماعيل الذى حرص على حضور المحاضرة :^(٥)
- إن الأنبا شنودة تكلم ثلاث ساعات ، فمس الإسلام مسا قاسيا في ثلاث نقط من أحكامه .. ولا أحب الإشارة إليها !

كانت هذه النقاط الثلاث هي : موقف المسيحية من تحريم الطلاق ، والرق ، وتعدد الزوجات .. وهى أشياء يبيحها الإسلام بشروط . راعى فيها طبيعة النفس البشرية ، وتوازن واستقرار المجتمع ..

ويضيف الشيخ أبو إسماعيل :

- وقد فوجئت بالشيخ أحمد حسن الباقورى يقول في مستهل تعليقه على محاضرة الأنبا شنودة : «والله لكأنى أستمع إلى رجل من رجالات السلف الصالح يتحدث عن العدل في الإسلام» .. وانتفضت في مجلسي ، وطلبت الكلمة ، ورددت الرد الموضوعي ، وقلت للأنبا شنودة : يجب أن تحتفظ بربابك في الإسلام فلا تعلنه إلا في الكنائس ، بين شعبك وجمهورك ، أما أن تخوض في مقدساتنا على هذا النحو فإننى أسجل عليك أنك معتد على الوحدة الوطنية ، لأنك تضعنا بين مسألة لك على حساب

(٥) شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام المحكمة .

الدين ، وذلك مستحيل ، أورد عليك على حساب الوحدة الوطنية وهما أمران أحلاهما مر !!

ومرة أخرى إرتفعت السنة نيران الإستفزاز بين المسيحيين والمسلمين .. علنا ..

ومرة أخرى لم يؤثر هذا الحادث على الصفقة السرية بين البابا والرئيس !

00

فى نفس العام .. عام ١٩٧٩ ، نشرت جريدة «المصرى» التى يصدرها مهاجرون أقباط في لوس أنجلوس في أمريكا^(٦) بريقة من البابا شنودة إلى مجلس الكنائس العالمى ، قال فيها :

«أكدت لنا السلطات المصرية أنه لا تغيير في القوانين المعمول بها حاليا في مصر .. اطمئنتوا ليس هناك ما يزعج ، بركاتنا معكم ..

وفي ٢٦ مارس ١٩٨٠ ، ألقى البابا شنودة خطابا ، عارض فيه فكرة «أن تكون الشريعة الإسلامية أساسا لقوانين تطبق على غير المسلمين ، وأبدى مخاوفه من أن الدين يوشك أن يجعل محل الوطنية» .. ويضيف هيكل : «وربما كان البابا على حق في هذه الملاحظة بصفة عامة ، لكنه كان من المؤكد أنه كانت هناك عناصر بين الأقباط تحاول - عن طريق صلاتها الدولية - أن تجد ولاءات لها خارج الوطنية المصرية . أى أن الخطأ في الواقع كان موزعا بين المسلمين والأقباط»^(٧)

وفي هذا الخطاب الغاضب أعلن البابا شنودة أن صلوات «عيد القيامة» هذه السنة لن تقام .. كنوع من الاحتجاج على إهمال ما تقدم به الأقباط من طلبات .. وقرر أنه سوف يعزل لبعض الوقت في أحد الأديرة ليصل من أجل الخلاص مما يعانيه من ضغط .. ورفض أن يتقبل كل رجال الكنيسة التهانى بعيد القيامة من أى مسئول رسمى تبعث به الدولة إليهم ..

كان واضحا من هذه التطورات أن البابا كسر الاتفاق بينه وبين الرئيس ، وأنهى الصفقة السرية بينهما ..

فقد صعد الأزمة في الداخل إلى مداها ..

(٦) يحرر هذه الصحيفة لؤاد القصاص وهو مسيحي هاجر من دمايط إلى أمريكا .

(٧) هيكل - حريف الغضب - الطبعة السابعة ص ١٥١ .

وترك أقباط الخارج - خاصة في أمريكا - يبالغون في تصوير تردى الأوضاع في

مصر ..

وقرر السادات أن يدخل في مواجهة مع البابا شنودة ..
ففي خطاب رسمي ، يوم ١٥ مايو ١٩٨١ ، أعلن السادات : أن البابا شنودة يريد أن يكون زعيما سياسيا للأقباط في مصر .. وأعلن : أنه يريد إنشاء دولة للأقباط في صعيد مصر تكون عاصمتها أسيوط ..

ثم قال السادات :

- إنه كان على وشك اتخاذ إجراءات رادعة في هذا الموضوع ، لولا خطاب وصله من فتاة قبطية صغيرة ، وصفها بأنها «ابنته» ، تطلب منه فيه الصبر ، والسماح ، وطول البال ..

وبحركة من حركاته المسرحية أخذ السادات يقرأ سطور الخطاب على الملأ ..
«يا أمي ، إنني أشعر أنك غاضب ، وأنا أقدم روحى فداء لك ، وأتمنى لو استطعت أن أضيف بكل سنوات ما تبقى من عمري إلى عمرك لكي تعيش دائما لنا» ..

وبعد أن انتهى السادات من قراءة الخطاب ، قال :
«حينما قرأت هذا الخطاب من ابنتى القبطية غيرت رأيى وقررت العدول عما كنت قد انتويته» ..

وفيما بعد ، سئل السادات عن الإجراء الذى كان سيتخذه ، ورجع فيه بسبب هذا الخطاب ، فقال :
- كنت سأطرد البابا !

وعندما قيل له : إن ذلك ليس من سلطته ، قال :

- كنت سأطرده باستفتاء شعبى !

وفيما بعد ، قيل إن أحد الأسباب الهامة وراء غيظ السادات من البابا ، رفض البابا السماح للمسيحيين بالذهاب للقدس ، كجزء من قرارات التطبيع مع إسرائيل .. وقال : «أنا لا أريد أن يكون أقباط مصر هم خونة الأمة العربية» .. «وبالتالى فأنا لا أرى الوقت مناسباً الآن لاستئناف سفر الحجاج الأقباط إلى القدس» .

00

وفي يونيو ١٩٨١ وصلت حوادث الفتنة الطائفية في مصر إلى القتل .. سقط ١٠ قتلى في الزاوية الحمراء وجرح أربعون ، وتم ضبط ٤٣ قطعة سلاح .

وبعد هذه الأحداث الدامية سافر السادات إلى الولايات المتحدة ، وهناك قوبل بمظاهرات الأقباط المصريين ، وإعلاناتهم الغاضبة .. وأحس السادات بالغيظ ، وتضاعف هذا الغيظ لفشل مهمته في اقناع الرئيس الأمريكى الجديد رونالد ريغان بأهميته في منطقة الشرق الأوسط ..

وتحول هذا الغيظ إلى شياطين ، وتحول الشياطين إلى قرارات سبتمبر الشهيرة ..

وكان من أبرز الذين شملتهم هذه القرارات : البابا شنودة !

إن البابا شنودة كان في دير وادى النطرون يوم ٥ سبتمبر ١٩٨١ ، عندما حاصرت قوات الأمن المركزى الدير وفي هذا اليوم أعلن السادات سحب اعتراف الدولة بانتخاب البابا ، وتعيين لجنة بابوية مؤقتة من خمسة أعضاء تتولى مهام البابا .

ثم ..

لا يمهل القدر السادات الوقت المناسب للإنتقام من البابا شنودة .. ويقتل السادات .. ويحاكم تنظيم «الجهاد» بهذه الجريمة ، وغيرها ..

ويجد المحامون فيما فعله البابا شنودة بمفرده ، وما فعله مع السادات ، فرصة لمقتنع المحكمة بسلامة دافع المتهمين ..

لقد قال المحامون : إن البابا شنودة تناسى أنه في دولة إسلامية .. وأعلن استنكاره وسخريته من الشريعة الإسلامية .. وحرض على الفتنة الطائفية .. وأن المتهمين - مع غياب الدولة وتأخرها في اتخاذ الإجراءات المضادة لذلك - قرروا أن يلعبوا هذا الدور الذى يدعوهم إليه دين الله ، وشرع الله ..

وقدم الدفاع إلى المحكمة - لتأييد كلامه - صورة ضوئية من الحكم الصادر عن محكمة القيم بتاريخ ٣ يناير ١٩٨٢ في التظلم رقم ٢٢ لسنة ١١ ق - قيم ، والمرفوع من الأنبا شنودة الثالث في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ والقاضى بقبول التظلم شكلاً ورفضه مضمناً^(٨) .

(٨) حيثات حكم قضية الجهاد

«وثبت من الإطلاع على أسباب الحكم أن مساعد المدعى العام الإشتراكي ، قدم للمحكمة حافظة مستندات طويت على مذكرتين من مباحث أمن الدولة تتضمنان مسوغات إصدار القرار المتظلم منه . وأن المستفاد من هذه الأوراق أن المتظلم منذ أن تولى الكرسي البابوي عام ١٩٧١ عمد إلى تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر ، وحرض على كراهية النظام القائم ، وأضفى الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستغل الدين لتحقيق أهداف سياسية ، وإثارة الطائفة القبطية .

«ثم أوضحت المحكمة ما ورد بالمذكرتين من تصرفات الأنبا شنودة الثالث - على وجه التفصيل - ومنها مناشدته أبناء الطائفة بزيادة النسل انطلاقاً من أن مصر أساساً دولة قبطية استعمرها المسلمون وناشدهم الاهتمام بالنبشير للدين المسيحي - ومناداته بتعبئة الرأي العام الخارجي المسيحي ضد السلطات والنظام في مصر للتدخل والضغط على المسؤولين لمنع تطبيق الشريعة الإسلامية ، واتخاذ مواقف معادية أثناء زيارة رئيس الجمهورية للولايات المتحدة بهدف الضغط على المسؤولين لتلبية مطالب الأقباط ، واتخاذ قراراً بإعلان الصوم الإنقطاعي تعبيراً عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الردة ، وتشكيل لجنة للرد على نشاط لجنة المطبوعات الإسلامية ، ونقدها لبعض المعتقادات المسيحية ، وإيعازه بعقد مؤتمر عام لمناقشة موضوع تعديل المادة الثانية من الدستور^(٩) للضغط على المسؤولين وإشعارهم برفض الشعب المسيحي ذلك التعديل وإعترضه على تطبيق الشريعة الإسلامية - وتهديده بأنه في حالة عدم موافقة المسؤولين بشأن الضمانات التي طلب ادخالها على تعديل المادة الثانية من الدستور ، سيجعلها دماً للركب من الإسكندرية إلى أسوان» .

وقدم الدفاع إلى المحكمة العدد رقم ٣ ، و ٤ - السنة السابعة ، من مجلة «الأقباط» الصادرة في سبتمبر ١٩٨٠ في الولايات المتحدة الأمريكية .

وتقول المحكمة في حيثيات الحكم :

«... وثبت من الإطلاع على صفحات هذا العدد أنه ورد به عدة مقالات ورسوم كاريكاتورية تهاجم تطبيق الشريعة الإسلامية ، كما تهاجم الجماعات الدينية الإسلامية ، وتنتقد تصرفات رئيس الجمهورية السابق والسلطة التشريعية .

(٩) المادة الثانية من الدستور تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع .

«ومن هذه المقالات - مقال بقلم المحامي «سليم نجيب» بعنوان «خواطر قبطية» ، تحدث فيه عن الشريعة الإسلامية وآثارها على الأقباط ، وورد في المقال : أن شعار لاسياسة في الدين ، ولا دين في السياسة ، هو شعار يطلقه السادات كلما ارتفع صوت الأقباط مطالباً بحقوقهم الشرعية التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأن نظام مجلس الشورى في مصر سيحرم الأقباط من المشاركة في الحياة السياسية .

«ومقال آخر بقلم المحامي «رمسيس جبروي» بعنوان «ثلاثة جدهن جد وهن جد» تحدث فيه عن الاسترقاق ، وانتقد تطبيق الشريعة الإسلامية وقوانين الحدود الشرعية .

«وفي مقال ثالث بعنوان «مصر للمصريين» تحدث كاتبه عن ضرورة المواجهة» .

وقدم المحامون ، صورة ضوئية من البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام والصادر في ١٩ سبتمبر ١٩٨١ .^(١٠)

وتقول المحكمة في حيثيات الحكم :

«ان هذا البيان أوضح أن حقوق الإنسان في الإسلام ليست منحة من ملك أو حاكم أو قراراً صادراً عن سلطة محلية أو منظمة دولية ، وإنما هي حقوق ملزمة بحكم مصدرها الإلهي - لا تقبل الحذف ولا النسخ ولا التعطيل ولا يسمح بالاعتداء عليها ولا يجوز التنازل عنها .

«ومن هذه الحقوق ، حق الحياة ، والحرية ، والمساواة ، والعدالة ، والمحاكمة العادلة ، والحماية من تعسف السلطة ، والحماية من التعذيب ، وحماية العرض ، والسمعة واللجوء وحقوق الأقليات ، والمشاركة في الحياة العامة ، وحرية التفكير والتعبير والاعتقاد ، وحق الحرية الدينية والدعوة والبلاغ ، والحقوق الاقتصادية ، وحق حماية الملكية وحق العامل وواجبه وحق الفرد في كفايته من مقومات الحياة وحق بناء الأسرة وحقوق الزوجية وحق التربية وحق حماية الخصوصيات وحق حرية الارتحال والإقامة .

«وورد في البيان تحت بند حقوق الأقليات : أن الأوضاع الدينية للأقليات يحكمها المبدأ القرآني (لا اكراه في الدين) وأن الأوضاع المدنية والأحوال الشخصية للأقليات تحكمها شريعة الإسلام ، إن هم تحاكموا بنا «فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض

(١٠) صدر هذا البيان عن المؤتمر الإسلامي العالمي الذي عقد في لندن في سبتمبر ١٩٨١ .

عنهم فلن يضروك شيئا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط .. فإن لم يتحاكموا اليانا
كان عليهم أن يتحاكموا إلى شرائعهم مادامت تنتمى عندهم - لأصل المي - «وليحكم
أهل الانجيل بما أنزل الله فيه» ، «وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم
يتولون بعد ذلك» ..

«وورد في البيان تحت بند حق الحرية الدينية : لكل شخص الاعتقاد وحرية العبادة
وفقا لمعتقده ولكم دينكم ولي دين» .

00

فيما بعد ..

عاد البابا شنودة إلى مكانه ..

وبدا واضحا أنه استوعب الدرس الذي مضى ..

ففي عشية عيد القديس مكسيموس ، يوم الأحد ٢٤ يناير ١٩٨٢ ، أرسل البابا
شنودة توجيها إلى أبنائه في المهجر «كهنة وشعبا» بمناسبة الزيارة الأولى للرئيس حسنى
مبارك لأوروبا وأمريكا ، قال فيه :

«إن هذه الزيارة لها أهميتها الكبيرة لخير مصر وسلامتها ولحل مشكلات الشرق

الأوسط» ..

وقال :

«ولاشك أن الرئيس مبارك سيقابل منكم بكل حفاوة وترحيب يليقان برئيس دولتنا
الذى أمرنا الكتاب المقدس أن نحبه ، ونخضع له ، وأمرتنا الكنيسة أن نصل من أجله
في كل قداس وفي كثير من طقوسنا» ..

00

وكأن ..

الأرض قد انشقت وابتلعت الفتنة الطائفية ..

وعاد على ظهرها السلام ..

وعادت المحبة ..

٢٥٢

المتهم الحقيقي .. خارج القفص

«شروط الاجتهاد لانتواظر من المتهمين ماعدا الدكتور حمزة

الحكمة

في حيثيات الحكم

كان موقف الدفاع في قضية «الجهاد» موقفا عصبيا . .

ماذا يقولون ، والمتهمون أغلبهم اعترف بما نسب إليهم . . وهناك قتل وجرحى
بالعشرات قتلوا برصاصهم . . وهناك أحرار تثبت أنهم سرقوا ، ونهبوا ، وجمعوا
الأسلحة والقنابل والمتفجرات . .

إنه نفس الموقف المخرج الذي وجد فيه محامو المتهمين بقتل السادات أنفسهم فيه ،
تقريبا . . فكان أمامهم حلان : الأول : توجيه ضربات قانونية للإجراءات . وتوجيه
ضربات تحت الحزام لإقناع المحكمة بسلامة دافع ونية المتهمين وهم ينفذون ما نسب
إليهم . . وكان هذا يستلزم منهم تحويل القضية من قضية إنقلاب ضد نظام الحكم . .
إلى قضية الحكم نفسه . . من قضية الخروج عن «الشرعية» إلى قضية «الشرعية»
نفسها . .

وكان هذا - بالضبط - الأسلوب الذي لجأ إليه محامو المتهمين بقتل السادات ،
حيث طعنوا - أولا - في الإجراءات ، ثم حولوا القضية - أخيرا - إلى قضية محاكمة
السادات نفسه وعصره . .^(١)

وقد وصل المحامون في قضية «الجهاد» إلى حد اعتبار ما فعله المتهمون «انتفاضة
شعبية إسلامية» . . وإعتبار خروجهم على «السلطان» حقا من حقوق المسلم تمنحه له

(١) كان عدد كبير من المحامين في قضية الخيالات السادات يدعون عن المتهمين في قضية تنظيم «الجهاد» .

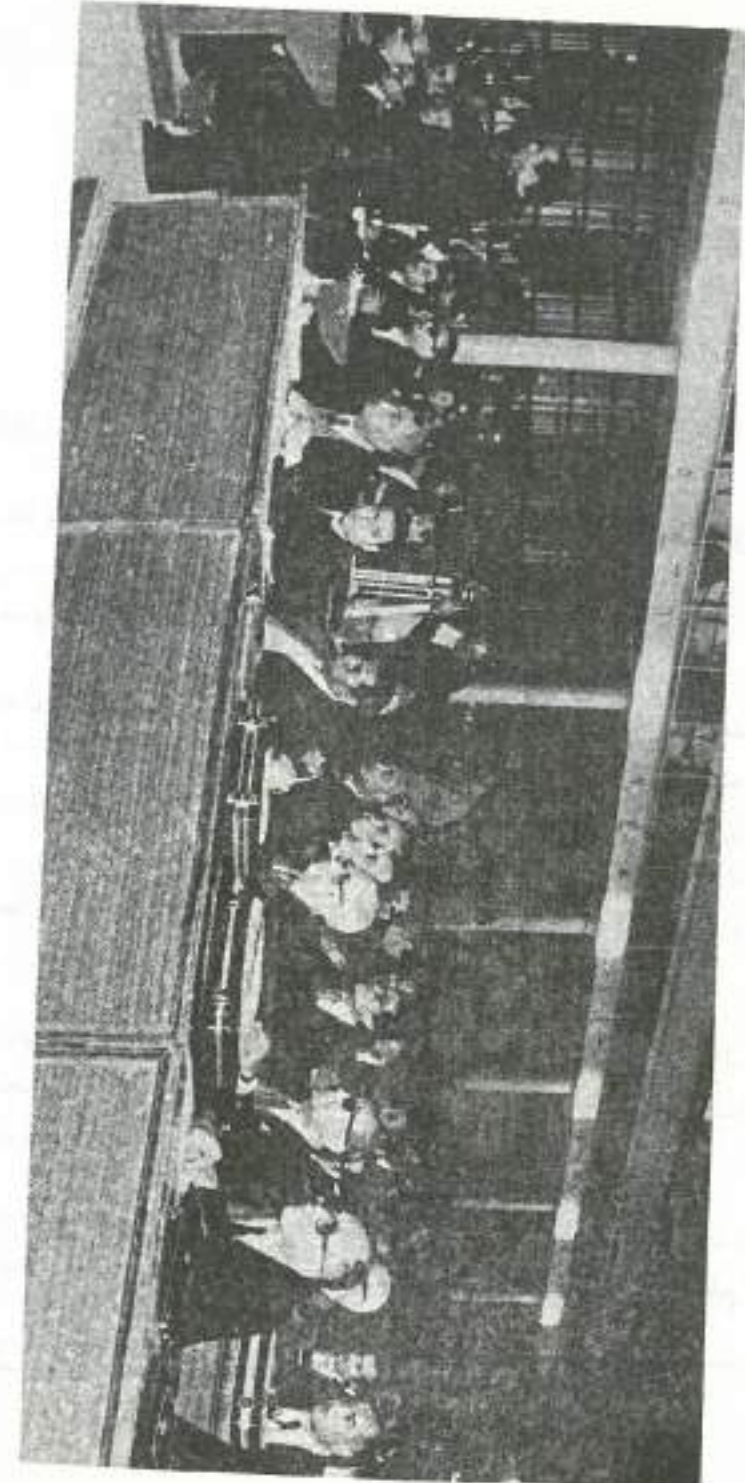
الشرعية الإسلامية في مثل الظروف التي خلقها الرئيس السابق أنور السادات في المجتمع المصري . .

إنه - أي السادات - كان ديكتاتوريا قلبا وقالبا . . وكان كلامه عن الديمقراطية مجرد كلام في الهواء . . كانت الديمقراطية في عهده ديمقراطية «شكليية» ، دفعت الشباب إلى العمل «السري» بعد أن سدت أمامهم كل الطرق العلنية ، الشرعية . .

وهو قد استخدم أجهزة الأمن في تزوير حجم وجوده «الشرعي» كحاكم . . من خلال الاستفتاءات «المزورة» ، التي كان يصدقها - رغم معرفته بكذبها - وكان يتعامل على أنها حقيقة ، وأن ٩٩٪ على الأقل من المصريين - حسب تلك الاستفتاءات - يحبونه ، ويعبدونه ، ولا يترددون في أن يقدوه «بالروح والدم» . . أما الواحد في المائة الآخرين فأولئك هم «الأراذل» من «الحاقدين» و«المنحرفين» . .

وهو قد عاش - في بلد فقير - عيشة الملوك والباطرة والسلاطين في القرون القديمة . . حيث كان الحاكم يملك بلاده وما عليها . . وقد جعلته هذه المعيشة ، يتعامل بمنطق المالك لكل شيء . . فالشعب ليس شعب مصر وإنما «شعبه» هو . . والجيش ليس جيش مصر ، وإنما «جيشه» هو . . التاريخ له يزيغه كما يشاء . . والآثار له يهدمها لمن يشاء . . وثروات البلاد له يغرف منها كما يشاء ، لمن يشاء . . وقد جعلته هذه المعيشة يصرف ملايين الجنيهات من المصاريف السرية على حياته الشخصية . . استراحاته . . متعته . . وعلاقاته الشخصية والعائلية .

وهو قد وصل في هذا التصور إلى حد أنه أثناء زيارته الثانية لإسرائيل (حيفا - سبتمبر ١٩٧٩) قال لمناحم بيجن : إنه مستعد أن ينقل مياه النيل عبر سيناء لكي تروى مزارع المستوطنات الجديدة في صحراء النقب . . وعندما فوجئ الصحفيون الإسرائيليون بهذا التصريح ، أبدى دهشته من استغرابهم ، وقال : «ولم لا ؟ هناك إمكانيات كبيرة ، وهناك أعمال كبيرة ، ثم إن القدس التي ستصل مياه النيل عندها طبقا لهذا الاقتراح مدينة مقدسة بالنسبة للأديان السامية الثلاثة . . وأي شيء أروع من إمداد حجاج القدس من الأديان الثلاثة بزمزم جديدة من مياه النيل» . . ورغم ذلك لم يقبل مناحم بيجن هذا الكلام ، وقال للسادات في خطاب رسمي : «السيد الرئيس ، إن مبادئنا ليست للبيع مقابل مياه النيل . إن أمن إسرائيل وأهمية القدس بالنسبة لشعبها كلها ليست قضايا للبيع في مقابل مياه النيل» . وهو قد تصور نفسه نبيا جديدا بعث في



جند الدفاع لهم السمكة

هذا العصر ، حتى أنه فكر في مشروع مجمع الأديان على أرض سيناء (مسجد وكنيسة ومعبد) . . . وتمنى بشكل درامى - مؤثر ، أن يدفن بالقرب منه ، بعد عمر طويل . . .

وهو قد فتح الأبواب على مصراعيها - باسم الانفتاح الاقتصادى - لأكبر عمليات نهب تتعرض لها دولة في القرن العشرين . . . فجاء التجار ، والسامسة ، والأفاقون يبيعون الوهم ويمصون الدم ، ويخلفون وراءهم القصص والفضائح ، التى راح المصريون يتسلون بها في سهراتهم الخاصة عوضا عن سخافة سهرات التليفزيون . . . فكانت فضيحة «البوينج» الأمريكية . . . وكانت فضيحة «الأتوبيسات» الإيرانية . . . وكانت فضيحة حديد التسليح الأسبانية . . . وكانت فضائح رشاد عثمان ، وعصمت السادات وغيرهما من أنصاف الموهوبين الذين لعبوا بالبيضة والحجر وكسبوا الملايين في لمح البرق . . .

وهو بفضل سياسته الاقتصادية الاستهلاكية المتهورة ، جعل مصر تستورد ٧٠٪ من غذائها ، بعد أن كانت تصدر جزءاً منه . ورفع ديونها - غير العسكرية - إلى ١٩ مليار جنيه بعد ١٠ سنوات من حكمه فقط ، وجعل ربع الدخل القومى يذهب لجيوب ٥٪ فقط من السكان وعلى الناحية الأخرى كان ربع السكان يعيشون على ٥٪ من الدخل القومى . . . وجعل في مصر حوالى ربع مليون مليونير على الأقل . . . حققوا في أيام ما كان يحققه غيرهم من مليونيرات الغرب ، ومليونيرات ما قبل الثورة في سنوات طويلة . . . وذلك في الوقت الذى يعيش فيه حوالى مليون مصرى في المقابر ، يشاركون الموتى منوهم الأخير .

ورغم أن المحامين لم يكونوا في حاجة للتدليل على صدق هذه الحقائق ، فإنهم قدموا إلى المحكمة عددا من الصور الفوتوغرافية ، نشرت في صحف : «أخبار اليوم» و«الأهرام» و«مايو» ومجلة «اكتوبر» . . . وكانت أبرز هذه الصور تلك التى التقطها مصور أخبار اليوم للسادات وهو يقف على يديه ويرفع ساقه إلى أعلى ، وهو يرتدى الشورت ويلبس ثمارين الصباح . . . وصورة أخرى له وهو يترىض في مساحات الحدائق الشاسعة التى تحيط بأحدى استراحاته الفاخرة . . . وصورة ثالثة وهو يخلق ذقنه . . .

وقدم المحامون عدداً آخر من الصور والمقالات ، نشرت للسادات ، وعنه في مجلات أجنبية متنوعة ، منها «بارى ماتش» و«البلاى بوى» ، و«التايم» . . . وكانت مجلة «بارى ماتش» الفرنسية بالذات على رأس هذه المجلات التى اهتمت بالحياة الخاصة للرئيس السادات ، وصورته وهو في غرفة بومه ، وفي حمامه ، وفي ملاعبه الرياضية . . .

وتعاملت معه كما تتعامل مع نجوم السينما ، وملوك الموضة ، ورجال المال والأعمال . . . ولعل أشهر الصور التى نشرت للسادات على صفحات تلك المجلة ، صورة له وهو يقف واضعاً «عصاه» تحت إبطه ، ومن خلفه الأهرامات ، وقد علقت المجلة على الصورة قائلة : «هكذا يعيش آخر الفراعنة في مصر» .

وقدم المحامون نسخة من كتاب «خريف الغضب» للتدليل على ما فعله السادات بمصر . . . وقدموا نسخة من كتاب «السلام الضائع» للتدليل على تفریطه في حقوق مصر وهو يتفاوض مع الإسرائيليين ويوقع معهم معاهدة السلام .

لقد حاول المحامون أن يقنعوا المحكمة - بشتى الطرق - بأن هناك دوافع «وجيهة» أدت بالمتهمين إلى ارتكاب الجرائم المنسوبة اليهم (على فرض صحتها) . . .

أى أنهم حاولوا التأثير على المشاعر والعواطف ، بعد أن أحسوا أن مواد القانون المجردة سوف تقتص من موكلهم . . .

والمعروف أن القانون لا يعترف بالبواعث ، أو الدوافع ، مهما كانت حسنة . . . أى أن الدافع النبيل لا ينفى ولا يلغى القصد الجنائى . . . فقتل مريض ميثوس من شفائه بقصد تخليصه من الآمه ، مثل أى جريمة قتل أخرى ، تبدو دوافعها أقل إنسانية من هذا الدافع . . .

وبعبارة أخرى : الغاية لا تبرر الجريمة .

لكن . . . رغم ذلك «للباعث دور أساسى في توجيه القاضى حين يستعمل سلطته التقديرية في تحديد العقاب - ذلك أنه يكشف عن مقدار الخطورة التى تنطوى عليها شخصية الجانى - فمن يدفعه إلى جريمته باعث نبيل هو بغير شك أقل خطراً على المجتمع ممن يدفعه إلى الجريمة نفسها باعث سىء . . . ومن ثم كان الباعث النبيل حاملاً للقاضى على المهبط بالعقاب في حدود سلطته التقديرية ، وكان الباعث السىء حافزاً له على تشديد العقاب في الحدود نفسها»^(٢)

وببدو أن المحامين قد نجحوا في إقناع المحكمة بوجود «دوافع» و«بواعث» للمتهمين ، يجب أن تؤخذ في الحسبان وهى تنظر القضية ، تصدر أحكامها . . .

فقد قالت حيثيات الحكم :

(٢) انظر حيثيات الحكم في النسخة .



المستشار عبد الغفار محمد رئيس المحكمة .

ان «المحكمة ترى لزاما عليها وهي تفصل في هذه القضية أن توضح الحالة التي كان عليها المجتمع المصري قبل الأحداث (التي وقعت) لا كمبرر تستشف منه المحكمة الباعث على ارتكاب الجرائم موضوع هذه الدعوى فقط ، ولكن لتكون الصورة واضحة ، جلية حتى لا يتكرر في المستقبل ماحدث ، وقد يؤدي إلى انهيار تام بالمجتمع المصري» .^(٣)

وراحت المحكمة ترسم صورة المجتمع المصري قبل الأحداث ، من واقع التحقيقات ، وأقوال الشهود ، والمستندات ، وقالت بيا معناه :

ان هذه الصورة غاب فيها «شرع الله» . . والأدلة على ذلك «قاطعة» . . ولا حاجة لتكرارها . .

وهذه الصورة تمثل بمظاهرها وملامح وتفصيل غير إسلامية بالمرة . . ملاءة ترتكب فيها الموبقات . . مصانع لانتاج الخمر مخصصة رسميا . . محال لبيع وشرب الخمر . . نساء سافرات . . أجهزة اعلام تنشر وتذيع مالا يتفق مع شرع الله . .

وهذه الصورة تخلو من علماء المسلمين . . أهل الذكر الذين أمرهم الله سبحانه وتعالى بالتدخل في الوقت المناسب لاتقاذ المجتمع من الظواهر التي قد تدمره . .

ان هؤلاء العلماء لم يبحثوا فكر الجهاد ، رغم انتشاره بين الشباب ، ورغم أن أجهزة الأمن قد سبق لها ضبط تنظيمين أحدهما عام ١٩٧٧ ، والآخر عام ١٩٧٩ ، يناديان بهذا الفكر . . «كما أنه معروف لسلطات الأمن أن الجماعات الإسلامية اقتنعت بدورها بهذا الفكر قبل الأحداث» . . ورغم ذلك لم يجمع علماء المسلمين على رأى واحد - يتفق مع شرع الله - في هذه الأفكار قبل الأحداث أو بعدها .

وفي هذه الصورة : شباب حائر . . ضائع . . مضطرب . . بلا حلم ، وبلا واقع ، وبلا مستقبل . . كل القيم أمامه منهارة أو مهددة بالانهيار . . كل النظريات التي يسمعها ويقرأ عنها مشكوك فيها . . كل الأبطال الذين مروا في التاريخ ، قيل له عنهم إنهم مصابون بالجنون والشذوذ . . شباب لا يجد ما يستوعبه . . ولا يجد من يوجهه التوجيه الدينى الحكيم ، فعادوا بلا وعى ، وبلا دراية إلى كتب السلف ، رغم ما شاب

(٣) المصدر السابق .

هذه الكتب من إسرائيليات^(٤) . . . ولم يحاول علماء المسلمين جمع هذه الكتب وبحث ما بها من إسرائيليات ومحاولة حذفها وتنقيحها لتصل إلى يد شباب المجتمع خالية من الأفكار المدسوسة على الإسلام^(٥) .

وفي هذه الصورة . . . فقر . . . وتخلف . . . وبشر يملكون كل شيء . . . وبشر لا يملكون أى شيء . . . في الصورة حالة المعاناة التي يعيشها الشعب المصري . . . والتي قالت عنها المحكمة : إنها معاناة «شديدة» . . . فهناك من «يسكن القبور ولا يجد قوت يومه» ، بينما آخرون جمعوا ملايين الجنيهات في سنوات معدودة . . . و«أن رئيس الجمهورية السابق كان يعيش في حالة بدخ بين قصور واستراحات» لا حصر لها . . .

وتوقفت المحكمة - وهي ترسم هذه الصورة - عند أحداث سبتمبر ١٩٨١ ، والتي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ ، وأدت إلى تحفظ رجال الأمن على ١٥٣٦ شخصا .

إن هناك مقدمات حقيقية لهذه الأحداث . . . وهناك مقدمات قالها السادات ، واستند عليها ، وهو يتخذ ذلك القرار الشاذ . . .

المقدمات الحقيقية تؤكد أن السادات فقد شرعيته كحاكم بعد أن خاصم كل القوى والطبقات الاجتماعية في مصر (خاصم الناصريين بعد ١٥ مايو ١٩٧١ . . . وخاصم الماركسيين بعد طرد الخبراء السوفيت واندفع إلى أحضان الأمريكان . . . وخاصم الفقراء بتحيزه للأغنياء . . . وخاصم أنصار القومية العربية بتحيزه للإسرائيليين . . . وخاصم الجماعات الإسلامية لعدم تطبيق الشريعة الإسلامية . . . وخاصم المسيحيين بهجومه على البابا شنودة . . . وخاصم المعارضة بسخريته الدائمة لها .

أما المقدمات التي قالها السادات فكانت : اشتعال نيران الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين . . .

وكانت آخر أحداث تلك الفتنة وأسوأها . . . تلك التي وقعت في حي الزاوية الحمراء في يونيو ١٩٨١ . . .

لقد أظهرت تحقيقات وزارة الداخلية أن سبب الأحداث كان خلافا بين جيران ،

(٤) شهد بذلك الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام المحكمة .

(٥) حيثيات الحكم .

ومن كل ذلك يبين بوضوح أن المحكمة ملزمة قانونا بتطبيق القوانين الوضعية .

وأما هذا الالتزام القانوني ومع الإيمان الكامل بوجوب تطبيق شرع الله - لا يسع المحكمة إلا أن تقرر أنها مضطرة شرعا إلى تطبيق القانون الوضعي - للأسباب السابق بيانها .

الموضوع الخامس - أن علماء المسلمين الذين أبدوا رأيهم في المنهج الفكري للمتهمين لم يتفقوا على رأي :

الحقيقة الخامسة التي استقرت في يقين المحكمة من واقع اطلاعها على مفردات القضية أن علماء المسلمين المؤهلين للاجتهاد شرعا - لم يتفقوا على رأي واحد فيما أثير من آراء حول المنهج الفكري للمتهمين وذلك على التفصيل الآتي :

تناولت النيابة العامة اثنا عشر استجوابا القسامين مناقشتهم فيما أبدوه من آراء شرعية ومصدر هذه الآراء وكانت اجاباتهم واحدة أن معلوماتهم هي وليدة قراءاتهم في كتب السلف .

قدمت النيابة العامة للمحكمة تقريرا حرره مفتي جمهورية مصر العربية والذي عين شيخا للازهر فيما بعد الشيخ جاد الحق على جاد الحق . تضمن هذا التقرير ردا على ما ورد بكتيب الفريضة الغائبة من آراء شرعية .

تناولت النيابة العامة في مرافعاتها الجانب الفكري للمتهمين بالرد والتحليل مستندة إلى آراء فقهاء لم تذكر أسماءهم .

ومن جهة أخرى استمعت المحكمة إلى أقوال الشيخ عمر أحمد عبد الرحمن هنا على طلبه وموافقة الدفاع الحاضر معه كعالم مسلم .

كما استمعت المحكمة إلى أقوال الشيخ / صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم كشاهد نفي هنا على طلب الدفاع الحاضر مع المتهمين .

سرعان ما تطور إلى مشاحنات ومصادمات ، دخل فيها الدين طرفا ، ودخل فيها السلاح كطرف آخر .. فسقط القتل والجرحى .. وكاد الدم أن يصبح «للكرب» .

وقد انتهت نتائج الحادث بسلام .. لكن .. السادات بدأ يعي حقيقة كانت غائبة عنه ، وهى ان الجماعات الدينية لم تعد في صفه ، وأنها تستعد للقضاء عليه وعلى حكمه .. وقد دفعته هذه الحقيقة الجديدة للتعامل معها ، ومع من حولها بمنطق : يا أنا يا هم .. أو يا قاتل يا مقتول ! ولم يكن من السهل أن يعترف السادات بهذه الحقيقة المسرة ، التى كان اعلانها فيه كثير من اللوم له ، بعد ما فعله لتلك الجماعات الإسلامية .. فقرر أن يلعب بورقة الفتنة الطائفية وأن يدارى كل خططه وقراراته خلفها ..

لم يشأ السادات أن تبدأ الفتنة الطائفية ، حتى يستطيع أن يضرب ضربته ، التى اختار لها ٣ سبتمبر كساعة صفر ..

وقد كان واضحا أن السادات قد رسم ذلك في ذهنه قبل هذا التاريخ بشهرين على الأقل .. لكنه على ما يبدو كان يتحين الفرصة المناسبة .. فقبل رحلته الأخيرة للولايات المتحدة (الأسبوع الأول من أغسطس ١٩٨١) قال :

«ان هؤلاء المجانين يشبهوننى بشاه ايران . إن هناك حملة ضدى في الولايات المتحدة هدفها أن تظهر أن مصرى سوف يكون مثل مصر الشاه» .

وكان السادات يقصد «بالمجانين» في هذا التصريح : الصحافة والتليفزيون في الولايات المتحدة .

وأثناء رحلته الأخيرة إلى واشنطن ، قال لرؤساء تحرير الصحف الحكومية : انه سوف يقوم بحملة «تطهير» واسعة بعد عودته إلى القاهرة ..

وقال لهم أيضا : إن بوسعهم التخلص من أى عناصر مشاغبة عندهم باضافة أسمائها إلى قوائم الحملة التى ستقوم بها وزارة الداخلية^(٦)

ولم تكن الرحلة إلى واشنطن على مزاجه هذه المرة .. فقد استقبلته أجهزة الاعلام أسوأ استقبال .. وأصابوه بالكمد وهم يسألونه عن المتاعب الداخلية ، والفتنة

(٦) هيكل - خريف الغضب

الطائفية .. وأضيف للكمد الاعلامى غم طائفى ، بعد أن نشرت صحيفتا «الواشنطن بوست» و«النيويورك تايمز» اعلانا على نصف صفحة عن الوضع الذى يعيش فيه الأقباط في مصر .. وبعد أن خرجت المظاهرات ضده من قبل الأقباط المصريين في الخارج ، وبعد أن أحس أن الرئيس الأمريكى الجديد «رونالد ريغان» يعطى لهذا الموضوع أهمية أولى في جدول الأعمال ..

وعاد السادات إلى مصر محبطا ..

ودفعه هذا الإحباط لمزيد من التعجل لتنفيذ ضربته الانتقامية ، و«تطهير» مصر من خصومه .. وكان قرار ٣ سبتمبر .. وكانت اعتقالات الجماعات السياسية والدينية المختلفة ..

وكانت الخطوة الأولى في طريق الخلاص منه ..

كان المعتقلون سمك .. لبن .. تمر هندي .. ومع ذلك ادعى السادات أنهم جميعا كانوا وراء أحداث الفتنة الطائفية ..

لقد أدى هذا القرار إلى مقتل السادات .. وأدى أيضا إلى تحرك تنظيم «الجهاد» إلى تنفيذ مخطط الثورة الإسلامية الشعبية ..

وقد أكدت المحكمة هذا الكلام ..

فقال في حثليات الحكم :

و« .. الثابت من الأوراق ، وعلى لسان بعض المتهمين بالتحقيقات أن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ عجل بتنفيذ مخططهم» .

«ولأنه هذه المحكمة تعللنا على هذا القرار خيرا مما دونته أسباب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٢ من محكمة القضاء الإدارى ..^(٧)

«فقد جاء في أسباب هذا الحكم - أن البادى أن رئيس الجمهورية اتخذ القرار الذى أصدره في ٣ سبتمبر ١٩٨١ بعد انقضاء فترة ليست بالقصيرة على أحداث الزاوية الحمراء التى وقعت في شهر يونيو سنة ١٩٨١ والتى استطاعت الشرطة السيطرة عليها - وقامت

(٧) كان هذا الحكم ينص على وقف تنفيذ القرار المذكور بعد الطعن فيه ، وكان ينص على الافراج عن المحتفظ عليهم والذين لم يكن قد أفرج عنهم .

النيابة العامة بواجبها نحوها فوضعت الأمور في نصائها - وبذلك فإن واقع الحال يبين أنه اتخذ هذا القرار في وقت كانت فيه أحداث الفتنة الطائفية التي أشار إليها قد أحيط بها ومن ثم ينتفى ركن حالة الضرورة التي تحول لرئيس الجمهورية التدخل وفقا لنص المادة ٧٤ من الدستور باتخاذ اجراءات وقرارات سريعة واستثنائية لمواجهة خطر داهم ، جسيم ، يهدد الوحدة الوطنية أو يمس سلامة الوطن . .

وقضلا عن ذلك فلقد كان في كل القوانين القائمة ما يكفي لمواجهة الأحداث والاضطرابات التي وقعت وكذلك للنظر في أمر ما نسبته رئيس الجمهورية في خطابه إلى أحزاب الأقلية ، وإلى الجماعات الإسلامية ، وإلى بعض الشخصيات المدنية المسلمة ، والمسيحية . . فالقوانين القائمة تكفل الحفاظ على أمن البلاد وسلامتها ضد ما يهدد وحدتها الوطنية من أخطار وبالتالي فإن القرار المطعون فيه لا يمكن أن يعتبر - بحال - عملا من أعمال الضرورة - كما أن القرار المطعون فيه مخالف صريح نص المادة ٤١ من الدستور التي تنص على عدم جواز القبض أو تقييد الحريات في غير حالة التلبس إلا بأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع وفقا لأحكام القانون - وأنه لم يرد في أوراق الدعوى أى دليل على أن المتحفظ عليهم ضبطوا في حالة تلبس أو أنه أجرى معهم تحقيق سابق على التحفظ ، حتى يتضح منه أن هذا التحفظ كان اجراء لازما .

وكما أن التحفظ تم بقرار من رئيس الجمهورية وهو على رأس السلطة التنفيذية ، معتديا بذلك على اختصاص محجوز للقضاء بحكم الدستور . .

وانتهت المحكمة في أسبابها إلى أن «القرار المطعون فيه قد أقيم حسب ظاهر الأمر في الدعوى على غير سند من واقع يبرره أو ضرورة تدعو اليه» .
هذه هي الصورة التي رسمتها المحكمة التي نظرت قضية «الجهاد» لحال المجتمع المصري قبل أن ينفذ المتهمون خططهم . .

هذه هي الصورة التي استندت إليها المحكمة وهي تؤكد - مع المحامين - أن هناك دوافع أدت بالمتهمين إلى ارتكاب الجرائم المنسوبة اليهم . .

لكن . .
رغم ذلك . . لم تعط المحكمة للمتهمين الحق في أن ينفذوا فتواهم الدينية ، لأنهم في رأيها لا تتوافر فيهم جميعا - فيها عدا الدكتور عمر عبد الرحمن - شروط الاجتهاد . .

وقبل أن تعلن المحكمة شروط الاجتهاد في الإسلام ، أقرت بأن «باب الاجتهاد في الأحكام الشرعية قد سد بعد القرن الثالث الهجري» . أى منذ نحو ١٣٠٠ سنة تقريبا . . وهي فترة زمنية «رهبة» لم يستطع فقهاء المسلمين أن يفتوا في كل ما مر بها من منجزات ، ومواقف . . ومشاكل . . خاصة تلك التي نعيشها في الربع الأخير من القرن العشرين ، مثل : غزو الفضاء . . تنظيم الأسرة . . بنوك الأعضاء البشرية . . أطفال الأنابيب . . شهادات الاستنثار . . السينما . . التليفزيون . . فن الباليه . . تماثيل الميادين . . الصورة الصحفية . . الخ . .

لقد كان هناك دائما جماعة من أهل الاجتهاد ، يرجع اليهم المسلمون ، وحكامهم ، فيما «يطرأ» من الحوادث ، وما يجد من معاملات ، وتصرفات . . لكن هذه الجماعة لم تعد موجودة . . وفات على غيابها حوالي ١٣ قرنا من الزمان . . فتراكمت الحوادث ، وتراكمت المعاملات . . والتصرفات ، ولم تجد من يفتي المسلمين بشأنها . . فوقع الاضطراب . . ووقع الشك . . وارتفع صوت كل من هب ، ودب . .

والاجتهاد يحتاج إلى عالم ، فقيه ، متمكن في الدين . . يكون على علم تام بأحكام القرآن وبالأصول التشريعية العامة التي قررها . . ويكون على نفس العلم بالسنة ، وما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من أحكام وتشريعات وأقوال . . ويكون قادرا على جمع وفهم ما أجمع عليه المجتهدون من قبله . . ويكون قادرا على القياس . . وفهما لأدب اللغة العربية وأسرار بلاغتها ونحوها . .

وهذه شروط شديدة الصعوبة . . لكنها في نفس الوقت ضرورية حتى تزدهر عند المجتهد «ملكة» التشريع . . و«ملكة» استنباط الأحكام . .

وتضاف لهذه الشروط الصعبة ، شروط أصعب . . منها الاستقلال . . وإخلاق . . والبعد عن الأهوى . . وعدم الخوف من حاكم ظالم أو سلطان جائر . .

وهذه الشروط ، ولا أغلبها ، لم تتوافر لدى المتهمين الذين أفتوا بقتل الحاكم ، وتكفير المجتمع ، واستباحة أموال وممتلكات الغير من أهل الكتاب . .

فليس هناك دليل واحد على أن أيامتهم - باستثناء الشيخ عمر عبد الرحمن - توافرت لديه الوسائل والمؤهلات التي تدفعه إلى أن يستنبط الأحكام الشرعية . .

وقد اعترف أغلبهم في التحقيقات :

.. ان معلوماتهم الدينية كان مصدرها الوحيد كتب السلف !

وهو مصدر لا يقى بالغرض ، ولا يقرب منه ..

بالإضافة إلى أن هذا المصدر - كما قال الشيخ صلاح أبو اسماعيل أمام المحكمة - قد اخترق بواسطة أفكار المستشرقين ، وتعرض لغزو الإسمائيليات .. (٨)

ولاحظت المحكمة ، ان كل المتهمين - ماعدا الشيخ عمر عبد الرحمن - لم يحصلوا على أى مؤهل دراسى يعطيهم حق الاجتهاد ..

وهذا صحيح بالقطع ، فليس التنظيم (محمد عبد السلام فرج) مهندس كهربائى .. ومساعدته (عبود الزمر) ضابط مخبرات حربية) وباقي أعضاء مجلس الشورى أما طلبة في الكليات ، وإما تركوا الدراسة ولم يكملوها ، وأما حديثو النخرج من بعض الكليات العملية كالطب ، والهندسة ، والعلوم ، والصيدلة ..

ويؤيد هذه الحقيقة التى استقرت في يقين المحكمة ، شاهد النفى في القضية : الشيخ صلاح أبو اسماعيل .. الذى قال في احدى الجلسات : (٩)

«ان لكل مسلم حق الرجوع إلى المراجع - ولكن ليس لكل ما نظر أن يقول لانه نظره .. أى أنه ليس كل من يقرأ ، يفتى .. وليس كل من اطلع أصبح مجتهدا .. وليس كل من حفظ القرآن وبعض الأحاديث النبوية أصبح فقيها .. وعالما .. لكن ..

رغم ذلك ، تعطى المحكمة بعض العذر لأولئك الشبان الذين وقفوا أمامها وراء القفص لشهور طويلة ..

فهم اضطروا لقراءة كتب السلف لأن كتب الخلف تنطق عن الهوى .. وهم نصبوا أنفسهم فقهاء لأن الدولة والصحف وباقي أجهزة الإعلام ، قصرت في حقهم .. وهم ادعوا العلم بالدين لأن لا أحد في المدارس والجامعات يقول لهم ما هو الدين ..

أى انهم معذورون رغم أنهم مذبذبون ..

ولا يتوقف توجيه اللوم - من المحكمة إلى المجتمع والدولة والنظام - عند هذا

(٨) شهادة الشيخ صلاح أبو اسماعيل بجلسته ٢٤ مايو ١٩٨٤ .

(٩) الجلسة السابق الإشارة إليها .

الحديث .. وإنما يمتد إلى الناس .. كل الناس الذين يدينون بالإسلام .. والذين لا يسعون إلى تطبيق شريعته .. شريعة الله ..

إن مصر - كما يقول القاضى - دولة إسلامية منذ رفع عمرو بن العاص راية الحق فوق ربوعها .. ومنذ حلت الشريعة الإسلامية محل القوانين الرومانية .. وما ورد في المادة الثانية من الدستور : من أن الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع - هو تقرير لأمر واقع .

ومن هذا المنطلق - كما يقول القاضى أيضا - فإن الشريعة الإسلامية واجبة التطبيق وعلى كل مسلم أن يعمل من جانبه على تطبيق أحكامها سواء أكان حاكما أو محكوما .. فالحكم بما أنزل الله هو أمر واجب ولازم - بغير حاجة إلى اجتهاد - فالتسليم بقضية الحاكمية لله هو نتيجة بديهية وحتمية وهى أساس في الدين لا ينكره عاقل ، ذلك أن الله خالق ، ومالك لكل شيء ، ومن كان خالفا ومالكاً فله التصرف فيما خلق وفيها ملك وله الحكم وله الأمر ..

نفس الكلام الذى قاله عمر عبد الرحمن بقوله القاضى ..

وبضيف :

إن أى إنسان مهما كانت قدرته لا يستطيع ولا يجزئ أن يشرع للمجتمع خيرا مما شرع الله له .. ففى تطبيق شرع الله ، ووجوب فرض الزكاة قضاء على المعاناة التى يعيش فيها أى مجتمع .. وفى تطبيق شرع الله وتنفيذ ما أمر به من حدود قضاء على الفساد والإفساد فى أى مجتمع .. وفى تطبيق شرع الله تحديد لحقوق وواجبات «الأقليات» من أهل الكتاب ..

وكانت كلمة «الأقليات» التى استخدمها القاضى وهو يصوغ هذا الكلام ، كلمة غريبة على الأذن المصرية ، لم تتعود سماعها أو قراءتها من قبل ..

فلم يحدث من قبل أن استخدم أحد تعبير «الأقلية» المسيحية .. أو «الأقلية» غير المسلمة ..

ولم يحدث من قبل أن استخدم أحد تعبير «الأغلبية» المسلمة .. أو «الأغلبية» غير المسيحية ..

كأنت كلمة «الأقليات» التي استخدمها القاضي مفاجأة... وكانت الأولى من نوعها في التاريخ الحديث للشعب المصري...

وبعد هذا الكلام الذي قاله وصاغه القاضي عن عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر، لم يكن في حاجة لإثبات هذه الحقيقة... إلا أنه رغم ذلك، قال:

«وليس أدل على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية من:

١ - دعوة علماء الأزهر المسئولين (في الدولة) إلى المبادرة باستصدار التقنيات التي تم اعدادها ومراجعتها، والمستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

٢ - نداء ممثل النيابة العامة - وهي الأمانة على المجتمع - في مرافعته الختامية أمام المحكمة بجلسة ١٩ فبراير ١٩٨٤ - نداءه أولى الأمر، والمسؤولين باصدار تلك المشروعات من القوانين التي انتهى بحثها واعدادها وفق أحكام الشريعة الغراء.

٣ - أن النيابة العامة - لم تقدم للمحكمة - وحتى قفل باب المرافعة دليلا على أن مشروعات القوانين التي قدمتها، والتي بدأ مجلس الشعب منذ عام ١٩٧١ اجراء الدراسات بخصوصها - قد سنت وأصبحت تشريعا يلزم تطبيقه.

٤ - أن النيابة العامة - لم تقدم للمحكمة - وحتى قفل باب المرافعة ردا على ما أثاره الدفاع من وجود مظاهر في المجتمع المصري لا تتفق مع أحكام الشريعة الغراء - من ملاحق ترتكب فيها الموبقات مرخص بإدارتها من الدولة - إلى مصانع خمر مرخص بإنشائها من الدولة، إلى محال لبيع وتقديم الخمر مرخص بإدارتها من الدولة - إلى وسائل اعلام سمعية ومرئية ومقروعة تذيع وتنشر مالا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى سفور للمرأة يخالف ما نص عليه دين الدولة الرسمي وهو الإسلام.

ولاجدال بعد هذه الأدلة القاطعة على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية - أن يكابر مسلم ويدعي أنها مطبقة لأنه مصرح بأداء العبادات...

«كما أنه لاجدال أن التوصية الصادرة من المحكمة بوجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فورا فيها عودة إلى تطبيقها، وقضاء على ما شاب المجتمع المصري من فساد وإفساد» (١٠)

(١٠) حيثيات الحكم.



قربت المحكمة أن التهم التي ترفع ضدهم شرعية.

ويعتمد عتاب القاضي إلى القانون ..

ودبها ..

إلى نفسه أيضا ..

انه ملزم قانونا بتطبيق الأحكام الوضعية .. وغير قادر على تطبيق الأحكام الشرعية .. فهو قاض يحكم بالقانون المعمول به ، لا بالقانون الذي يعتبره الكمال .. ان الدستور ينص على ان الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، لكنه لا يقول اكثر من ذلك ، ولا يحدد المذهب الشرعي الذي يجب تطبيقه .. كما أن الدستور يقضى باستقلال السلطة القضائية ، وبأن هذه السلطة تتولاها محاكم متعددة الأنواع والدرجات ، تصدر أحكامها وفق القانون (الوضعي) و(المحدد) و(المقرر من البرلمان) ..

وهذه المحاكم جاءت لتحل محل المحاكم الشرعية .. وكانت المحاكم الشرعية (من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٨٩٧) مشغولة عن كافة الاختصاصات والمنازعات المدنية والشخصية .. ثم .. أصبح اختصاص المحاكم الشرعية قاصرا على الأحوال الشخصية للمسلمين بعد إنشاء القضاء المختلط ، والقضاء الأهلي .. ثم .. ألغى ما تبقى من اختصاص هذه المحاكم .. وأصبحت حتى الأمور الشخصية من اختصاص القضاء العادي ..

باختصار ..

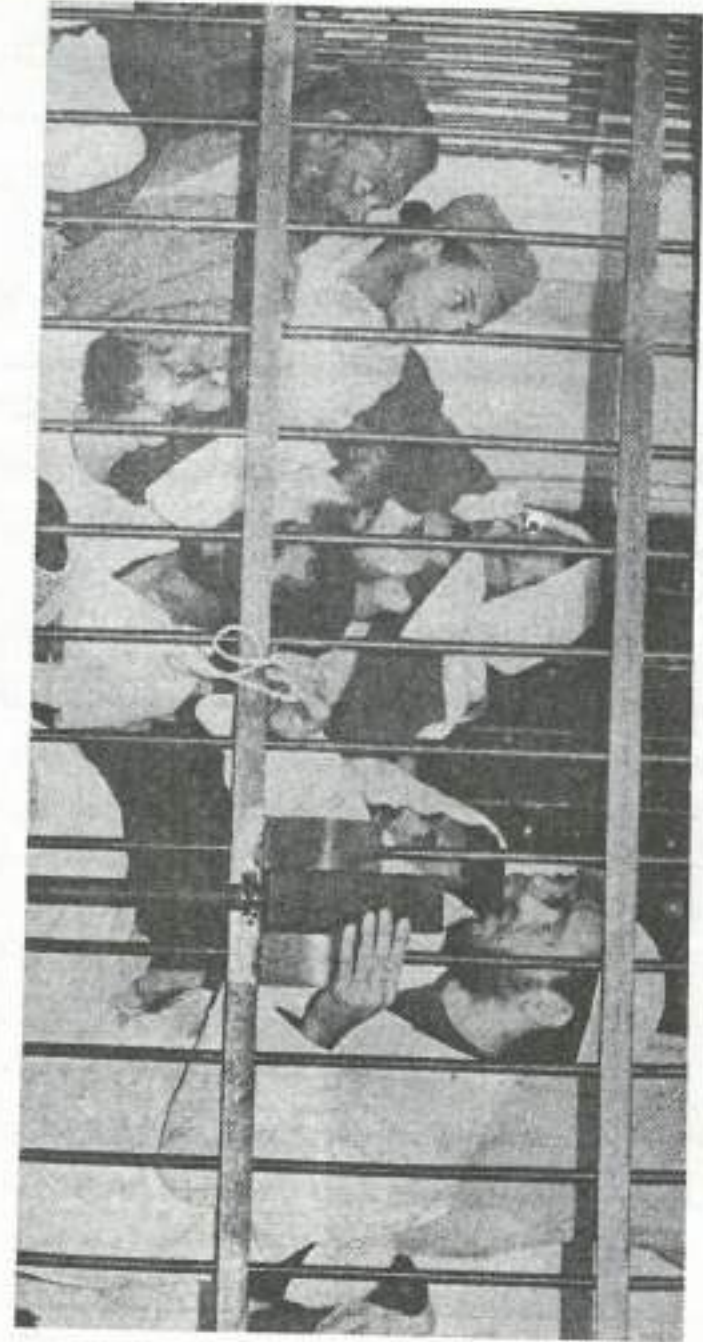
لا علاقة للقانون الموجود في مصر ، بالشريعة الإسلامية ، شكلا ، وموضوعا .. ولا مقر أمام القاضي من أن يطبق هذا القانون حتى ولو كان متحمسا له .. فهو ملزم بذلك .. ولا حيلة له ..

أو هو - كما قال - مضطر شرعا إلى تطبيق القانون الوضعي !
وبعد ..

هذه المقدمات التي طالت حانت لحظة الحكم ..

كانت جلسة النطق بالحكم هي جلسة يوم الأحد ٣٠ مارس ١٩٨٤ .. وفي هذه الجلسة هتف المتهمون من وراء القفص أشهر هتافاتهم :

الاحكام على وجود بعض المتهمين في الجلسة الأخيرة



«الله مولانا ولا مولى لهم ..

«الله مولانا ولا مولى لهم ..

«الله مولانا ولا مولى لهم ..

وبعد أن دخل القاضي ، المستشار عبد الغفار محمد ، ومعه العضوان المستشاران كمال فؤاد ، وإبراهيم عبد السلام ، ساد الصمت وأطبق على صدور الجميع ..

وصرخ الحاجب :

- محكمة !

ووقف الجميع ، ثم جلسوا ..

وبدا القاضي في تلاوة الأحكام ..

وكانت المفاجأة الكبرى : لا إعدام ..

لا إعدام ، رغم عشرات القتل الذين سقطوا ، وعشرات الجرحى الذين ترك الاعتداء عليهم أثرا على أغلبهم حتى الآن ..

وكان واضحا أن القاضي أخذ هذا القرار بعد أن عجزت أدلة الأمن والنيابة عن الصاق تهمة القتل بأشخاص بعينهم .. وبعد أن رفضت المحكمة الأخذ باعترافات المتهمين التي ثبت أنهم أدلوا بها تحت وطأة التعذيب .. وبعد أن رفضت المحكمة الأخذ بتحريرات مباحث أمن الدولة ، وتسجيلاتها مع المتهمين وراء أقفاص المحكمة ..

ان القاعدة المعتادة التي تسير عليها أجهزة الأمن في قضايا الانقلاب على نظام الحكم هي جمع أكبر عدد من الأدلة ، بشتى الوسائل والطرق ، وهي في سبيل ذلك قد تلجأ إلى التلفيق ، فتكون النتيجة هي فضح الأدلة المزيفة ، والملفقة ، والتشكيك في باقى الأدلة الحقيقية ، وضعف موقف النيابة ، وتقوية موقف المتهمين ..

وهذا ما حدث بالفعل في هذه القضية ..

أرادت أجهزة الأمن أن تكحل القضية فأعمتها ..

يضاف إلى ذلك ما سبق أن قاله القاضي ، وعرضنا له منذ قليل ، عن دوافع المتهمين ، وتطبيق الشريعة ، وأنور السادات ..

وكانت المفاجأة الثانية : براءة ١٩١ متهمًا ، على رأسهم المتهم الأول عمر عبد الرحمن .. وإذا كان عدد المتهمين في القضية هو ٣٠٢ متهمًا ، فإن نسبة الذين برأهم المحكمة منهم تزيد على ٦٣٪ .. بالضبط ٦٣٪ .. وهي نسبة كبيرة جدا في مثل هذا النوع من القضايا التي تتعلق بأمن الدولة واستقرار النظام ..

وقد استندت المحكمة في براءة هذا العدد الضخم من المتهمين إلى تضارب الأقوال في تحقیقات النيابة العامة .. وإلى أن أغلب هذه الأقوال جاء بعد تعذيب شديد .. وإلى أن تحريرات المباحث العامة لا يعتد بها ..

وإذا كان هذا العدد الأكبر من المتهمين بريئا - كما أقرت المحكمة - فلماذا قدموا إليها .. وإذا كان مذبذبًا ، والأدلة غير كافية لإقناع المحكمة بذلك ، فمن المسئول ؟! وإذا كان هؤلاء أبرياء .. فهل هناك مذنبون لم تصل اليهم الأيدي ؟!

ان من الثابت (من استقراء كافة القضايا المشابهة منذ السبعينيات) أن هناك دائما عددا من أعضاء التنظيمات الدينية ، السرية الراديكالية ، لم يكن يقبض عليهم ، في كل مرة كان تنظيمهم يفضح ، ويقدم للمحاكمة .. والثابت أيضا أن هؤلاء الأعضاء غير المقبوض عليهم كانوا يشكلون نواة تنظيمات جديدة تواصل رسالة وأهداف وخطط التنظيمات المقبوض على زعمائها ..

فمن تنظيم الجهاد المقبوض على قيادته عام ١٩٧٧ بالاسكندرية خرج تنظيم الجهاد الثانى لمحمد عبد السلام فرج ، وخرج تنظيم الجهاد الثالث لمحمد سالم الرجال ..

ومن تنظيم شكري مصطفى (التكفير والهجرة) خرج تنظيم حلمى عبد المغيث (الأمر بالمعروف) وكان حلمى عبد المغيث الساعد الايمن لشكري مصطفى ، ولم يعرف ذلك الا بعد سنوات طويلة ..

ومن الطبيعي بعد ذلك .. أن يكون هناك أعضاء لم يقبض عليهم في تنظيم «الجهاد» الذى وقفت قيادته أمام محكمة أمن الدولة .. وأن يكون هؤلاء نواة لتنظيمات جديدة ، تلعب نفس الدور ، وتعيد الكرة من جديد ..

ان من المذهل أن يقبض على أبرياء ، ويترك متهمون بعيدا عن العيون ، يخلقون جيلا جديدا - أكثر خبرة وأقل خطأ - من هذه التنظيمات ..

ولم تكن مفاجأة بعد ذلك أن يحكم على عيود الزمر بالأشغال الشاقة المؤبدة ، هو

ونساجح عبد الله ، وفؤاد حنفى ، وعلى الشريف ، وعصام دريالة ، وعاصم عبد الماجد ، ونبيل المغربى ، وصلاح بيومى ، وأسامة السيد قاسم ، ومحمد طارق ابراهيم ..

وتراوحت باقى الأحكام ، على باقى المتهمين ، بين خمس عشرة سنة ، وستين ، أشغالا شاقة ..

وأضيف إلى ذلك ..

١ - الزام المتهمين الذين حكم عليهم فى جريمتى تخريب الأموال العامة ، والنسب فى انقطاع الخطوط التليفونية - بدفع قيمة الأشياء التى خربوها والتعويض عن الخسارة .

٢ - حل تنظيمى محمد عبد السلام فرج ومحمد سالم الرخال .

٣ - مصادرة المبالغ المسلمة تحت شراء سلاح ، والأوراق ، والمحركات الخطية والخرائط المطبوعة والرسوم الكروكية والسيارات المستخدمة فى حوادث أسبوط وغيرها ، والأسلحة النارية والذخيرة وغيرها ..

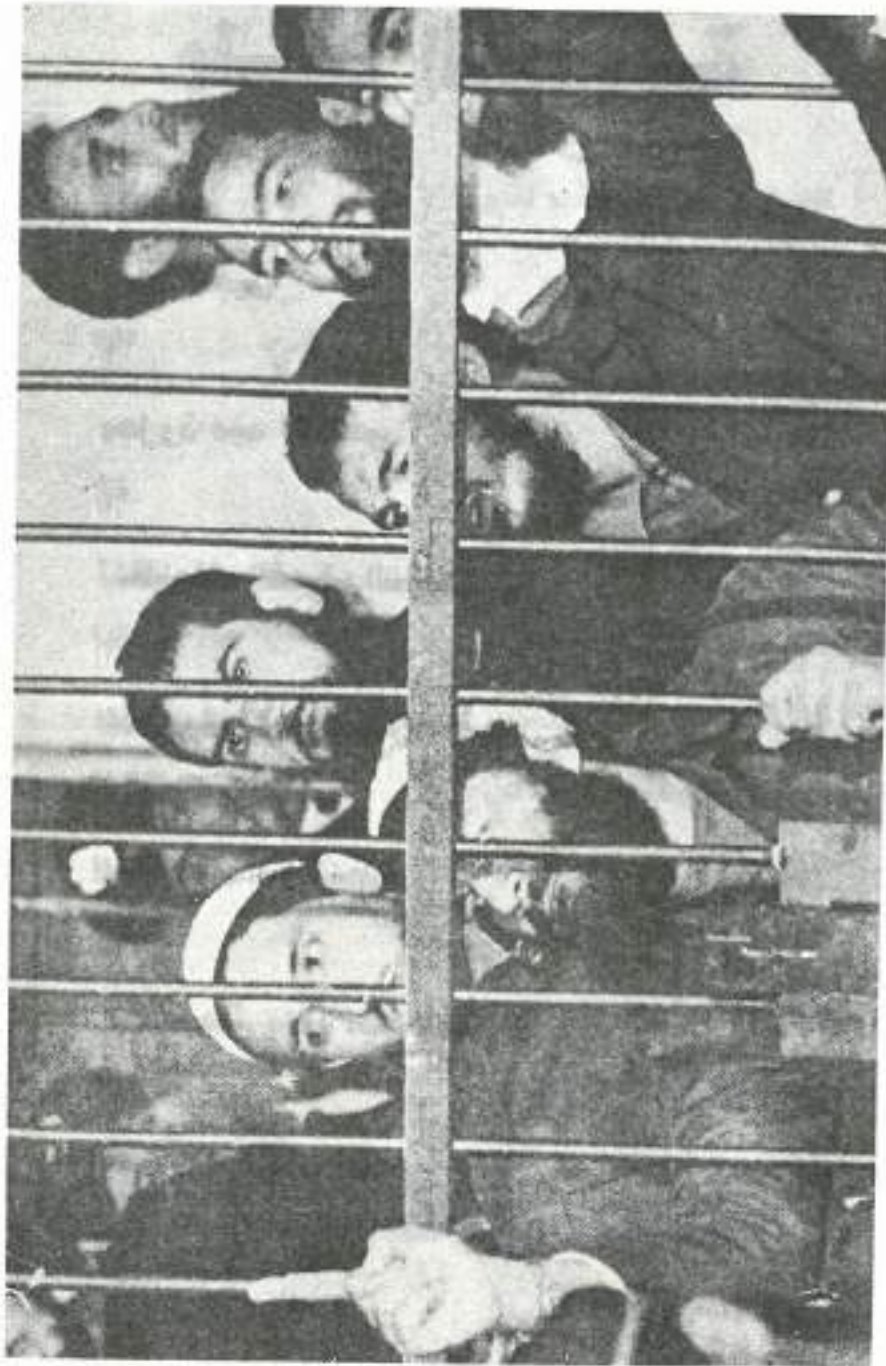
٤ - رد باقى المضبوطات من المشغولات الذهبية لأصحابها

٥ - تقدير مبلغ ١٠٠ جنيه أتعاب محاماة .

... و

رفعت الجلسة !

وانتهت قضية العصر !



مؤد الزمر وبعض رجاله بعد الحكم عليهم

ملف القضية

٥	الأهداء
٧	بين كتابين
١٥	مجزرة عيد الاضحى
٢٣	تنظيمات الصيف الساخن
٦١	الذهب من اجل السلاح
٧٢	القتال بمدافع النظام
٨٩	الاسلامبولى ينفذ التنظيم
١٠١	الاغتيال : ساعة الصفر
١١٥	هل انتحر السادات

١٣٣	الفيل لا يمر من تحت الابرّة
١٤٣	بين المنصة والروب الاسود
١٦١	الامن آخر من يعلم
١٨١	تجيلات فى غرفة المداولة
١٩٧	الضرب لا يطلق الرصاص
٢١٥	الصقر فى قاعة المحكمة
٢٣٩	صفحة البابا والرئيس
٢٥٣	المتهم الحقيقى .. خارج القفص

رقم الايداع ٧٥٢٢ / ١٩٨٥



مطبعة اطلس

IMPRIMERIE ATLAS

